



الجمهورية العربية السورية

جامعة دمشق

كلية الاقتصاد

قسم المحاسبة

"دور التحليل الائتماني في تخفيض المخاطر الائتمانية في ظل الأزمة الحالية"

"دراسة ميدانية في المصارف السورية الخاصة"

"Role of credit analysis in reducing the credit risks in light of current crisis"

"Field study in the Syrian private banks"

رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في المحاسبة

إعداد الطالب:

محمد الكردي

إشراف:

الدكتور قيس عثمان

2017 م

بسم الله الرحمن الرحيم

((وقل رب زدني علماً))

سورة طه، الآية 114

الإهداء

إلى من أرى نجاحي من خلالهما

إلى أيقونتي المحبة والعطاء الذي لا ينضب

إلى شمعتي الأمل اللتين لا تنطفآن

إلى من لن أنسى فضلهما عليّ طيلة حياتي

..... أمي وأبي

إلى من كانوا نعم السند ونعم العون

إلى من كانوا معي خطوة بخطوة في إنجاز هذا العمل

إلى من أقتسم معهم أفراح الحياة وهمومها

..... أخوتي وأخواتي

إلى رفاق دربي

إلى من لم يبخلوا ولو بالقليل من المساعدة

إلى من مثّلوا بحق الأخوة الصادقة

..... أصدقائي وزملائي

شكر وتقدير

الحمد والشكر لله سبحانه وتعالى الذي منحني العلم والمعرفة والقدرة على إتمام هذا الجهد المتواضع.

ويسعدني أن أتقدم بجزيل الشكر والتقدير والاحترام إلى أستاذي المشرف الدكتور قيس عثمان على قبوله الإشراف على هذا البحث ومتابعته له خطوة بخطوة، وعلى ما قدمه من نصح وإرشاد في سبيل إتمام هذا البحث، وأسأل الله تعالى أن يجزيه عني خير الجزاء.

كما أتقدم بجزيل الشكر للسادة الدكاترة أعضاء لجنة الحكم:

الأستاذ الدكتور: نضال العريبي

الأستاذ الدكتور: باسل أسعد

لتكبدتهم عناء تقويم هذا البحث، وعلى ما بذلوه من وقت وجهد في قراءته ومناقشته وإغنائه بملاحظاتهم ومداخلاتهم، فلهم جزيل الشكر وخالص الامتنان.

كما أتقدم بجزيل الشكر إلى الأستاذ الدكتور رئيس قسم المحاسبة وجميع الأساتذة في كلية الاقتصاد - جامعة دمشق، على ما قدموه من علم وتوجيه ساهم في إغناء هذا البحث.

كما أتقدم بجزيل الشكر إلى كل من ساهم في إبداء النصح والمشورة وقدم يد المساعدة في توفير المعلومات.

الباحث محمد الكردي

التصريح:

أصرّح بأن هذه الرسالة وعنوانها: "دور التحليل الائتماني في تخفيض المخاطر الائتمانية في ظل الأزمة الحالية - دراسة ميدانية" غير منقولة أو مقتبسة أو محرفة من أي عمل علمي آخر، ولم يسبق أن تم قبولها للحصول على أية شهادة علمية.

الباحث: محمد الكردي



الجمهورية العربية السورية

جامعة دمشق

كلية الاقتصاد

قسم المحاسبة

"دور التحليل الائتماني في تخفيض المخاطر الائتمانية في ظل الأزمة الحالية"

"دراسة ميدانية في المصارف السورية الخاصة"

نوقشت هذه الرسالة وأجيزت بتاريخ: 2017 / 9 / 12

قرار لجنة الحكم

الاسم والمرتبة العلمية	التوقيع
د. نضال العرييد الأستاذ المساعد في قسم المحاسبة، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق	عضواً
د. ياسل أسعد الأستاذ المساعد في قسم المحاسبة، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق	عضواً
د. قيس عثمان المدرس في قسم المحاسبة، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق	عضواً مشرفاً

الصفحة	العنوان
1	مخطط البحث
1	1. مقدمة البحث
2	2. مشكلة البحث
3	3. الدراسات السابقة
12	4. أهمية البحث
12	5. أهداف البحث
13	6. فروض البحث
13	7. منهج البحث
14	8. مجتمع وعينة البحث
14	9. أنموذج البحث
15	الفصل الأول: الائتمان المصرفي والمخاطر الائتمانية في ظل الأزمة الحالية
17	المبحث الأول: الائتمان المصرفي (مفهومه وإجراءات ومعايير منحه)
17	1-1-1: مفهوم الائتمان المصرفي
18	1-1-2: مفهوم السياسة الائتمانية للمصرف
19	1-1-3: إجراءات منح الائتمان المصرفي
24	1-1-4: معايير منح الائتمان المصرفي
30	المبحث الثاني: المخاطر الائتمانية (مفهومها وأساليب التعامل معها والحد منها)
30	1-2-1: مفهوم وطبيعة المخاطر الائتمانية
32	1-2-2: مصادر المخاطر الائتمانية
34	1-2-3: أنواع المخاطر الائتمانية
36	1-2-4: نظم تصنيف المخاطر الائتمانية
40	1-2-5: إدارة المخاطر الائتمانية والحد منها
43	1-2-6: إدارة المخاطر الائتمانية وفق متطلبات مصرف سورية المركزي
48	المبحث الثالث: واقع مخاطر الائتمان المصرفي في ظل الأزمة الحالية
48	1-3-1: خصوصية بيئة الأعمال السورية في ظل الأزمة الحالية
52	1-3-2: المخاطر الائتمانية في ظل الأزمة الحالية

56	الفصل الثاني: التحليل الائتماني في ظل الأزمة الحالية
58	المبحث الأول: التحليل الائتماني (مفهومه، محاوره، وأدواته)
58	2-1-1: مفهوم التحليل الائتماني
59	2-1-2: مصادر المعلومات اللازمة للتحليل الائتماني
61	2-1-3: محاور التحليل الائتماني
66	2-1-4: منهجية وخطوات التحليل الائتماني المالي
67	2-1-5: أساليب التحليل الائتماني المالي
70	المبحث الثاني: التحليل الائتماني باستخدام النسب المالية
70	2-2-1: أسس التحليل باستخدام النسب المالية
71	2-2-2: محددات التحليل باستخدام النسب المالية
73	2-2-3: مجموعات النسب المالية
87	المبحث الثالث: العوامل المؤثرة على التحليل الائتماني في ظل الأزمة الحالية
92	الفصل الثالث: الدراسة الميدانية
94	المبحث الأول: طريقة الدراسة والأساليب الإحصائية المستخدمة
94	3-1-1: مجتمع وعينة الدراسة
94	3-1-2: أداة جمع البيانات
96	3-1-3: الأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات
96	3-1-4: اختبار صدق وثبات أداة الدراسة
98	المبحث الثاني: عرض وتحليل البيانات واختبار الفرضيات
98	3-2-1: تحليل خصائص عينة الدراسة
99	3-2-2: نتائج الإحصاء الوصفي
108	3-2-3: مناقشة إجابات أسئلة المقابلة البحثية
112	3-2-3: نتائج اختبار الفرضيات
116	النتائج والتوصيات
119	قائمة المراجع
125	الملاحق
133	المستخلص باللغة الإنكليزية

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
37	متغيرات نموذج Sherrord والوزن النسبي لها	1
38	تصنيف القروض حسب درجة مخاطرها وفق نموذج Sherrord	2
39	متغيرات النظام الوصفي (النوعي) لتصنيف مخاطر الائتمان	3
40	تصنيف القروض وفقاً لمستوى المخاطرة	4
49	توزيع خسارة الناتج المحلي الإجمالي نتيجة للأزمة على القطاعات الاقتصادية المختلفة	5
94	توزيع عينة الدراسة وعدد الاستبانات الموزعة والمستردة	6
97	نتائج معامل ثبات ألفا كرونباخ لمحاور الاستبانة	7
98	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب المتغيرات الديموغرافية	8
100	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينة الدراسة على المحور الأول من أسئلة الاستبانة	9
101	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينة الدراسة على المحور الثاني من أسئلة الاستبانة	10
103	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينة الدراسة حول الأهمية النسبية لمجموعات النسب المالية	11
104	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينة الدراسة على المحور الثالث من أسئلة الاستبانة	12
105	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينة الدراسة على محاور أسئلة الاستبانة الأول والثاني والثالث	13
106	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينة الدراسة على المحور الرابع من أسئلة الاستبانة	14
112	نتائج اختبار t-test للفرضية الأولى	15
113	نتائج اختبار t-test للفرضية الثانية	16
113	نتائج اختبار t-test للفرضية الثالثة	17
114	نتائج اختبار الانحدار الخطي البسيط	18
114	معاملات نموذج الانحدار الخطي البسيط	19

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
14	أنموذج البحث	1
23	إجراءات منح الائتمان	2
50	تطور الرقم القياس لأسعار المستهلك CIP خلال الفترة 2010 - 2015	3
51	تغيرات أسعار صرف الليرة السورية مقابل الدولار خلال الفترة من عام 2010 إلى عام 2016	4
53	إجمالي التسهيلات الائتمانية المقدمة من قبل المصارف السورية الخاصة	5
54	مقارنة الديون المتعثرة وإجمالي التسهيلات الائتمانية في المصارف السورية الخاصة بين عامي 2011-2015	6

المستخلص باللغة العربية

"دور التحليل الائتماني في تخفيض المخاطر الائتمانية في ظل الأزمة الحالية"

"دراسة ميدانية في المصارف السورية الخاصة"

إعداد الطالب: محمد الكردي

إشراف الدكتور: قيس عثمان

هدف البحث إلى معرفة دور التحليل الائتماني في تخفيض المخاطر الائتمانية في المصارف السورية الخاصة في ظل الأزمة الحالية في سورية، وذلك من خلال بيان مدى اعتماد المصارف على التحليل المالي واستخدامها لأدواته وتحديد أهم النسب المالية المستخدمة عند اتخاذ قرار منح الائتمان المصرفي، والتحقق من وجود دلالة إحصائية للعلاقة بين الاعتماد على التحليل المالي واستخدام أدواته عند اتخاذ قرار منح الائتمان وبين تخفيض المخاطر الائتمانية في ظل الأزمة الحالية.

لتحقيق أهداف البحث قام الباحث بتصميم استبانة لاستقصاء آراء عينة من موظفي ومدرء قسم إدارة الائتمان وإدارة المخاطر الائتمانية، وقد قام الباحث بتوزيع 80 استبانة على العاملين في 8 مصارف سورية خاصة تم انتقاؤها عشوائياً وتم استرداد 68 استبانة بنسبة استرداد 85%، ومن ثم تم تحليل البيانات التي تضمنتها استمارة الاستبيان باستخدام برنامج SPSS، وذلك بغية تحليل بيانات الاستبانة واختبار الفرضيات بهدف الوصول إلى استنتاجات تدعم موضوع البحث. وقد توصل البحث إلى مجموعة من النتائج، أهمها:

1. تعتمد المصارف السورية الخاصة على التحليل الائتماني المالي عند اتخاذ قرار منح الائتمان، وقد أدت الأزمة الحالية في سورية إلى زيادة الاهتمام بالتحليل المالي بهدف ترشيد قرارات منح الائتمان والحد من حالات التعثر.

2. وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الاعتماد على التحليل الائتماني المالي واستخدام أدواته عند اتخاذ قرار منح الائتمان وبين تخفيض المخاطر الائتمانية في ظل الأزمة الحالية.

3. إن إعداد العميل للقوائم المالية وفق مبدأ التكلفة التاريخية في ظل التضخم المرتفع خلال الأزمة الحالية، وعدم كفاية المعلومات التي يتم الإفصاح عنها من قبل العميل المقترض تحد من دور التحليل الائتماني المالي في اتخاذ قرارات منح الائتمان.

مخطط البحث

1. المقدمة

يلعب القطاع المصرفي دوراً هاماً وفعالاً في تحقيق التنمية الاقتصادية، وتشكل المصارف الأساس في بناء الاقتصاد والأعمال في أي دولة والمحرك لكافة أوجه النشاط الاقتصادي، وذلك من خلال جمع المدخرات وتوجيهها في صورة تسهيلات ائتمانية وقروض نحو القنوات الاستثمارية والمشاريع الاقتصادية المختلفة، لتوفير احتياجاتها من السيولة اللازمة لتغطية عملياتها المختلفة.

يشكل منح التسهيلات الائتمانية والقروض الاستثمارية أهم مجالات إعادة توظيف الأموال لدى المصارف والمصدر الأول لأرباحها، ولكنها تعتبر في ذات الوقت أكثرها حساسية وخطورة، فعلى الرغم من أهمية الائتمان وما يقدمه من عوائد مرتفعة إلا أنه يُعرض المصرف لمخاطر كبيرة تتمثل بشكل أساسي في احتمال تعثر العملاء المقترضين وعدم قدرتهم على السداد والوفاء بالتزاماتهم تجاه المصرف في التوقيت المحدد.

إن حساسية قرار منح التسهيلات الائتمانية وما يترتب عليه من آثار سلبية على المصرف، يتطلب من المصرف أن يقوم بدراسة وتحليل كل عملية ائتمانية على حدة، وإعداد دراسات وافية عن المركز المالي للعميل وسمعته ومقدرته على السداد، طلب الضمانات الكافية، ووضع ضوابط رقابية محددة تضمن التوسع في منح الائتمان مع الحفاظ على المخاطر ضمن الحدود المقبولة، ويعتبر تحليل القوائم المالية للعميل المقترض من أهم المصادر التي تعتمد عليها المصارف بهدف الحصول على معلومات تساعد في اتخاذ القرار الائتماني المناسب.

شهد القطاع المصرفي الخاص في سورية توسعاً كبيراً قبل الأزمة، حيث ازداد عدد المصارف الخاصة العاملة في سورية إلى (14) مصرفاً فضلاً عن التوسع الواضح في عدد فروعها لتغطي مناطق واسعة في سورية، الأمر الذي أدى إلى ازدياد حدة المنافسة بين هذه المصارف، وبين مصارف القطاع العام، بهدف استقطاب أكبر حجم من الأموال المودعة وإعادة استثمارها لتحقيق أكبر عائد ممكن.

لقد تعرض الاقتصاد الوطني خلال الأزمة الحالية لاختلالات جوهرية ألقت بظلالها على جميع القطاعات، وقد تأثر القطاع المصرفي بشكل كبير بالأزمة الحالية في سورية منذ اندلاعها، لكون إحدى الخصائص المميزة للنشاط المصرفي شدة حساسيته للاستقرار السياسي والأمني، وقد أدت حالة عدم الاستقرار إلى ارتفاع المخاطر الائتمانية بشكل ملحوظ وزيادة نسبة الديون غير العاملة (القروض

المتعثرة) نتيجة لعدة اعتبارات أهمها أن أغلب المقترضين قد تضررت أعمالهم ومشاريعهم الاستثمارية مما أدى إلى عجزهم عن تحقيق تدفقات نقدية مستقبلية، الأمر الذي أثر في قدرتهم على السداد، إلى جانب هروب بعض المقترضين إلى خارج البلاد وامتناعهم عن السداد رغم قدرتهم المالية.

ونظراً لأهمية قرار منح التسهيلات الائتمانية وتأثيره على مختلف الأنشطة الاقتصادية فقد ازدادت الحاجة إلى إجراء الدراسات الائتمانية الشاملة للعملاء المقترضين وتفعيل دور التحليل الائتماني للحد من مخاطر الائتمان الممنوح في ظل التحديات التي فرضتها ظروف الأزمة الحالية.

2. مشكلة البحث

تلعب بيئة الأعمال دوراً هاماً في التأثير على نجاح أو فشل الشركات، فعدم استقرار بيئة الأعمال يهدد استقرار الشركات العاملة في إطار هذه البيئة، وقد فرضت الأوضاع الراهنة والأزمة الحالية صعوبات كبيرة في عمل المصارف في سورية.

ونظراً لحساسية قرار منح الائتمان وخاصة في ظل الظروف الحالية، فقد ازدادت الحاجة إلى وجود نظام فعال للتحليل الائتماني، بهدف استعادة مبلغ الائتمان وتحقيق المصرف للأرباح المستهدفة دون التعرض لمخاطر تعثر القروض الممنوحة. لذا يأتي هذا البحث لدراسة دور التحليل الائتماني في تخفيض مخاطر الائتمان في ظل الأزمة الحالية في سورية. وبناء عليه يمكن صياغة مشكلة البحث من خلال الأسئلة التالية:

1. هل تقوم المصارف السورية الخاصة بالاعتماد على التحليل الائتماني الكمي (التحليل المالي) عند اتخاذ قرار منح الائتمان في ظل الأزمة الحالية؟

2. هل يؤدي التحليل الائتماني المالي في ظل الأزمة الحالية إلى اتخاذ قرارات ائتمانية رشيدة تسهم في تخفيض المخاطر الائتمانية؟

3. ماهي المشكلات والمعوقات التي تحد من دور التحليل الائتماني المالي في اتخاذ قرارات منح الائتمان في ظل الأزمة الحالية؟

3. الدراسات السابقة

أولاً: الدراسات العربية

(1). دراسة (انجرو، 2007):¹

"التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الإقراض المصرفي بالتطبيق على المصرف الصناعي السوري"

هدفت الدراسة إلى شرح مفهوم الائتمان وأسس ومعايير، وكذلك التعرف على العناصر الأساسية للتحليل الائتماني، وتبيان أهمية تحليل البيانات المالية لطالب الاقتراض في الكشف والتحقق من سلامة مركزه المالي وجدارته الائتمانية وقدرته على سداد التزاماته بعد الحصول على الائتمان المطلوب.

وقد استخدمت الباحثة في هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وذلك من خلال دراسة القوانين والتعليمات والمراجع والأبحاث السابقة التي لها علاقة بموضوع الدراسة، أما في الجانب العملي فقد تمت دراسة الحالة من خلال جمع الملاحظات والبيانات من الواقع العملي وتحليلها بالأسلوب المناسب لتقديم الاقتراحات والتوصيات المناسبة.

وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج من أهمها:

1. عدم اعتماد المصرف الصناعي على نظام موضوعي وفعال لتصنيف مخاطر الائتمان بقصد تقليص آثار الشخصية والحكمية، وبهدف تحديد الفئة التي يقع ضمنها القرض وبالتالي مستوى المخاطرة المصاحبة له.

2. عدم طلب المصرف الصناعي من مقدمي طلبات الاقتراض إرفاقها بقوائم مالية (ميزانية عمومية، قائمة دخل، قائمة تدفق نقدي) خاضعة للتدقيق من قبل محاسب قانوني وعلى مدار عدة فترات محاسبية.

¹ انجرو، إيمان، "التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الإقراض المصرفي بالتطبيق على المصرف الصناعي السوري"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة تشرين، اللاذقية، 2007.

3. لا يقوم المصرف بإجراء أي نوع من أنواع التحليل المالي سواء أكان في مرحلة دراسة طلب الاقتراض أم في مرحلة متابعة القرض، وذلك للوقوف على المركز المالي للعميل أو للتنبؤ باحتمالات تعثره.

(2). دراسة (كرمة، 2010):²

"دور التحليل في رفع كفاءة العمل المصرفي واتخاذ قرارات الائتمان والتمويل (تطبيق على المصرف التجاري السوري)"

هدفت هذه الدراسة إلى دراسة مدى استخدام المصرف التجاري السوري لأدوات التحليل المالي في عملية اتخاذ قرارات منح الائتمان المصرفي، على اعتبار أن الائتمان المصرفي هو نشاط اقتصادي غاية في الأهمية له تأثيرات متشابكة الأبعاد وعليه يتوقف نمو الاقتصاد وارتقاءه. وفي ذات الوقت يعتبر أداة حساسة قد تؤدي إلى أضرار بالغة الأهمية في الاقتصاد إذا لم يتم اتخاذ قرار منح الائتمان على أسس سليمة، وتناولت الدراسة تطور موارد المصرف التجاري السوري واستخداماته لهذه الموارد خلال فترة الدراسة التي امتدت من سنة 2004 لغاية سنة 2008.

وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج يمكن تلخيصها بما يلي:

1. لا يعتمد المصرف على نظام محدد وفعال لتصنيف مخاطر الائتمان بقصد تقليص آثار الشخصية والحكومية، وبهدف تحديد الفئة التي يقع ضمنها القرض وبالتالي مستوى المخاطر المصاحبة له.

2. إن المصرف التجاري السوري يركز في الدرجة الأولى على الضمانات، بينما تعتبر الضمانات بمثابة تعزيز للقرار الائتماني أو حماية من مخاطر معينة يتعرض لها المصرف عندما يتخذ القرار بمنح الائتمان.

3. لم يعتمد المصرف التجاري السوري على ركائز وعناصر السياسة الائتمانية مجتمعة (الشخصية – المقدرة المالية – رأس المال – الظروف المحيطة – الضمانة)، والاعتماد على معيار الملكية بدلاً من معيار الكفاءة.

² كرمة، محمد نور، "دور التحليل في رفع كفاءة العمل المصرفي واتخاذ قرارات الائتمان والتمويل تطبيق على المصرف التجاري السوري"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة دمشق، دمشق، 2012.

(3). دراسة (الشيخلي، 2012):³

"العوامل الرئيسية المحددة لقرار الائتمان المصرفي في البنوك التجارية الأردنية"

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد العوامل الرئيسية المحددة لقرار الائتمان المصرفي في البنوك التجارية الأردنية، ولتحقيق أهداف الدراسة تم تصميم استبانة مكونة من (30) فقرة شملت أسئلة تغطي ثلاثة محاور رئيسية وهي (عناصر الوضع المالي للعميل، والعناصر المتعلقة بالسمات الشخصية للعميل، والعناصر المرتبطة بنمط السياسات الائتمانية للبنك المقرض) وتأثيرها في اتخاذ القرار الائتماني. وقد تم توزيع الاستبانة على عينة الدراسة المكونة من مديري وموظفي الائتمان في دوائر الائتمان في البنوك التجارية الأردنية والعملاء طالبي الائتمان من البنوك التجارية الأردنية.

وقد توصلت الدراسة لمجموعة من النتائج أهمها:

1. أن هناك دوراً ذا أهمية لتلك العوامل (الوضع المالي للعميل، والسمات الشخصية للعميل، ونمط السياسات الائتمانية للبنك المقرض) في اتخاذ قرار الائتمان المصرفي في البنوك التجارية الأردنية.

2. تختلف البنوك التجارية في درجة تحفظها لمنح القروض المصرفية، وذلك تبعاً لتقديرها للمخاطر المحيطة لفرص تسديد تلك القروض من قبل العملاء الممنوحة لهم، هذا وتلعب السياسة الائتمانية والإستراتيجية التي يتبعها البنك في اتخاذ قرار الائتمان دوراً هاماً في استعداده لمنح ائتمان معين أو عدم منح هذا الائتمان.

(4). دراسة (الجعافرة، 2012):⁴

"مدى استخدام النسب المالية في اتخاذ القرارات التمويلية في المصارف الإسلامية العاملة في الأردن"

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مدى استخدام النسب المالية في اتخاذ القرارات التمويلية في المصارف الإسلامية العاملة في الأردن، وكذلك معرفة المؤشرات الأكثر أهمية بالنسبة للمصارف الإسلامية عند اتخاذ القرارات التمويلية والتعرف على أهم المشاكل والمعوقات المتعلقة باستخدام النسب المالية في

³ الشيخلي، هديل، "العوامل الرئيسية المحددة لقرار الائتمان المصرفي في البنوك التجارية الأردنية"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، عمان، 2012.

⁴ الجعافرة، أحمد، "مدى استخدام النسب المالية في اتخاذ القرارات التمويلية في المصارف الإسلامية العاملة في الأردن"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، عمان، 2012.

اتخاذ القرارات التمويلية وتحليل العوامل المؤثرة على استخدام النسب المالية. ومن أجل ذلك أجريت دراسة ميدانية على المصارف الإسلامية العاملة في الأردن.

وقد توصلت الدراسة لمجموعة من النتائج أهمها:

1. القرارات التمويلية في المصارف الإسلامية العاملة في الأردن تتخذ بطريقة صحيحة.

2. النسب المالية التي تستخدمها المصارف الإسلامية العاملة في الأردن تؤثر على اتخاذ القرارات التمويلية.

3. يوجد لدى المصارف الإسلامية العاملة في الأردن سياسات تمويلية تطبقها في حالة اتخاذ قرارات تمويلية في جميع حالات السوق (ركود، تضخم، كساد).

(5). دراسة (الدباس، 2014):⁵

"العوامل المؤثرة في عملية اتخاذ القرار الائتماني في المصارف العاملة في سورية (حالة تطبيقية على المصارف الخاصة في سورية)"

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أدوات التحليل المالي وأهم النسب المالية المستخدمة في التحليل المالي عند اتخاذ القرار الائتماني إضافة إلى تسليط الضوء على العوامل المؤثرة في عملية اتخاذ القرار الائتماني. ولتحقيق أهداف البحث تم اعداد استبيان خاصة بالدراسة وتم توزيعه على عينة الدراسة البالغ عددها ستة مصارف خاصة، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج يمكن تلخيصها بما يلي:

1. تعتبر المصارف السورية الخاصة التحليل المالي أداة هامة ورئيسية للوصول إلى قرارات ائتمانية ملائمة تحقق أهدافها التشغيلية بأدنى درجات المخاطر.

2. يعتمد القرار الائتماني في المصارف الخاصة في سورية على جملة من العوامل والأدوات سواء المالية منها والمتمثلة بالتحليل المالي وتحليل النسب المالية أو تلك العوامل المتعلقة بالعميل والقطاع والظروف المحيطة بالعميل.

3. يتم استخدام النسب المالية بشكل أكيد وأساسي وتحليل القوائم المالية قبل منح الائتمان في المصارف الخاصة.

⁵ الدباس، حسان، "العوامل المؤثرة في عملية اتخاذ القرار الائتماني في المصارف العاملة في سورية"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة دمشق، دمشق، 2014.

"دور أدوات التحليل المالي في ترشيد قرارات التمويل في البنوك الإسلامية في سورية (دراسة ميدانية)"

هدفت هذه الدراسة إلى إظهار دور أدوات التحليل المالي في ترشيد اتخاذ القرارات التمويلية في المصارف الإسلامية ضماناً لحسن أداء المصارف الإسلامية وتعزيز دورها في عملية التنمية الاقتصادية في المجتمع. وقد اعتمدت الباحثة على دراسة ميدانية شملت عينة من المصارف الإسلامية العاملة في سورية حيث تم تصميم استبيان وزع على عينة عشوائية تمثل فئات الموظفين العاملين بالمالية والعمليات المصرفية التمويلية في المصارف الإسلامية سواء في الإدارة الرئيسية أو في الفروع، وقد تم توزيع 110 استبانة واسترداد 84 استبانة.

وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج يمكن تلخيصها بما يلي:

1. أن المصارف الإسلامية في سورية تعتمد على التحليل المالي عند اتخاذ قراراتها التمويلية حيث أنها تستخدم التحليل الرأسي والتحليل الأفقي وذلك لبنود محددة عند اتخاذها القرار التمويلي كما أنها تعتمد بشكل كبير على النسب المالية.
2. تستخدم المصارف الإسلامية النسب المالية عند اتخاذها القرار التمويلي وبدرجات أهمية متفاوتة فهي تعتمد على نسب السيولة والربحية والمديونية في الدرجة الأولى يليها نسب النشاط بينما يقل استخدامها لنسب السوق.

⁶ طلب، غرام، "دور أدوات التحليل المالي في ترشيد قرارات التمويل في البنوك الإسلامية في سورية"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة دمشق، دمشق، 2015.

(1). دراسة (Siam, and others, 2011):⁷

"استخدام التحليل المالي في ترشيد قرار منح التسهيلات الائتمانية"

“The Utilizing of Financial Analysis in Rationalizing Decision of Granting Credit Facilities”

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة درجة استخدام الأساليب المالية والمحاسبية من قبل مدراء الائتمان والمحللين في البنوك التجارية الأردنية للحكم على الجدارة الائتمانية لطالبي التسهيلات الائتمانية عند اتخاذ قرار منح الائتمان، من خلال التعرف على درجة استخدام أساليب التحليل والمقارنة للبيانات المالية (التحليل المقارن الأفقي والرأسي) والنسب المالية ونماذج التنبؤ بالتعثر المالي، كما هدفت الدراسة إلى التعرف على أوجه القصور في الاستخدام الأمثل لأساليب التحليل المالي في ترشيد اتخاذ قرار منح الائتمان. ولتحقيق أهداف الدراسة تم تصميم استمارة استبيان وزعت على أفراد عينة الدراسة والتي تمثل مديري التحليل والائتمان في البنوك التجارية الأردنية. وقد توصلت الدراسة إلى تزايد درجة استخدام بعض الأساليب والمؤشرات المالية والمحاسبية والنماذج من قبل مدراء الائتمان والمحللين عند دراسة الوضع المالي للعميل من أجل اتخاذ القرار الائتماني، وقد أظهرت الدراسة وجود اختلافات في استخدام النسب المالية عند دراسة المركز المالي للعميل من قبل محلل الائتمان، وأظهرت هذه الاختلافات أن نسب السيولة هي النسب الأكثر استخداماً عند اتخاذ قرار منح الائتمان من عدمه.

⁷ Siam, Zakaria; and others, “The Utilizing of Financial Analysis in Rationalizing Decision of Granting Credit Facilities”, International Research Journal of Finance and Economics, Vol. 69, June, 2011.

(2). دراسة (Maitah; Zedan; Shibani, 2012):⁸

"العوامل المؤثرة على مستوى استخدام التحليل المالي من قبل مسؤولي الإقراض في اتخاذ قرار منح الائتمان في البنوك التجارية الليبية "

“Factors Affecting the Usage Level of Financial Analysis by Credit Officers in the Credit Decision in Libyan Commercial Banks”

هدفت هذه الدراسة إلى إعطاء فكرة عن مستوى استخدام التحليل المالي في البنوك التجارية الليبية، والعوامل التي تؤثر على عملية اتخاذ قرار منح الائتمان، ولتحقيق أهداف الدراسة تم تصميم استمارة استبيان وتم توزيعها على محلي الائتمان في جميع البنوك التجارية المملوكة للدولة وتعمل في طرابلس.

وقد توصلت الدراسة لمجموعة من النتائج أهمها:

1. ضعف استخدام التحليل المالي في تقييم الجدارة الائتمانية لطالبي التسهيلات الائتمانية.
2. ضعف خبرة محلي الائتمان، وعدم حصولهم على الدورات التدريبية اللازمة في مجال التحليل المالي.
3. وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين موثوقية البيانات المالية ودرجة الاعتماد على التحليل المالي عند اتخاذ قرار منح الائتمان.

⁸ Maitah, Mansoor; and others, “Factors Affecting the Usage Level of Financial Analysis by Credit Officers in the Credit Decision in Libyan Commercial Banks”, International Journal of Business and social science, Vol.3, No.10, 2012.

3). دراسة (Al-Rawashdeh; Al-Omari; Saleh; Al nawayseh;2013):⁹

"العوامل المؤثرة على منح التسهيلات الائتمانية في البنوك التجارية في منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة - الأردن"

“Factors affecting granting of credit facilities in commercial banks in the Aqaba Special Economic Zone Authority – Jordan”

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة العوامل التي تؤثر في التسهيلات الائتمانية في البنوك التجارية العاملة في منطقة العقبة، من خلال المتغيرات التالية: المقترضين العملاء، سياسات الائتمان، الإدارة المركزية للقروض والظروف البيئة المحيطة في الاقتصاد المحلي. وقد أظهرت الدراسة أن كل العوامل كانت مهمة في اتخاذ قرار منح التسهيلات الائتمانية من خلال ردود عينة الدراسة التي شملت مدراء البنوك ومساعدتهم بالإضافة إلى رؤساء الأقسام والموظفين في البنوك التجارية في منطقة العقبة.

وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات كان من أهمها:

1. ضرورة حصول إدارة البنك على دراسات الجدوى الأولية والتفصيلية عند منح القروض الإنتاجية.
2. وضع برامج لمتابعة القروض بعد منحها للعملاء.
3. الحاجة إلى تجديد معلومات موظفي الائتمان باستمرار من خلال الدورات المتخصصة في التحليل المالي، وتقييم الضمانات.

⁹ Saleh, Mohammad; and others, “Factors affecting granting of credit facilities in commercial banks in the Aqaba Special Economic Zone Authority-Jordan”, European Journal of Business and Management, Vol.5, No.1, 2013.

4). دراسة (Mishra; Naidu;2013):¹⁰

"دراسة حول إدارة مخاطر الائتمان وعملية تقييم الائتمان في مصرف البنجاب الوطني، ناجبور، الهند"

“A Study on Credit Risk Management and Appraisal Process at Punjab National Bank, Nagpur, India”

هدفت هذه الدراسة إلى دراسة العوامل المختلفة التي يستخدمها المصرف عند منح القروض المصرفية، ودراسة الآلية المتبعة لدى المصرف في استرداد القروض الممنوحة، كما هدفت هذه الدراسة إلى معرفة المخاطر المختلفة المتعلقة بالائتمان والتي يجب تجنبها، والتعرف على المؤشرات والمعايير التي يعتمد عليها المصرف لقياس أداء العملاء.

وقد أظهرت الدراسة أن تقييم مناسب لمخاطر الائتمان يؤدي إلى تقليل فرص تخلف العملاء عن سداد الائتمان الممنوح لهم. وأن استعادة الائتمان الممنوح يتطلب من المصرف أن يقوم بإجراء تقييم ائتماني شامل للعميل قبل تقديم أي قرض أو تمويل والتحقق من الجدوى المالية والتجارية والفنية للمشروع المقترح تمويله، وأن تتوافر الضمانات الكافية والمتاحة لاسترداد الائتمان. وكذلك أظهرت الدراسة أهمية النسب المالية (نسبة خدمة الديون، نسبة تغطية الفوائد، نسبة الديون إلى حقوق الملكية، نسبة التداول، ونسبة صافي الربح) في تحديد جوانب الضعف لدى العميل.

وقد خلصت الدراسة إلى ضرورة إجراء تقييم ائتماني (مالي، إداري، تقني) شامل للتأكد من الجدارة الائتمانية للعميل المقترض، وأهمية التحليل المالي باستخدام النسب المالية لتقييم المخاطر المختلفة منذ البداية.

ما يميز الدراسة عن الدراسات السابقة:

أشارت أغلب الدراسات السابقة إلى التحليل الائتماني ودوره في ترشيد قرار الإقراض والحد من مخاطر التعثر من خلال دراسة مختلف الجوانب المحيطة بالعمل للوقوف على نقاط القوة ومواطن الضعف لديه بالإضافة إلى دراسة القوائم المالية للعميل وتحليلها، أما هذه الدراسة فإنها تختلف عن سابقتها بأنها

¹⁰ Ujjwal Mishra, Praneetam Naidu, “A Study on credit risk management and appraisal process at Punjab national bank , Nagpur”, International Journal of Multifaceted and Multilingual Studies, ISSN (online) 2350-0476, Vol. III Issue II Feb 2016.

ركزت على التحليل الائتماني المالي للتعرف على دوره في تخفيض المخاطر الائتمانية وذلك في ظل الأزمة الحالية والظروف التي تعاني منها سورية.

4. أهمية البحث

إن أهمية البحث تكمن في أهمية قرار منح الائتمان وخطورته وخاصة في ظل الأزمة الحالية، وما يترتب عليه من احتمال إفلاس المصارف وتوقفها عن العمل وما لذلك من آثار سلبية على الاقتصاد الوطني برمته. لذا يأتي هذا البحث لدراسة دور التحليل الائتماني في تخفيض المخاطر الائتمانية في ظل الأزمة الحالية في سورية، حيث يعتبر استخدام التحليل الائتماني المالي من الأدوات المهمة التي تساعد المصارف في ترشيد قراراتها الائتمانية والحد من مخاطر التعثر.

كما تتجلى أهمية البحث في كونه يسלט الضوء على المشكلات والمعوقات التي تحد من استخدام التحليل الائتماني المالي عند اتخاذ قرار منح الائتمان وذلك في ظل الأزمة الحالية والظروف الاقتصادية والسياسية التي تعاني منها سورية.

5. أهداف البحث

يهدف البحث إلى إجراء توصيف لدور التحليل الائتماني في تخفيض المخاطر الائتمانية في ظل الأزمة الحالية في سورية، ويرتبط بتحقيق هذا الهدف العام الأهداف الفرعية التالية:

1. دراسة العوامل التي تؤثر في قرار منح التسهيلات الائتمانية والقروض الاستثمارية في المصارف السورية الخاصة.
2. التعرف على المخاطر الائتمانية وأساليب التعامل معها وإدارتها وتخفيضها إلى أدنى حد ممكن.
3. بيان مدى اعتماد المصارف السورية الخاصة على التحليل الائتماني المالي عند اتخاذ قرارات منح الائتمان في ظل الأزمة الحالية.
4. معرفة أدوات وأساليب التحليل المالي المستخدمة من قبل إدارة الائتمان في المصارف السورية الخاصة عند اتخاذ قرارات منح الائتمان في ظل الأزمة الحالية.
5. عرض المشكلات والمعوقات التي تحد من دور التحليل الائتماني المالي في اتخاذ قرارات منح الائتمان في ظل الأزمة الحالية.

6. تقديم التوصيات اللازمة للاستمرار في منح التسهيلات الائتمانية وتعزيز استخدام التحليل الائتماني بهدف تخفيض المخاطر الائتمانية في ظل الأزمة الحالية.

6. فروض البحث

في إطار مشكلة البحث وتحقيقاً لأهدافه، يمكن صياغة الفرضيات التالية:

الفرض الأول: تعتمد المصارف السورية الخاصة على التحليل الائتماني الكمي (التحليل المالي) عند اتخاذ قرار منح الائتمان في ظل الأزمة الحالية.

الفرض الثاني: يؤدي استخدام التحليل الائتماني المالي في ظل الأزمة الحالية إلى اتخاذ قرارات ائتمانية رشيدة تسهم في تخفيض المخاطر الائتمانية.

الفرض الثالث: هناك مشكلات ومعوقات تحد من دور التحليل الائتماني المالي في اتخاذ قرارات منح الائتمان في ظل الأزمة الحالية.

7. منهج البحث

باعتبار أن منهج البحث هو الخطوات المتبعة لتحقيق أهداف البحث، فإن البحث الحالي وفي إطار طبيعة المشكلة البحثية المطروحة واختباراً لفروضها وتحقيقاً لأهدافها، يعتمد على الخطوات التالية:

1. الاطلاع على الدراسات والأبحاث السابقة المتعلقة بالتحليل الائتماني وأساليبه والعوامل التي تعكس مخاطر الائتمان.

2. تجميع البيانات المطلوبة والتي تمكن من اختبار الفروض المحددة، وذلك من خلال تصميم استبيان وتوزيعه على عينة من العاملين في المصارف السورية الخاصة، بالإضافة إلى إجراء مقابلات شخصية مع موظفي المصارف المعنيين والملاحظة الشخصية لآلية العمل المصرفي.

3. تحليل البيانات المجمعة واختبار فروض البحث، وذلك باستخدام البرامج الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS.

4. الوصول إلى نتائج البحث، واقتراح مجموعة من التوصيات في ضوء تلك النتائج.

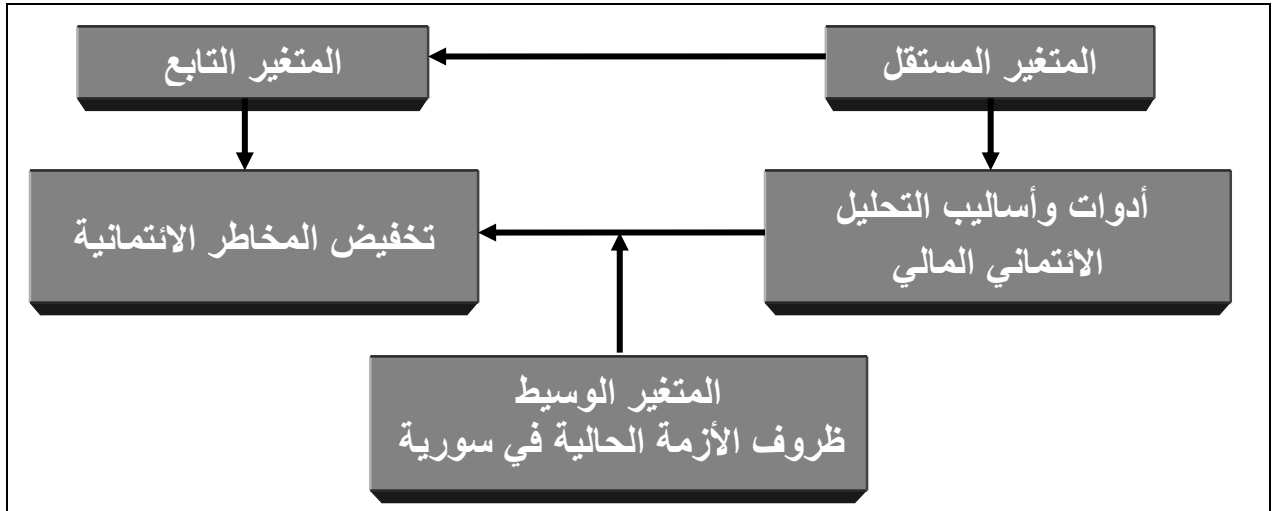
8. مجتمع البحث وعينة البحث

يضم مجتمع البحث جميع العاملين في قسم إدارة الائتمان وقسم إدارة المخاطر الائتمانية في المصارف السورية الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية والتي يبلغ عددها 14 مصرفاً. ويهدف إيجاد درجة عالية من تمثيل المجتمع تم أخذ عينة عشوائية من 8 مصارف.

9. أنموذج البحث

المتغير المستقل: يتمثل بأدوات وأساليب التحليل الائتماني المالي المستخدمة من قبل إدارة الائتمان لدى المصارف السورية الخاصة.

المتغير التابع: يتمثل بالمخاطر الائتمانية التي تواجه المصارف السورية الخاصة.



الشكل رقم (1): أنموذج البحث (من إعداد الباحث)

الفصل الأول: الائتمان المصرفي والمخاطر الائتمانية في ظل الأزمة الحالية

المبحث الأول: الائتمان المصرفي (مفهومه وإجراءات ومعايير منحه)

المبحث الثاني: المخاطر الائتمانية (مفهومها وأساليب التعامل معها والحد منها)

المبحث الثالث: واقع مخاطر الائتمان المصرفي في ظل الأزمة الحالية

مقدمة:

يعتبر الائتمان المصرفي غاية في الأهمية، ويأخذ دور هام في الحياة الاقتصادية المعاصرة حيث يساهم بدرجة كبيرة في تسديد الديون والوفاء بالالتزامات بين الأفراد والشركات، ويشكل منح الائتمان بكافة أشكاله أهم توظيف للأموال في المصرف، وهو المصدر الأهم من مصادر ربحية المصرف، لذا تعتبر وظيفة منح التسهيلات الائتمانية من أهم الوظائف التي تقوم بها المصارف، ولكنها تعتبر في الوقت نفسه أكثرها خطورة ذلك لأن الأموال التي تمنحها المصارف كتسهيلات ائتمانية ليست ملكاً لها بل هي أموال المودعين.

وعلى الرغم من اقتران قرار منح الائتمان مع عامل المخاطرة الناجمة عن عدم استرداد القروض الممنوحة للعملاء مع فوائدها إلا أن العائد الذي يحققه المصرف من منح الائتمان يشكل الإيراد الرئيسي للمصرف، وبالتالي فإن استمرار المصرف في تحقيق الأرباح يعتمد على نجاحه في توظيف أموال المودعين التوظيف المناسب، كما أن أي سوء استخدام لهذه الأموال لن يقف تأثيره على مستوى المصرف فقط وإنما ستمتد آثاره إلى الاقتصاد الوطني.

إن قرار منح الائتمان كما هو حال كافة القرارات الاستثمارية يعتمد على إجراء دراسات وتحليلات للإحاطة بدرجة المخاطر المرتبطة بالقرار، وفي ظل الأزمة الحالية في سورية وما تمر به من اضطرابات وتعرض الكثير من المصارف إلى خسائر كبيرة نتيجة عدم قدرة العملاء الحاصلين على التسهيلات الائتمانية على سداد أقساطها وفوائدها، فقد ازدادت أهمية إجراء الدراسات والتحليلات وأصبحت حاجة لابد منها في الأيام الحالية للوقوف على مدى سلامة القرار الائتماني منعاً لأي خسارة محتملة قد تؤدي إلى إفلاس المصرف فيما بعد.

المبحث الأول: الائتمان المصرفي (مفهومه وإجراءات ومعايير منحه)

1-1-1: مفهوم الائتمان المصرفي

يمكن تعريف الائتمان بشكل عام بأنه "عملية تسليم نقود أو بضائع أو خدمات الآن مقابل وعد بالدفع في المستقبل".¹¹

ويعرف الائتمان المصرفي بأنه "الثقة التي يوليها المصرف لشخص سواء كان طبيعياً أو معنوياً بأن يمنحه مبلغاً من المال لاستخدامه في غرض محدد خلال فترة زمنية متفق عليها وبشروط معينة لقاء عائد مادي متفق عليه وبضمانات تمكن المصرف من استرداد قرضه في حال توقف العميل عن السداد".¹²

كما يمكن تعريف الائتمان المصرفي أيضاً بأنه "الخدمات المقدمة للزبائن التي يتم بمقتضاها تزويد الأفراد والمؤسسات والمنشآت في المجتمع بالأموال اللازمة على أن يتعهد المدين بسداد تلك الأموال وفوائدها والعمولات المستحقة عليها والمصاريف دفعة واحدة، أو على أقساط في تواريخ محددة، ويتم تدعيم هذه العلاقة بتقديم مجموعة من الضمانات التي تكفل للمصرف استرداد أمواله في حالة توقف الزبون عن السداد بدون أي خسائر".¹³

يمكن استنتاج خمسة عناصر أساسية لتعريف الائتمان المصرفي وهي: الثقة، مبلغ الائتمان المطلوب منحه للعميل، الغرض المستخدم فيه الائتمان، الفترة الممنوح فيها الائتمان، المقابل الذي سيحصل عليه المصرف من منح الائتمان، وفيما يلي توضيح لهذه العناصر:¹⁴

أ. **الثقة:** تعني بأن المصرف قام بدراسة كافة المقومات الائتمانية ووجد أن العميل أهل للحصول على الائتمان المطلوب.

ب. **مبلغ الائتمان المطلوب منحه للعميل:** يرتبط هذا العنصر بجانبين أساسيين هما:

- حجم الموارد القابلة للتوظيف لدى المصرف.

¹¹ جبر، هشام، "إدارة المصارف"، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة، 2008، ص 220.

¹² عشيح، حسن، "التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الإقراض والتوسع النقدي في البنوك"، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2010، ص 58-59.

¹³ عبد الحميد، عبد المطلب، "البنوك الشاملة عملياتها وإدارتها"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000، ص 103.

¹⁴ أبو النصر، عصام، "دراسة تحليلية لمشاكل قرارات الائتمان في البنوك التجارية من المنظور المحاسبي"، جامعة الأزهر، القاهرة، 2010، ص 6-7، انظر إلى الموقع التالي: <http://iefpedia.com/arab/wp-content/uploads/2010/12>.

• مدى ملائمة العميل وقدرته على السداد.

ت. الغرض المستخدم فيه الائتمان: يعني الهدف من حصول العميل على الائتمان المطلوب وهل سيقوم باستخدامه في عمليات استثمارية أو الانفاق على العمليات الجارية.

ث. الفترة الممنوح فيها الائتمان: وتنقسم إلى فترتين هما:

• فترة السحب: وهي الفترة التي يتم خلالها تقديم الائتمان للعميل.

• فترة السداد: وهي الفترة التي يتم خلالها سداد هذا الائتمان.

ج. المقابل الذي سيحصل عليه المصرف: يتمثل هذا المقابل في عاملين أساسيين هما:

• سعر الفائدة.

• المصاريف والعمولات.

1-1-2: مفهوم السياسة الائتمانية للمصرف

تعرف السياسة الائتمانية للمصرف بأنها عبارة عن "إطار يتضمن مجموعة من المعايير والشروط الإرشادية - تزود بها إدارة منح الائتمان المختصة - لضمان المعالجة الموحدة للموضوع الواحد، وتوفير عامل الثقة لدى العاملين بالإدارة بما يمكنهم من العمل دون خوف من الوقوع في الخطأ، وتوفير المرونة الكافية، أي سرعة التصرف بدون الرجوع إلى المستويات العليا، ووفقاً للموقف، طالما أن ذلك داخل نطاق السلطة المفوضة لهم".¹⁵

كما يمكن تعريف السياسة الائتمانية للمصرف بأنها مجموعة من المبادئ والإرشادات والتعليمات التي تصدرها الإدارة العليا في المصرف بهدف تنظيم عملية دراسة وإقرار ومنح التسهيلات الائتمانية من خلال تحديد معايير وشروط منح الائتمان المصرفي وأنواع الأنشطة والقطاعات الاقتصادية التي يمكن تمويلها، وكيفية تقدير مبالغ التسهيلات المطلوب منحها وأنواعها وأجال استحقاقها وشروطها الرئيسية.¹⁶

إن الهدف الرئيسي من وضع السياسة الائتمانية هو بناء سياسات واستراتيجيات ائتمانية سليمة وواضحة تمكنها من تخفيف مخاطر الائتمان وبالتالي ضمان سلامة أوضاع وأداء المؤسسة المصرفية.¹⁷

¹⁵ عشيح، حسن، مرجع سبق ذكره، ص 60.

¹⁶ السيسي، صلاح الدين، "قضايا مصرفية معاصرة"، دار الفكر العربي، القاهرة، ط1، 2004، ص 20.

¹⁷ الصالح، فاطمة، "إدارة مخاطر الائتمان المصرفي وفق متطلبات مصرف سورية المركزي"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة دمشق، دمشق، 2014، ص 17.

تصدر السياسة الائتمانية في صورة قرارات مكتوبة ترسمها الإدارة العليا للمصرف مع إشراك جميع الإدارات ذات العلاقة في الموضوع وتكون متاحة للإدارات الائتمانية والرقابية على شكل كتيب أو دليل مطبوع بحيث تعتبر المرجع الذي يستند إليه العاملين في الائتمان المصرفي، ومن المهم أن تمتاز هذه السياسة بالبساطة والوضوح وأن تكون قابلة للتطوير والتعديل كلما اقتضت الحاجة.¹⁸ وبالتالي فإن اتخاذ القرار الائتماني لا يمكن أن يتم إلا في إطار السياسة الائتمانية التي تنظم أسلوب دراسة ومنح التسهيلات الائتمانية والتي قد تختلف من مصرف إلى آخر بحسب الظروف الخاصة بكل مصرف.

1-1-3: إجراءات منح الائتمان المصرفي

نظراً لخطورة قرار منح الائتمان فإن إدارة المصارف تضع إطاراً مكتوباً تلزم إدارة الائتمان بالاسترشاد به عندما يتقدم العميل بطلب التسهيلات الائتمانية، لذا فإن عملية منح الائتمان تتم ضمن منهجية معينة يحددها كل مصرف.

وتمر عملية منح الائتمان بشكل عام بعدد من الخطوات حتى حصول العميل على الائتمان وهي:¹⁹

1. البحث عن الفرص وجذب العملاء:

في ظل المنافسة بين المصارف والمؤسسات المالية المختلفة فإن المصارف لا تكتفي عادة بمجرد انتظار العميل، إنما تقوم بالبحث عنهم من خلال التسويق المصرفي والدعاية والإعلان أو من خلال زيارة العملاء والمؤسسات العامة والخاصة والتعرف على احتياجاتهم التمويلية.

2. تقديم طلبات الحصول على الائتمان:

في هذه المرحلة يقوم العميل بتقديم طلب إلى المصرف للحصول على الائتمان، وعادةً ما تقوم المصارف بتصميم نموذج طلب الحصول على الائتمان يتضمن جميع البيانات الأساسية عن العميل، كما يحدد المجال الذي سيستخدم فيه العميل الائتمان، طبيعة النشاط الذي يمارسه العميل، بالإضافة إلى معلومات عن مدة الائتمان والدفعات وتاريخ السداد.

3. الدراسة الأولية لطلبات الائتمان:

تعتبر هذه المرحلة الخطوة الأولى في التحليل الائتماني حيث يتم في هذه المرحلة إجراء دراسة مبدئية لطلب الائتمان لأخذ فكرة أولية عن العميل وأهليته للحصول على الائتمان، وتتطلب هذه المرحلة

¹⁸ عيسى، أمجد، "السياسة الائتمانية في البنوك العاملة في فلسطين"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، 2004، ص 52.

¹⁹ اللوزي، سليمان، "إدارة البنوك"، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، 1997، ص 157.

إجراء مقابلة أو عدة مقابلات شخصية مع العميل، كما تتطلب هذه المرحلة أيضاً القيام بزيارات ميدانية لمنشأة العميل طالب الائتمان وذلك بهدف الحصول على معلومات أكثر تفصيلاً والتأكد من صحة البيانات التي قدمها في طلب الحصول على الائتمان.

ومن أهم المستندات والبيانات التي يتم طلبها للحصول على المعلومات اللازمة:²⁰

- النظام الداخلي للمنشأة.
- القوائم المالية للمنشأة.
- التعاملات مع البنوك الأخرى.
- معلومات عن نشاط المنشأة، وعملائها ومورديها، وكيفية الدفع والسداد لهم.
- السوق التي تنتمي له المنشأة، ومستوى المنافسة.
- الغرض من الائتمان، ومصادر السداد المتوفرة.
- الضمانات المتوفرة لتغطية الائتمان.

4. الاستفسار عن العميل مقدم الطلب:²¹

تقوم إدارة الائتمان في هذه المرحلة بالاستفسار عن السمعة التجارية للعميل، وشكل علاقته السابقة مع المصرف والمصارف الأخرى، إذ تساعد نتائج الاستفسار في اتخاذ القرار السليم بشأن منح الائتمان أو رفض الطلب.

5. دراسة طلب العميل وتحليل المركز المالي:

يتم في هذه المرحلة دراسة الهيكل الإداري والمالي لمنشأة العميل طالب الائتمان، حيث يقوم موظف الائتمان بتحليل النقاط التالية:²²

- أ. الهيكل التنظيمي للمنشأة، والتعرف على كيفية إدارة المنشأة والقائمين على إدارتها وسلوكهم.
- ب. مبلغ التمويل المطلوب من العميل، والتعرف على مصادر التمويل الأخرى المتوفرة لديه.
- ت. الغرض من الائتمان: التأكد من الغرض الحقيقي للائتمان، والتأكد من أن هذا الغرض واقعي وقانوني وأنه يتفق مع سياسات المصرف.

²⁰ الطلاع، مراد، "إدارة العملية التفاوضية في قرار منح الائتمان"، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2010، ص 79.

²¹ الزبيدي، حمزة، "إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني"، دار الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2002، ص 206.

²² الطلاع، مراد، مرجع سبق ذكره، ص 79-80.

ث. مصادر السداد المتوفرة للعميل ومدى استقرارها، وتوقيت التدفقات النقدية الداخلة منها مع تواريخ الاستحقاق.

ج. تحليل المركز المالي للعميل: يتم في هذه المرحلة دراسة وتحليل القوائم المالية للعميل طالب الائتمان لتحديد ملاءته المالية والتنبؤ بقدرته على السداد في المستقبل، وفيما إذا كان وضع العميل يسمح له بالحصول على الائتمان أم لا.

ويقوم موظف الائتمان بتحليل القوائم المالية للعميل باستخدام أدوات عديدة منها: التحليل بالنسب، ودراسة وتحليل التدفقات النقدية، وتحليل التعادل، وفترة الاسترداد، وغيرها من الأدوات المؤشرات المالية الأخرى.

ولا شك أن اتخاذ قرار منح الائتمان على أسس علمية مدروسة يتطلب دراسة وتحليل القوائم المالية للعميل واستقراء بعض المؤشرات المالية ذات الدلالة، والتأكد من خلوها من أي عيوب تقدها خاصية الموثوقية والملائمة.

ح. الضمانات اللازمة والممكن تقديمها من العميل: حيث يطلب من العميل تقديم الأوراق والثبوتيات الخاصة بالضمانات والتي تثبت ملكية العميل لهذه الضمانات، ومدى قانونيتها واستقرارها.

6. التفاوض مع العميل:

بعد إجراء التحليل الائتماني المناسب من خلال دراسة حالة العميل وتحليل بياناته المالية يتم المناقشة والتفاوض مع العميل على شروط العقد والتي تتضمن قيمة الائتمان وطريقة وأوقات سداده وسعر الفائدة والضمانات المقدمة من العميل مقابل الحصول على الائتمان.

7. مرحلة إعداد تقرير الائتمان:

بعد الانتهاء من المراحل السابقة يقوم موظف الائتمان بإعداد تقرير ملخص عن طلب التسهيلات المقدم من العميل مبيناً فيه أهم المعلومات المتعلقة بالطلب، والمؤشرات السلبية والإيجابية، ويقوم بتقديم التوصيات بمنح الائتمان للعميل أو عدم منحه مع بيان الأسباب المؤدية للتوصية، ويقدم التقرير إلى لجنة التسهيلات.

8. اتخاذ القرار الائتماني:

بعد تقديم التقرير الائتماني إلى لجنة التسهيلات، تقوم اللجنة المختصة بدراسة الطلب وتتخذ قرارها بقبول التوصية المقدمة من موظف الائتمان أو رفضها، ويتم إبلاغ العميل بالنتيجة النهائية سواء بالرفض أو بالموافقة واستكمال إجراءات تنفيذ منح الائتمان.

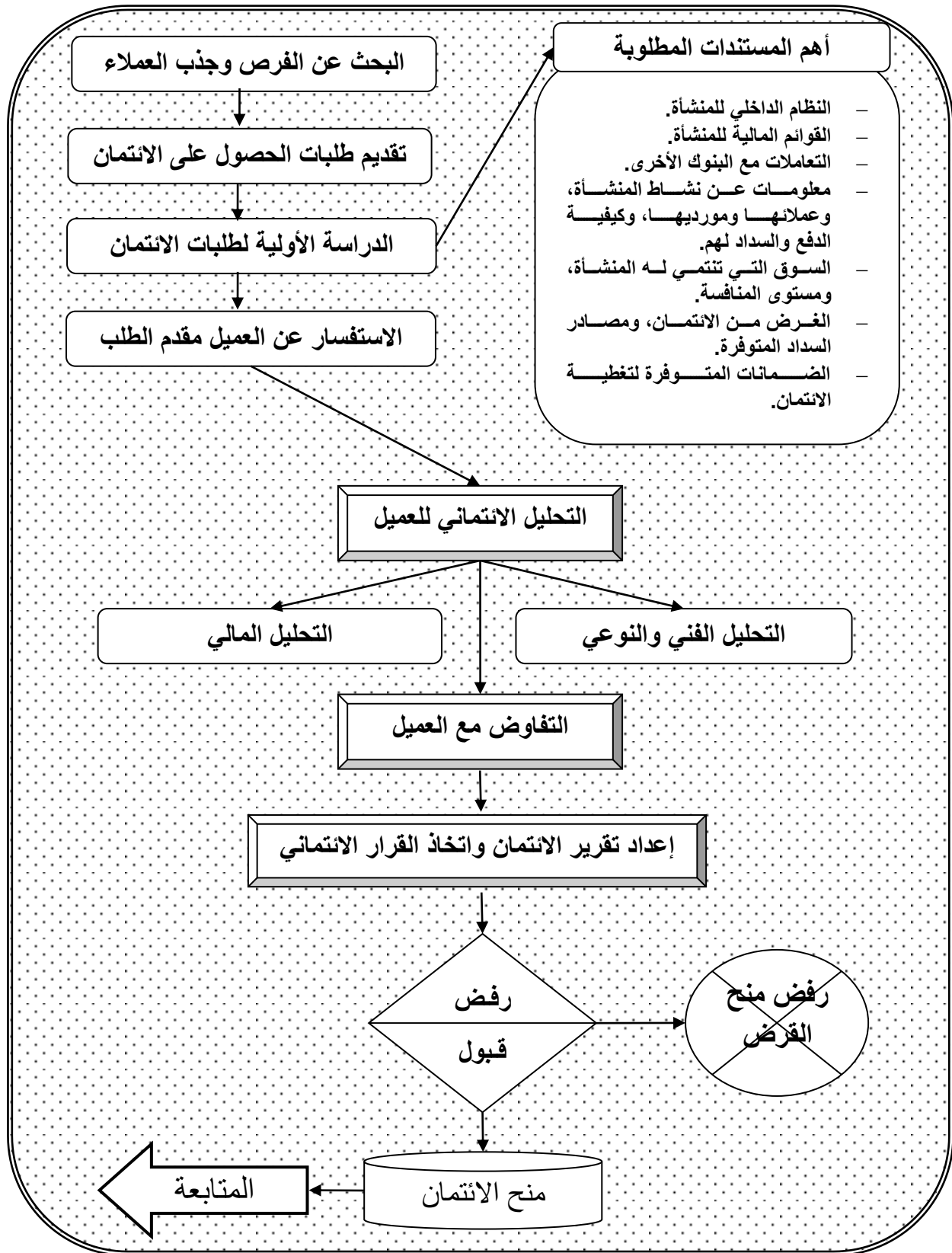
9. تنفيذ قرار منح الائتمان وتوقيع العقد:

بعد صدور القرار النهائي بالموافقة على منح الائتمان، يتم توقيع العقد بين العميل متضمناً كافة الشروط والجوانب القانونية، ويقوم المصرف بوضع مبلغ الائتمان تحت تصرف العميل.

10. متابعة الائتمان:

وتعد من أهم الخطوات حيث تقوم إدارة الائتمان بالتأكد من تحصيل القرض وفقاً لجدول السداد المتفق عليه، كما تقوم بمتابعة ملف العميل وملاءته المالية ونشاطه خلال مدة الائتمان، وذلك تقادياً للمخاطر ولاكتشاف أي خلل محتمل مما يسهل المعالجة في حال تعثر العميل.

ويوضح الشكل التالي إجراءات منح الائتمان لدى المصارف:



الشكل رقم (2): إجراءات منح الائتمان²³

²³ من إعداد الباحث بالاعتماد على: اللوزي، سليمان، مرجع سبق ذكره، ص 157.

1-1-4: معايير منح الائتمان المصرفي

إن الحالة التي تتخذ فيها القرارات الائتمانية هي حالة الخطر، وحتى يستطيع متخذ القرار الائتماني أن يصل إلى تقدير لاحتمالات الخطر المرافق لقراره وتحليل المخاطر المصاحبة لعمليات الائتمان وبالتالي الوصول إلى قرار ائتماني سليم، فإنه ينطلق من تطبيق مجموعة من نماذج معايير الائتمان المعروفة،²⁴ وفيما يلي استعراض لأهم النماذج المستخدمة عند منح الائتمان المصرفي:

المعايير الائتمانية المعروفة بـ 5C'S:

يعتبر هذا النموذج من أشهر المنظومات الائتمانية المستخدمة لدى محلي ومانحي الائتمان عند منح القروض، ويستند هذا النموذج إلى خمس عناصر للحكم على الجدارة الائتمانية للعميل وهي (الشخصية، القدرة، رأس المال، الضمان، والظروف المحيطة)، وتعتبر هذه العناصر أو المعايير مرتبطة ببعضها البعض فلا يعني تحقق أحد المعايير ضمان عدم وجود المخاطر الائتمانية،²⁵ وفيما يلي توضيح لهذه العناصر:

أ. الشخصية Character:

تعد شخصية العميل العنصر الأول والأكثر تأثيراً في اتخاذ القرار الائتماني، ولكنها تعد في الوقت نفسها أكثر المعايير صعوبة، ويمكن تعريف شخصية العميل بأنها مجموعة الصفات التي تميز العميل عن غيره والتي يهتم المصرف بأن تكون موجودة بالعميل كالصدق والأمانة والنزاهة.²⁶ لذا فإن أهم ما تسعى إليه إدارة الائتمان عند إجراء التحليل الائتماني هو التحديد الدقيق لشخصية العميل لأنها تعبر عن سمعة العميل ونزاهته ومدى التزامه بالوفاء بحقوق المتعاملين معه، بالإضافة إلى درجة تعلمه وثقافته وخبرته في مجال عمله.²⁷

ويستطيع المصرف أن يكتشف نية العميل على سداد التزاماته من خلال التعرف على سمعته، إذ أن المقترض ذو السمعة الجيدة سيبدل كل جهد ممكن لسداد قرضه بغض النظر عن الحالة المادية التي يمر بها.²⁸

²⁴ عشيش، حسن، مرجع سبق ذكره، ص 66.

²⁵ Weltman, Barbara, "the Rational Guide to building Small Business Credit", Mann Publishing Group, USA, 2007, p 21.

²⁶ Sathye, Milind; and others, "credit analysis & lending management", John Wiley & Sons Australia, 2003, p 6.

²⁷ الصالح، فاطمة، مرجع سبق ذكره، ص 20.

²⁸ اللوزي، سليمان، مرجع سبق ذكره، ص 158.

لذا تعتبر دراسة ومعرفة سمعة العميل وأمانته أمراً ضرورياً حتى مع توافر الضمانات اللازمة وذلك لتلافي احتمال تعرض المصرف لطرق احتيالية من بعض العملاء كتقديم بعض البضائع التالفة كضمان للمصرف أو تقديم كمبيالات مزورة.²⁹

وعلى الرغم من صعوبة قياس سمعة العميل وأمانته إلا أنه يمكن لمتخذ القرار الائتماني التغلب على هذه الصعوبات من خلال جمع البيانات والمعلومات عن العميل والاستعلام الجيد عنه سواء من محيط عمله أو من حياته الشخصية بشكل عام، ويمكن للمصرف الحصول على هذه المعلومات من خلال الاعتماد على المصادر التالية:³⁰

- المصارف التي يتعامل معها العميل، والموردون الذين يتعاملون معه.
 - السجلات القضائية والدوائر المالية للتأكد من عدم وجود حجوزات على العميل أو مطالبات بسداد الالتزامات المالية من ضرائب ورسوم وغيرها.
 - السجلات التجارية والأحكام التجارية لمعرفة فيما إذا تم إشهار إفلاس العميل سابقاً.
- في المصارف السورية الخاصة غالباً ما تقوم المصارف بالاستعلام عن العميل من خلال الاتصال مع قسم الأخطار المصرفية لدى مصرف سورية المركزي، أما فيما يتعلق بالاستفسار عن العميل من خلال الموردين فنادر ما تقوم المصارف بذلك.
- وفي ظل الأزمة الحالية فإن العملاء ذوو السمعة الحسنة استمروا في تسديد التزاماتهم المستحقة على الرغم من توقف بعض أنشطتهم نتيجة الظروف الأمنية للأزمة، في حين أن هناك العديد من العملاء المقترضين امتنعوا عن السداد رغم قدرتهم المالية، وبالتالي فإن إجراءات منح الائتمان لدى المصارف السورية الخاصة لم تكن تأخذ بشكل تام سمعة العميل المقترض بعين الاعتبار عند اتخاذ قرار منح الائتمان، على الرغم من وجود العديد من القرارات الصادرة عن مجلس النقد والتسليف والتي تؤكد على ضرورة دراسة مصداقية وسمعة العميل المقترض ودراسة تاريخه الشخصي وتاريخه التجاري، ومن هذه القرارات - القرار رقم (71 / م ن / ب1) تاريخ 2004/8/29 وموضوعه التعليمات الخاصة بالحيلة والحذر في التعامل مع الزبائن، والقرار رقم (93 / م ن / ب4) تاريخ 2004/12/19 وموضوعه التعليمات الخاصة بمعايير إدارة مخاطر الائتمان، والقرار رقم (95 / م ن / ب4) تاريخ 2004/12/19 وموضوعه التعليمات الخاصة بمحتويات ملفات التسهيلات الائتمانية.

²⁹ أبو كرش، شريف مصباح، "إدارة مخاطر الائتمان المصرفي"، ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر العلمي الأول "الاستثمار والتمويل في فلسطين بين أفاق التنمية والتحديات المعاصرة"، جامعة الخليل، 2005، ص 7.

³⁰ عبد الحميد، عبد المطلب، مرجع سبق ذكره، ص 129.

ب. القدرة Capacity:

تعتبر القدرة عن قدرة العميل على إدارة أعماله بكفاءة وتوليد الدخل وتحقيق الأرباح وبالتالي قدرته على سداد القرض وفوائده في الوقت المناسب، ويتم قياس قدرة العميل من خلال دراسة العديد من المؤشرات التي يتم الحصول عليها من القوائم المالية الخاصة بالعميل.

ورغم أن القدرة تحدد مقدرة العميل على إعادة ما اقترضه من المصرف، إلا أن هناك عدة آراء حددت ماهية القدرة، ويمكن تجميع تلك الآراء في أربع اتجاهات رئيسية مختلفة وهي:³¹

– الاتجاه الأول: تفسير القدرة من خلال اقترابها من الشخصية فهي تعني أهلية الشخص على الاقتراض.

– الاتجاه الثاني: ينصرف إلى تحديد القدرة بالقابلية الإدارية للعميل أي قدرته على توظيف واستثمار وإدارة أمواله ونشاطه بطريقة فعالة وبكفاءة تمكنه من الاستمرار في مجال نشاطه بما يضمن للمصرف سلامة الأموال المقدمة للعميل، ولهذا يشير البعض بالقدرة إلى قدرة العميل على إدارة أعماله وخصائص تلك الأعمال ومشروعيتها وهل تتضمن نوعاً من المخاطر المالية وهل هي مستقرة أم عرضة للتقلبات.

– الاتجاه الثالث: ينصرف إلى التركيز حول الأمور المالية، أي قدرة العميل على توليد الدخل والأرباح في المستقبل وتسديد ما عليه من التزامات تجاه المصرف.

– الاتجاه الرابع: ينظر إلى القدرة بمقدار حجم التدفق النقدي للعميل، أي أن قدرة العميل على سداد القرض تعتمد على حجم التدفقات النقدية المتوقعة في المستقبل. ولا بد من أخذ بعين الاعتبار نوعية وموثوقية التدفق النقدي، فيجب على المصرف معرفة ما إذا كان التدفق النقدي متكرراً ومستداماً أو ناتج عن حدث لمرة واحدة.³²

لذا يمكن القول بأن جوهر هذا الجانب ينصرف إلى الاطمئنان على توافر الخبرة والكفاية الفنية والإدارية والملاءة المالية للمقترض.³³

³¹ الزبيدي، حمزة، "إدارة المصارف"، دار الوراق للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2000، ص 218-219.

³² BAIDEN, JOHN, "THE 5C's OF CREDIT IN THE LENDING INDUSTRY", SSRN Working Paper Series No. 1872804, Central University College, GHANA, 2011, p 15.

³³ انجرو، إيمان، مرجع سبق ذكره، ص 35.

ت. رأس المال Capital:

يعتبر رأس مال العميل من العناصر الأساسية في تقليل المخاطر الائتمانية وأحد أهم أسس القرار الائتماني، فـرأس مال العميل يمثل قوته المالية، ولهذا فإن إدارة الائتمان تزيد من تحليلها لرأس المال لتحديد درجة المخاطر التي قد يتعرض لها المصرف.³⁴

يرتبط هذا العنصر بمصادر التمويل الداخلية للمنشأة والتي تشمل كل من رأس المال والاحتياطيات المكونة والأرباح المحتجزة، ويتم دراسة هذا العنصر من خلال التركيز على تحليل نسب المديونية وتحليل الأموال الذاتية والأموال المقترضة والتأكد من عدم تخطي نسب المديونية للمعايير المعروفة في الصناعة وتحقيق التناسب بين مصادر التمويل الداخلية للعميل وبين الاعتماد على مصادر التمويل الخارجية.³⁵

وتتأثر قدرة العميل المقترض في سداد قرضه على قيمة رأس المال الذي يملكه، فكلما كان العميل طالب الائتمان يملك رأس مال أكبر كلما انخفضت مخاطر المصرف والعكس صحيح. لذا يعتبر رأس المال بمثابة الضمان الإضافي في حال فشل العميل في التسديد.³⁶

وعليه يمكن القول بأن جوهر هذا الجانب ينصرف إلى أهمية التأكد من توفر رأس المال المناسب لدى العميل المقترض ومن متانة مركزه المالي وقدرة حقوق ملكيته على تغطية القرض المطلوب، وبالتالي استعادة المصرف أمواله في حال توقف العميل عن السداد.³⁷

ث. الضمان Collateral:

يقصد بالضمان الأصل أو مجموعة الأصول المرهونة التي يضعها العميل المقترض تحت تصرف المصرف لتأمين القرض، ويتم تقديم مختلف أنواع الأصول كضمانات كالعقارات والمعدات والمخزون والذمم المدينة، وتكون هذه الأصول للمصرف في حال امتنع العميل عن السداد، وقد يكون الضمان شخصاً ذا كفاءة مالية وسمعة مؤهلة، ولا يشترط امتلاك المقترض لذلك الضمان، بل يمكن أن يكون الضمان مملوكاً لشخص آخر وافق على أن يكون ضماناً للقرض.

³⁴ الصالح، فاطمة، مرجع سبق ذكره، ص 22.

³⁵ رضا أرشيد، عبد المعطي، جودة، محفوظ، "إدارة الائتمان"، دار وائل للطباعة والنشر، 1999، ص 217.

³⁶ الزبيدي، حمزة، "إدارة المصارف"، مرجع سبق ذكره، ص 220.

³⁷ انجرو، إيمان، مرجع سبق ذكره، ص 37.

وعلى المصرف أن يدرك أن الضمان نفسه لا يسدد الائتمان، فالضمانات توفر للمصرف مصدراً ثانوياً للسداد إذا لم يكن المصدر الرئيسي للسداد متاحاً، كما أن الضمانات هي أحد المعايير الخمسة التي يعتمد عليها في منح الائتمان وليست بديلة عن أي من هذه المعايير.³⁸

وبالتالي فإن الانطلاق في منح الائتمان من مجرد توافر الضمانات هو أمر خطير قد يقود إلى الكثير من حالات التعثر في المستقبل، فالعديد من الآراء تتفق على عدم جواز منح القروض بمجرد توفر الضمانات فقط، فالضمان يأتي بمثابة تعزيز للقرار الائتماني أو حماية لمخاطر معينة قد يتعرض لها المصرف في حال اتخذ قرار منح الائتمان.

ولابد من توفر شروط معينة في الضمان كقابلية البيع والتصفية، وعدم تقلب قيمته بشكل كبير خلال فترة الائتمان، وألا يشكل الاحتفاظ به تكلفة أو عبء مرتفع، بالإضافة إلى سهولة صيانتها ومتابعتها، وأن يتوفر لدى المصرف كافة المستندات القانونية التي تؤكد حق المصرف باستخدام هذه الضمانات لسداد قيمة الائتمان عند توقف العميل عن السداد.³⁹

ج. الظروف المحيطة Conditions:

وتعبر عن الظروف العامة والخاصة المحيطة بالعميل طالب الائتمان، والتي قد تؤثر على نشاط المقترض بصورة سلبية، مما يهدد قدرته على الوفاء بالتزاماته تجاه المصرف، ويقصد هنا بالظروف العامة المناخ الاقتصادي العام في المجتمع، وما يمر به من حالة رواج أو كساد، والإطار التشريعي والقانوني الذي تعمل المنشأة في إطاره خاصة ما يتصل بالتشريعات النقدية والجمركية والتشريعات الخاصة بتنظيم أنشطة التجارة الخارجية، أما الظروف الخاصة فهي ترتبط بنشاط العميل كالحصة السوقية لمنتجات المشروع أو خدماته التي يقدمها، شكل المنافسة، ودورة حياة المنتج أو الخدمة التي يقدمها العميل.⁴⁰

لذا فإنه يتوجب على إدارة الائتمان دراسة الظروف العامة والخاصة المحيطة بالعميل ومحاولة التنبؤ بهذه الظروف، من خلال دراسة البيئة السياسية والقانونية التي تعمل بها منشأة العميل ودراسة حالة السوق ووضع السلع التي ينتجها العميل، ودراسة مختلف الاحتمالات المؤثرة في قدرة العميل على السداد.

³⁸ BAIDEN, JOHN, "THE 5C's OF CREDIT IN THE LENDING INDUSTRY", Op.Cit, p 25.

³⁹ قصيري، حسين، "التحليل الائتماني ودوره في الحد من مخاطر الائتمان المصرفي"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة تشرين، اللاذقية، 2011، ص 20.

⁴⁰ عشيح، حسن، مرجع سبق ذكره، ص 63.

ويرى الباحث ضرورة إيلاء المصارف السورية الخاصة أهمية كبيرة لنماذج المعايير الائتمانية، ودراسة وتحليل العوامل المالية إلى جانب العوامل الشخصية وتقييم مخاطر البيئة التي تحيط بالعمل المقترض وخاصة في ظل الأزمة الحالية، لما لها من دور كبير في الحد من المخاطر الناجمة عن منح الائتمان. وهذا يتطلب من المصارف أن تقوم بتعزيز وتقوية الخبرة المصرفية لموظفيها ورفع كفاءة العاملين لديها.

المبحث الثاني: المخاطر الائتمانية (مفهومها وأساليب التعامل معها والحد منها)

1-2-1: مفهوم وطبيعة المخاطر الائتمانية

تواجه المصارف العديد من المخاطر لدى ممارستها للأنشطة المصرفية، وتعتبر هذه المخاطر جزءاً لا يتجزأ من العمل المصرفي، وتختلف هذه المخاطر باختلاف الظروف الداخلية والمحيطية بالمصرف، كما تختلف باختلاف العمليات التي تمارسها المصارف.

ويمكن تعريف المخاطر المصرفية بأنها احتمالية تعرض المصرف إلى خسائر غير متوقعة وغير مخطط لها، أو تذبذب العائد المتوقع على استثمار معين، مما يؤثر على قدرة المصرف على تحقيق أهدافه، وتنفيذ استراتيجياته بنجاح.⁴¹

أما إدارة المخاطر المصرفية فتعرف بأنها "الإجراءات والسياسات التي تقوم بها إدارة المصرف بهدف حماية المصرف من المخاطر المختلفة المحيطة به، وذلك بتحديد مواقع المخاطر وقياسها وإدارتها لتجنبها أو السيطرة عليها أو تحويلها وذلك من خلال نظام شامل لإدارة المخاطر".⁴²

وتعرف إدارة المخاطر المصرفية في دليل إدارة المخاطر المصرفية الصادر عن مصرف سورية المركزي بأنها العملية التي يتم بموجبها تحديد وتقييم المخاطر وقياسها، ووضع الاستراتيجيات لإدارتها، واتخاذ الإجراءات المناسبة لتخفيفها والتقليل من آثارها، وذلك في ضوء تحليل التكلفة والعائد والسعي لتحقيق التوازن بين درجة المخاطرة الممكن تحملها ومستوى الربحية، ومراقبة هذه المخاطر بشكل مستمر من خلال تحليل ومراقبة المخاطر وضبطها من خلال تطبيق معايير السلامة، وتتم إدارة المخاطر المصرفية بوسائل متعددة من خلال سياسات وإجراءات شاملة.

تعتبر المخاطر الائتمانية أهم المخاطر التي تتعرض لها المصارف، وتحتل مخاطر الائتمان الحجم الأكبر من بين المخاطر التي تواجه المصارف لارتباطها بالنشاط الرئيسي للمصرف والمتمثل في اقتراض الأموال وإعادة إقراضها، ويسيطر الائتمان على معظم أصول المصارف، كما يساهم الائتمان بالنصيب الأكبر من الدخل التشغيلي لهذه المصارف، وتشير الدراسات الخاصة بالآزمات المصرفية

⁴¹ HM Treasury, the UK government's economic and finance ministry, **Management of Risk - Principles and Concepts**, The Orange Book, working Papers, 2004, p 9.

⁴² صالح، مفتاح، "إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية"، الملتقى العلمي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس، الجزائر، 2009، ص 1.

في الدول المختلفة، سواء الدول المتقدمة أو الدول النامية، أن معظم الدول التي حدثت فيها أزمات مصرفية كانت أهم أسبابها تعثر الائتمان.

يمكن تعريف المخاطر الائتمانية بأنها المخاطر الناتجة عن احتمال فشل العميل المقترض في سداد القرض وأعبائه والوفاء بالتزاماته وفقاً للشروط المتفق عليها عند منح الائتمان.⁴³

وتعرف المخاطر الائتمانية أيضاً بأنها الخسائر المحتملة والتي تنشأ بسبب لجوء المصرف إلى منح الائتمان مع عدم قدرته على استرجاع قيمة الائتمان وفوائده في الوقت المحدد، وقد يكون السبب ناتجاً عن عدم قدرة العميل على الوفاء بالتزاماته بتسديد القرض وفوائده في الوقت المحدد، أو أنه له القدرة على السداد ولكنه لا يرغب في ذلك.⁴⁴

وبالتالي يمكن تعريف إدارة المخاطر الائتمانية بأنها النشاط الإداري الذي يهدف إلى التحكم بالمخاطر والسيطرة عليها وتخفيضها إلى مستويات مقبولة.⁴⁵

وتعرف إدارة المخاطر الائتمانية أيضاً بأنها الآلية التي يتبعها المصرف لتحديد وقياس المخاطر المرتبطة بالنشاط الائتماني، وإيجاد أفضل السبل والوسائل للسيطرة عليها وتخفيضها إلى مستويات مقبولة وتقليل آثارها السلبية.⁴⁶

وحتى يتم إدارة المخاطر الائتمانية بكفاءة وفعالية فلا بد من توافر نظام معلومات على مستوى عال يوفر معلومات ائتمانية شاملة ودقيقة تساعد إدارة الائتمان على تقييم الجدارة الائتمانية للعميل واتخاذ قرار منح الائتمان السليم.⁴⁷

إن سلامة الأجهزة المصرفية كانت دائماً محط اهتمام الأجهزة الرقابية والسلطات المالية والنقدية، والمودعين، والفعاليات الاقتصادية المختلفة. وهناك الكثير من الشواهد في التاريخ المصرفي المعاصر

⁴³ Basel Committee on Banking Supervision, **Principles for the Management of Credit Risk**, 2000, p 1.

⁴⁴ محمد، مياد، "التأمين على الائتمان ودوره في إدارة المخاطر الائتمانية وتعزيز عمليات التمويل"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة دمشق، دمشق، 2015، ص 75.

⁴⁵ سهام، حروفش، إيمان، صحراوي، "دور الأساليب الحديثة لإدارة المخاطر الائتمانية للبنوك في التخفيف من حدة الأزمة المالية الحالية"، مداخلة مقدمة للملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحكمة العالمية، جامعة فرحات-عباس، الجزائر، 2009، ص 6.

⁴⁶ الحمصي، راما، "أثر استخدام السياسات الحديثة للتنويع في تخفيض المخاطر الائتمانية"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة دمشق، دمشق، 2016، ص 50.

⁴⁷ شاهين، علي، "إدارة مخاطر التمويل والاستثمار في المصارف"، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الأول، الاستثمار والتمويل في فلسطين بين آفاق التنمية والتحديات المعاصرة، كلية التجارة في الجامعة الإسلامية، غزة، 2005، ص 10.

على حالات إخفاق العديد من المصارف التجارية، كان العامل المشترك فيها الخطأ في التعرف على المخاطر وتقدير مداها. وعند دراسة أسباب الإخفاق يتبين أنها تعود إلى الأسباب الآتية:

- عدم كفاية نظام الرقابة.
- منح قروض دون تحليل ائتماني مناسب.
- تجاوز القروض الممنوحة لبعض العملاء للحدود المقررة بموجب الأنظمة.
- تركيز القروض في قطاع واحد.
- ضعف التوثيق القانوني للقروض.
- عدم مناسبة نظام إدارة القروض.

يتبين في ضوء الأسباب السابقة لتعثر المصارف أنها ترجع أساساً إلى الإفراط في منح القروض وتركزها في قطاع واحد، وضعف إدارة الائتمان فيما يتعلق بإجراء الدراسة الائتمانية والضمانات، وكل تلك الأسباب تتمحور حول القصور في رؤية وتقدير المخاطر المحتملة المحيطة بعملية منح الائتمان. وتجدر الإشارة أن المخاطر الائتمانية لا تقتصر على نوع معين من القروض، فجميع القروض الممنوحة حتى وإن كان المقترض جهة حكومية فإنها تشكل خطر بالنسبة للمصرف ولكن بدرجات متفاوتة، ولا تتعلق المخاطر الائتمانية بعملية تقديم الائتمان فحسب بل تستمر حتى انتهاء تحصيل كامل قيمة الائتمان الممنوح، وبالتالي فإنه من الممكن أن تنشأ المخاطر الائتمانية عن خلل في العملية الائتمانية سواء عند اتخاذ قرار منح الائتمان أو بعد اتخاذ قرار المنح ومتابعة تحصيل الائتمان.⁴⁸

1-2-2: مصادر المخاطر الائتمانية

تتجم المخاطر الائتمانية التي تواجه المصارف من مصادر داخلية تعود إلى أخطاء ترتبط بالعمل المقترض أو قطاع أو نشاط معين دون غيره وتسمى هذه المخاطر بالمخاطر غير المنتظمة (الخاصة)، أو من مصادر خارجية خارجة عن إرادة العميل المقترض أو المصرف وتسمى هذه المخاطر بالمخاطر المنتظمة (العامة) وفيما يلي نستعرض كل منهما:⁴⁹

⁴⁸ جهاد، حفيان، "إدارة المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح - ورقلة، الجزائر، 2012، ص 8-9.

⁴⁹ هندي، منير، "إدارة البنوك التجارية"، المكتب العربي الحديث، الاسكندرية، 2000، ص 227.

1. المخاطر غير المنتظمة (الخاصة)

وهي المخاطر الداخلية التي ترتبط بشركة أو صناعة ما في ظل ظروف معينة، أي المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها عملية سداد الائتمان والناجمة عن أسباب تتعلق بالمقترض بصورة مباشرة ومن الأمثلة على هذه الظروف انخفاض كفاءة إدارة المؤسسة المقترضة، الإضرابات العمالية، تلف المخزون، وتغير أذواق العملاء نتيجة ظهور منتجات جديدة، ويمكن الحد من هذا النوع من المخاطر من خلال اتباع سياسة التنويع في منح الائتمان.

2. المخاطر المنتظمة (العامة)

وهي المخاطر التي ترتبط بكافة القروض بصرف النظر عن ظروف المصرف أو العميل المقترض وذلك بفعل عوامل اقتصادية وسياسية واجتماعية يصعب التحكم والسيطرة عليها، ومن الأمثلة على تلك المخاطر مخاطر تغير أسعار الفائدة، مخاطر التضخم أو الكساد، مخاطر تغير أسعار صرف العملات الأجنبية، بالإضافة إلى التغيرات التكنولوجية، وعلى الرغم من عدم القدرة على السيطرة على هذه المخاطر إلا أنه يمكن التخفيف من آثارها من خلال لجوء إدارة الائتمان في سياستها واستراتيجية عملها إلى أسلوب الإدارة الحذرة التي تركز على جوانب الأمان في السياسة المصرفية، من خلال تحقيق التوازن بين السيولة والربحية والأمان، بالإضافة إلى دور الحكومات في التقليل من أثر التقلبات الاقتصادية وتجنب الكثير من المخاطر العامة.⁵⁰

وبالتالي فإن أسباب حدوث المخاطر الائتمانية هي إما:⁵¹

1. أسباب خارجية ناتجة عن ظروف وتغيرات طارئة حدثت ولم يكن بالإمكان توقعها مثل تغير في المناخ الاقتصادي كاتجاه الاقتصاد نحو الركود أو الكساد أو زيادة معدلات التضخم، تغيرات في حركة السوق يترتب عليها انخفاض الطلب على منتجات العميل، تغير في التشريعات والقوانين، بالإضافة للأسباب السياسية والاضرابات والعوامل الطبيعية التي تتمثل في الكوارث الطبيعية كالفيضانات، والزلازل...الخ.

2. أسباب داخلية ناتجة عن ضعف إدارة الائتمان لدى المصرف سواء كان ذلك لعدم توفر الخبرة أم لعدم التدريب الكافي، عدم وجود سياسة ائتمانية سليمة، وبالتالي عدم قيام متخذ

⁵⁰ زيد، أيمن، "إدارة المخاطر الائتمانية في المصارف التجارية وفقاً لمتطلبات لجنة بازل"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة المسيلة، الجزائر، 2013، ص 22.

⁵¹ حماد، صالح رجب، "أثر إدارة المخاطر (التشغيلية) على البيئة الرقابية والتدقيق الداخلي"، ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر العلمي الدولي السنوي السابع لإدارة المخاطر واقتصاد المعرفة، الأردن، 2008، ص 5-6.

القرار الائتماني بإجراء تحليل موضوعي وموسع للوقوف على الملاءة المالية للعميل والظروف المحيطة به، بالإضافة إلى ضعف سياسات التسعير وإجراءات متابعة المخاطر والرقابة عليها.

ونظراً لأهمية المخاطر الائتمانية وتداعياتها السلبية على المصرف فإنه لا بد من معرفة هذه المخاطر وابتكار الطرق للحد منها وتخفيضها إلى أدنى حد ممكن.

1-2-3: أنواع المخاطر الائتمانية

يمكن تحديد أنواع المخاطر الائتمانية وفقاً لمصادرها كالتالي:⁵²

1. **المخاطر المتعلقة بالعميل:** ترتبط هذه المخاطر بالعميل وسلوكه الاجتماعي ومقدرته على إدارة نشاطه، ومن أمثلة هذه المخاطر:⁵³

1. ضعف السمعة الائتمانية للعميل وتصرفاته الشخصية غير السليمة، كعدم حرص العميل على الالتزام بالوفاء بحقوق المتعاملين معه.

2. المخاطر المالية الناتجة عن ضعف الهيكل التمويلي للعميل وسوء المؤشرات والنسب المالية التي تعبر عن سيولة العميل وانخفاض معدلات النمو والأرباح عن المعدلات السائدة.

3. انخفاض القدرة الإنتاجية للعميل وضعف التنظيم الداخلي وتراجع الكفاءة في إدارة نشاطه وانخفاض جودة الإنتاج وعدم تقبل السوق له.

2. **المخاطر المتعلقة بالقطاع الذي ينتمي إليه العميل:** ترتبط هذه المخاطر بطبيعة النشاط الذي

يعمل فيه العميل، فلكل قطاع اقتصادي درجة من المخاطر تختلف باختلاف الظروف التشغيلية والإنتاجية والتنافسية لوحدات هذا القطاع. فأحياناً، ولسبب غير متوقع ولا يمكن التنبؤ به، يمكن

أن تعاني إحدى الشركات من خسارة لأحد مصادر الدخل أو زيادة في الإنفاق. فمصنعو الأغذية على سبيل المثال، يمكن أن يعانون من التعرض للشائعات التي تدور حول التسمم الغذائي أو

مخاطر هذه الأغذية على الصحة، الأمر الذي يؤدي إلى تدهور حاد في حجم المبيعات وبالتالي انخفاض التدفقات النقدية مما يعرض الشركة إلى مشاكل في السيولة قد تؤدي إلى التوقف عن

سداد الائتمان الممنوح لها.⁵⁴

⁵² الزبيدي، حمزة، "إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني"، مرجع سبق ذكره، ص 179.

⁵³ أبو كرش، شريف مصباح، مرجع سبق ذكره، ص 7-8.

⁵⁴ كويل، برايان، "تحديد مخاطر الائتمان" (قسم الترجمة بدار الفاروق، مترجم)، دار الفاروق للنشر والتوزيع، القاهرة، 2006،

3. **المخاطر المتعلقة بأخطاء المصرف:** ترتبط هذه المخاطر بمدى قدرة المصرف على اتخاذ قرار الائتمان السليم ومتابعة الائتمان الممنوح ومراقبته والتحقق من التزام العميل المقترض بالمتطلبات المطلوبة منه.

يمكن أن تنشأ المخاطر الائتمانية المتعلقة بأخطاء المصرف نتيجة لما يلي:

1. عدم توفر الخبرات المتخصصة لدى المصرف والتي تتمتع بالكفاءة التي تمكنها من القيام بعملها على أحسن وجه.

2. عدم وجود سياسة ائتمانية واضحة من قبل المصرف ونظام محكم لمنح الائتمان يعتمد عليه عند اتخاذ قرار منح الائتمان.

3. إجراء التحليل الائتماني الخاطئ مما يؤدي إلى منح التسهيلات الائتمانية دون اتباع الأساليب المصرفية السليمة في منح الائتمان.

4. عدم أخذ الضمانات الكافية من المقترض أو الخطأ في تقدير قيمة هذه الضمانات، حيث في أحيان عديدة يتم تقدير الضمانات بقيم تفوق قيمتها الحقيقية.

5. عدم المعالجة السليمة للتجاوزات التي تحصل من طرف العميل في الوقت المناسب.

4. **المخاطر المتعلقة بالظروف العامة:** ترتبط هذه المخاطر بالظروف الاقتصادية العامة والتي تخرج عن إرادة كل من المقترض أو المصرف والتطورات والظروف السياسية والاجتماعية والقانونية. ومن هذه المخاطر مخاطر تقلبات أسعار العملات وتغير أسعار الفائدة ومخاطر التضخم وانخفاض القوة الشرائية أو مخاطر الكساد وتغير معدلات النمو الاقتصادي بالإضافة إلى مخاطر التغير في القوانين والتشريعات والسياسات النقدية.

5. **المخاطر المتصلة بالغير:** قد يتعرض العميل المقترض أو المصرف المقرض بسبب فعل الغير إلى بعض الأخطار التي تؤثر على قدرة العميل على الوفاء بالائتمان الممنوح له ومن أمثلتها إفلاس أحد كبار زبائن العميل أو نشر معلومات مضللة عن العميل توحى بسوء مركزه المالي يكون من نتيجتها قيام المصارف المتعاملة معه بالحد من التسهيلات الممنوحة له على نحو يؤثر على نشاطه.

1-2-4: نظم تصنيف المخاطر الائتمانية

إن وضع أو تصميم نظام موضوعي وفعال لتصنيف مخاطر الائتمان، يجب أن يكون هدفاً استراتيجياً لكل مصرف بحيث يسترشد به المسؤولون العاملون لدى اتخاذ قراراتهم الائتمانية، ويحقق توفر مثل هذا النظام لإدارة الائتمان مجموعة من المزايا مثل:⁵⁵

- يساعد هذا النظام إدارة الائتمان في تقييم نوعية أصول محفظة القروض وبالتالي مستوى المخاطر المصاحبة لها.
- يوفر نظام كهذا للجنة القروض أداة هامة وفعالة لوضع سياستها في تسعير القروض وذلك عن طريق ربط معدات الفائدة على القروض بدرجة مخاطرها.
- كما أن تصنيف مخاطر محفظة القروض جميعها كوحدة، يمكن إدارة البنك من تقدير المخصصات المناسبة للقروض المتعثرة.

إلا أن تعدد واختلاف الأساليب المتبعة في تقييم المخاطر، يجعل من أية محاولة لتصميم نظام مثالي لتقييم مخاطر الائتمان مسألة معقدة وكلفة، لذا فالأسلوب العلمي والمقبول، يتطلب أن تكون الخطوة الأولى في هذا السبيل هي تطوير نظام واقعي ومعقول يلائم الاحتياجات الأساسية للمصرف الذي سيستخدمه، ومن ثم وضعه تحت الاختبار لمدة كافية (سنة مثلاً) تكفي لتحديد مدى متانته ودرجة دقته في تقييم المخاطر، على أن يتم تعديله وتطويره بشكل دائم في الاتجاه الذي سيزيد من كفاءته وفعاليته. وقد جرت عدة مبادرات على مستوى المصارف العالمية خصوصاً في الدول المتقدمة لتصميم نظم تصنيف مخاطر الائتمان، وكانت الجهود المبذولة على صلة وثيقة بالاتفاقيات الدولية كاتفاقية بازل. كما قامت أكثر من مؤسسة متخصصة مثل Fitch, Moody's, standard & poor's وغيرها بوضع معاييرها الخاصة لتصنيف وتحديد درجة مخاطر الائتمان.⁵⁶

وفيما يلي استعراض نموذجين من النظم المستخدمة في مجال تصنيف مخاطر الائتمان:

⁵⁵ مطر، محمد، "الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني (الأساليب والأدوات والاستخدامات العلمية)"، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2006، ص 388-389.

⁵⁶ أبو كمال، ميرفت، "الإدارة الحديثة لمخاطر الائتمان في المصارف وفقاً للمعايير الدولية"، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2007، ص 99.

1. النظام الكمي (نموذج Sherrord)

يعتبر هذا النموذج امتداد لجهود مجموعة الباحثين الذين سبقوه في هذا الميدان، ويستخدم كأساس لتسعير القروض ومن ثم تقويم نوعية أو جودة محفظة القروض لدى المصرف، ولهذا النموذج هدفان رئيسان هما:

أ- تقييم مخاطر الائتمان: حيث يتم بموجبه تصنيف القروض إلى خمس فئات حسب درجة المخاطرة.

ب- التنبؤ بالفشل المالي: حيث يستخدم للتأكد من مبدأ استمرار المشروع في الحياة الاقتصادية للتعرف على مدى قدرة المشروع على مزاولة نشاطه بالمستقبل.

يقوم النظام المقترح على 6 نسب مالية رئيسية ملائمة لأغراض قياس قدرة العميل على سداد، وفيما يلي جدول يوضح هذه النسب، ونوع كل منها، وكذلك معاملها ووزنها النسبي.⁵⁷

الرمز	النسبة	نوعها	وزنها النسبي بالنقاط
X ₁	صافي رأس المال العامل/ مجموع الأصول	مؤشر سيولة	17
X ₂	الأصول المتداولة/ مجموع الأصول	مؤشر سيولة	9
X ₃	صافي حقوق المساهمين/ مجموع الالتزامات	مؤشر ملاءة أو رفع	3.5
X ₄	صافي ربح قبل الضريبة / مجموع الأصول	مؤشر الربحية	20
X ₅	مجموع الأصول/ مجموع الديون	مؤشر ملاءة أو رفع	1.2
X ₆	صافي حقوق المساهمين/ مجموع الأصول الثابتة	مؤشر ملاءة أو رفع	0.1

الجدول رقم (1) متغيرات نموذج Sherrord والوزن النسبي لها

ويصاغ هذا النموذج بموجب المعادلة التالية:

$$Z = 17 X_1 + 9 X_2 + 3.5 X_3 + 20 X_4 + 1.2 X_5 + 0.1 X_6$$

حيث تمثل Z مؤشر المخاطرة الذي يتم بموجبه تصنيف مخاطرة العميل طالب القرض، وذلك ضمن فئة من بين خمس فئات رئيسية كما يلي:

⁵⁷ Orabi, Marwan, "Empirical Tests on Financial Failure Prediction Models", Interdisciplinary journal of contemporary research in business, Vol. 5, NO 9 , January, 2014, p33.

الترتيب	فئة القرض	مؤشر المخاطرة (الجودة)
1	فئة أولى (قروض ممتازة عديمة المخاطرة)	$Z \geq 25$
2	فئة ثانية (قروض قليلة المخاطرة)	$25 > Z \geq 20$
3	فئة ثالثة (قروض متوسطة المخاطرة)	$20 > Z \geq 5$
4	فئة رابعة (قروض مرتفعة المخاطرة)	$5 > Z \geq -5$
5	فئة خامسة (قروض خطيرة جداً)	$Z < -5$

الجدول رقم (2) تصنيف القروض حسب درجة مخاطرها وفق نموذج Sherrord

نلاحظ من الجدول السابق أن Z مؤشر جودة القرض يسير في اتجاه معاكس لاتجاه المخاطرة، بمعنى أن ارتفاع قيمة هذا المؤشر يدل على انخفاض درجة المخاطرة المتصلة بالقرض والعكس صحيح. وبعد تحديد الفئة التي يقع ضمنها القرض يمكن لإدارة الائتمان الاستفادة من ذلك في تصميم جدول المراجعة أو المتابعة الخاص بالقرض كأن يتم ربط طبيعة وتوقيت التقارير المطلوبة من العملاء بفئات المخاطرة، فكلما ارتفعت درجة المخاطرة كان على العملاء تقديم تقارير على فترات دورية أقصر وذلك بقصد الوقوف على أي تطور يحدث في مستوى أنشطتهم سواء كان سلباً أم إيجاباً.

كما أن عدد وحجم القروض التي تتواجد في كل فئة من الفئات الخمس المشار إليها يوفر أساساً سليماً لتقييم مدى جودة محفظة القروض ككل، وبالتالي يوفر أساساً سليماً لتقييم مدى نجاح سياسات المصرف فيما يخص الائتمان.

وأخيراً يمكن القول إن هذا النظام الكمي لا يأخذ بالحسبان العوامل الأخرى التي لها صلة بقرار الائتمان نظراً لطبيعتها غير الكمية، مثل نوعية العميل وخبرته، المركز التنافسي للعميل، كفاءة إدارته، والظروف الاقتصادية العامة.... وعلى هذا يستطيع المسؤول عن منح الائتمان تعديل مؤشر المخاطرة صعوداً أو نزولاً وذلك على ضوء العوامل السابقة، أي أن هذا النظام لا يلغي تماماً الأحكام والاجتهادات الشخصية.

2. النظام الوصفي (النوعي) لتصنيف مخاطر الائتمان:

يعتمد هذا النموذج على معايير ومتغيرات أخرى تختلف عن الوضع المالي للمقترض، ويمكن حصر هذه المتغيرات في ستة عناصر رئيسية، حيث يعطي لكل منها وزن نسبي. كما هو موضح في الجدول التالي:⁵⁸

⁵⁸ مطر، محمد، مرجع سبق ذكره، ص 390.

الرقم	العناصر	الوزن النسبي
1	الصناعة التي تعمل فيها المؤسسة	10%
2	المركز التنافسي للمؤسسة	15%
3	الأداء التشغيلي	20%
4	التدفق النقدي	25%
5	الوضع المالي	15%
6	الإدارة (التسيير)	15%
	المجموع	100%

الجدول رقم (3) متغيرات النظام الوصفي (النوعي) لتصنيف مخاطر الائتمان

وحسب هذا المعيار تصنف القروض إلى ستة فئات رئيسية هي:

1- استثنائي (Exeptional) أو عديم المخاطرة.

2- ممتاز (Stroch) أو قليل المخاطرة.

3- جيد (Strong) المخاطر عادية.

4- مقبول (Acceptable) المخاطر ضمن المستوى المقبول إلى حد ما.

5- ضعيف (مشكوك فيه) (Doubtfur) المخاطر مرتفعة.

6- دين معدوم (loss) المخاطرة مرتفعة جداً.

ويتم تصنيف القروض المصرفية عن طريق الاسترشاد بالمؤشرات التالية على الشركة المقترضة:

م	فئة القرض	المؤشرات
1	الاستثنائي	- درجة استثنائية من الاستقرار ، كما أن الشركة قائدة في صناعة مستقرة جداً. - البيانات المالية أفضل بكثير من مؤشرات الصناعة. - تدفق نقدي ملموس ومستمر في كافة مراحل دورة النشاط. - قدرة كافية للحصول على التمويل في الأسواق.
2	ممتاز	- درجة عالية من الاستقرار والشركة قائدة في صناعة مستقرة جداً. - بيانات مالية أفضل من المؤشرات صناعة. - الميزانية العمومية والعمليات تتأثر بالتغيرات السليمة للدورة الاقتصادية. - قدرة جيدة على الحصول على تمويل من الأسواق المالية في الظروف العادية.
3	جيد	- الوضع المالي ومركز الشركة في العمل جيد. - درجة من الاستقرار مرضية نسبياً لكن مع بعض الاستثناءات. - البيانات المالية الحالية أفضل من مؤشرات الصناعة. - القدرة على الحصول على التمويل من الأسواق المالية في الظروف العادية.

4	متوسط	- عوامل الخطر الخاصة بالصناعة والشركة معتدلة مع وجود بعض التركيز من مخاطر النشاط الخاص بالسوق والمنتج. - البيانات المالية مقارنة لمؤشرات الصناعة. - التدفق النقدي معتدل نسبياً ولكنه عرضة للتأثر بالتقلبات الدورية. - قدرة محدودة على الحصول على التمويل في الأسواق المالية.
5	المقبول	- بعض نقاط الضعف نتيجة مخاطر خاصة بالصناعة والشركة. - بعض البيانات المالية أدنى من مؤشرات الصناعة. - التدفق النقدي ملائم. - توفر تمويل بديل لا كن محدوديتها للحوار الخاصة والمؤسسات.
6	تحت المستوى	- احتمال وجود بعض الصعوبات في تسديد الالتزامات. - توقعات تراجع الصناعة والشركة. - يخضع القرض لمعايير التصنيف كحساب مشكوك فيه حسب سياسة المصرف.
7	مشكوك في تحصيلها	- تعثر في تسديد الالتزامات. - يخضع القرض لمعايير التصنيف كحساب مشكوك فيه حسب سياسة المصرف.
8	دين معدوم (خسارة)	- الشركة تحت التصفية مع استمرار الإجراءات القانونية. - احتمال إعدام الدين في المستقبل - يخضع القرض لمعايير التصنيف كدين معدوم حسب سياسة المصرف.

الجدول رقم (4) تصنيف القروض وفقاً لمستوى المخاطرة⁵⁹

1-2-5: إدارة المخاطر الائتمانية والحد منها

توجد المخاطر الائتمانية بصفة مستمرة لدى المصارف، ويمكن القول أن الحالة التي تتخذ فيها قرارات منح الائتمان هي حالة الخطر، ومتخذ القرار الائتماني لا يستطيع أن يتنبأ بنتائج قراره الائتماني بدقة كاملة، ولكنه يستطيع من خلال خبرته وتجربته وبتطبيق سياسات ومعايير منح الائتمان السليمة أن يصل إلى تقدير احتمالات نتائج القرار الذي سوف يتخذه، وبالتالي فإن نجاح المصرف في إدارة المخاطر الائتمانية والحد منها يتم من خلال:⁶⁰

1. مراجعة المخاطر الائتمانية:

وتهدف إلى إجراء مراجعة دورية للعملية الائتمانية (عملية منح الائتمان وصرفه ومتابعته ورقابته وتحصيله) للتحقق من مدى الالتزام بالسياسات والإجراءات والمعايير الائتمانية، وتقييم مدى التعرض للمخاطر الائتمانية، وتحديد مستوى المخاطر المقبول في ضوء الربحية والكفاية، والعمل ضمن إطار

⁵⁹ مطر، محمد، مرجع سبق ذكره، ص 399.

⁶⁰ السيسي، صلاح الدين، مرجع سبق ذكره، ص 47-48.

واضح وسليم للموافقات والصلاحيات، وتوفير آليات وأدوات للقياس والرقابة، وتقديم تقارير بذلك إلى الإدارة العليا للمصرف.

2. تحليل المخاطر الائتمانية:

يعتبر تحليل المخاطر من الأمور الأساسية في إدارة المخاطر الائتمانية والحد منها، ويتم تحليل المخاطر الائتمانية من خلال إجراء تقييم للعناصر الكمية والنوعية المؤيدة لجدارة العملاء في الحصول على الائتمان، وعدم الاعتماد بشكل كلي على الضمانات، من خلال دراسة البيانات المالية التي يقدمها العميل طالب الائتمان بالإضافة إلى إجراء ما يسمى بالتحليل الاستراتيجي في تقييم مخاطر الائتمان من خلال تقييم مخاطر البيئة المحيطة بالعميل المقترض ومخاطر الصناعة التي يعمل فيها وذلك للحصول على نظرة أوسع وأكثر عمقاً لحالة العميل، وتقييم لاحتمالات استرداد الدين، إما وفقاً لقدرة المقترض على تحقيق تدفقات نقدية تكفي لسداد أصل الدين وفوائده، وإما نتيجة للتسييل الفوري للضمانات.

وتجدر الإشارة إلى أنّ الإدارة الفعالة لمخاطر الائتمان تبدأ من الخطوة الأولى لمنح الائتمان من خلال الدقة في دراسة طلب العميل وتحليل ملاءته المالية وقدرته على السداد، ومن ثم متابعة نشاط العميل خطوة بخطوة والتأكد من استخدامه للقرض للغرض المذكور نفسه وذلك لاتخاذ الإجراءات المناسبة في حال التغير المفاجئ في وضع العميل، ويحتاج أداء هذه المهام إلى كادر من الموظفين المتأثرين والأكفاء في المصرف اللذين يتم انتقاءهم بعناية.⁶¹

3. تنوع المحفظة الائتمانية:

- يعتبر التنوع من الوسائل والأساليب الهامة لإدارة المخاطر الائتمانية، وتقوم فكرة التنوع على:
- تحليل المحفظة الائتمانية وفق الأنشطة الاقتصادية التي تنتمي إليها التسهيلات القائمة والتي تم منحها للعملاء. ولتقييم مخاطر النشاط الاقتصادي فإنه يتم دراسة المخاطر المتعلقة بالأنشطة الاقتصادية المختلفة وتحديد السقوف الائتمانية الخاصة بكل نشاط في ضوء المخاطر المرتبطة بكل منها، بما يحقق تنوع المحفظة وتخفيض المخاطر.
 - تحليل المحفظة وفق آجال التسهيلات الممنوحة (قصيرة، متوسطة، طويلة).
 - تحليل المحفظة وفق حجم العملاء (صغير، كبير).
 - تحليل المحفظة وفق نوع العملات الممنوح بها التسهيلات.

⁶¹ الصالح، فاطمة، مرجع سبق ذكره، ص 34.

كما يتعين على إدارة مخاطر الائتمان إجراء تقييم دوري لمحفظة المصرف وما تم من إجراءات في شأنها وما سيتم اتخاذه لمواجهة ما يستجد من مخاطر، ويتطلب هذا التقييم وضع نظام تفصيلي بالتنسيق بين إدارة مخاطر الائتمان، وإدارات الائتمان المختلفة بالمصرف، وإدارة نظم المعلومات، يتم بموجبه إعداد التقييم المشار إليه بالسرعة والدقة اللازمة لعرضه على الجهة المسؤولة في المواعيد المقررة.⁶²

4. إعداد تقارير شهرية ودورية وعرضها على الإدارة العليا:

تتمثل التقارير الشهرية التي تعرض على الإدارة العليا في حجم التسهيلات بدون ضمان عيني ونسبتها للمحفظة، التسهيلات المستحقة على العملاء ولم تسدد في تاريخ إعداد البيان، أما التقارير الدورية فتخص تبويب المحفظة وفق قطاعات النشاط الاقتصادي وتوزيعها إلى تسهيلات بضمان عيني أو بدون، بيان مدى توافق الضمانات مع التسهيلات الممنوحة للنظر في حجم الانكشاف القائم وتقرير المخصصات المناسبة. تهدف كل هذه التقارير لاستخراج مؤشرات تساعد إدارة المصرف في اتخاذ ما يلزم لإدارة المخاطر على أسس سليمة والتي تتلخص في تحديدها، قياسها، متابعتها والرقابة عليها.

ويمكن الاسترشاد بمجموعة المبادئ التي أرستها اتفاقية بازل الثانية والتي تناولت الممارسات السليمة لمنح الائتمان والتي تساعد المصرف في إدارة المخاطر الائتمانية بكفاءة ويمكن اختصار هذه المبادئ فيما يلي:

1. التأكد من وجود استراتيجيات وسياسات واضحة لإدارة مخاطر الائتمان، على أن يتم الموافقة عليها من قبل مجلس إدارة المصرف، حيث يجب أن تتضمن هذه السياسات توضيحاً لكيفية تحديد، وقياس، ومراقبة، وضبط مخاطر الائتمان.
2. ضمان مراجعة سياسات واستراتيجيات إدارة مخاطر الائتمان دورياً (على الأقل سنوياً)، بالإضافة إلى متابعة عملية تنفيذها في المصرف.
3. توفير معايير سليمة لعملية منح الائتمان، على أن تتضمن هذه المعايير جميع الأمور المتعلقة بهذه العملية بما فيها:

– تحديد الأسواق المستهدفة للمصرف.

– تحديد هيكل المحفظة الائتمانية.

⁶² منال، منصور، "إدارة المخاطر الائتمانية ووظيفة المصارف المركزية، القطرية والإقليمية"، الملتقى العلمي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس، الجزائر، 2009، ص 3.

- وضع حدود الائتمان.
- تحديد قواعد إعادة جدولة أو تمديد الائتمان القائم.
- 4. وجود نظام لإدارة المخصصات والاحتياطيات، وتحديد مدى كفايتها.
- 5. تأسيس نظام معلومات متكامل للمساعدة في عملية إدارة مخاطر الائتمان، وذلك عن طريق تقديم معلومات كافية حول جميع مكونات المحفظة الائتمانية.

1-2-6: إدارة المخاطر الائتمانية وفق متطلبات مصرف سورية المركزي

انطلاقاً من أهمية المخاطر المصرفية وفي مقدمتها المخاطر الائتمانية، وما لذلك من أثر على تحقيق الاستقرار المالي والنقدي في الاقتصاد الوطني، يتولى مجلس النقد والتسليف وهو السلطة الإشرافية والرقابية النقدية العليا في سورية مهمة العمل على تنظيم عمل المؤسسات المالية والمصرفية وتنسيق فعاليتها، وقد صدر عن مجلس النقد والتسليف مجموعة من القرارات والتعليمات المستمرة الملزمة للمصارف العاملة في سورية تناول المخاطر الائتمانية وإدارتها بشكل فعال، وبما يتماشى مع الظروف المستجدة من جهة ويحاكي قدر الإمكان المتطلبات المعيارية الصادرة عن لجنة بازل الدولية للرقابة المصرفية، ويمكن عرض أهم القرارات والتعليمات الصادرة بهذا الخصوص:

أولاً: القرارات والتعليمات لضبط المخاطر الائتمانية قبل الأزمة

- القرار رقم (93 / م ن / ب 4) لعام 2004 الذي يلزم المصارف العاملة باعتماد معايير إدارة المخاطر الائتمانية الصادرة عن لجنة بازل 2 للرقابة المصرفية ويهدف إلى تعظيم قدرة المصارف على إجراء تقييم دقيق لهذه المخاطر من خلال تحديدها وقياسها ومتابعتها ومراقبتها للحد من خطر تعرض المصرف لها، ويتطلب أن يتوفر لدى كل مصرف ما يلي:

- إقامة بيئة لإدارة مخاطر الائتمان.
- توافر إجراءات سليمة لمنح الائتمان.
- الحفاظ على إجراءات مناسبة لإدارة وقياس ومتابعة الائتمان.
- وجود رقابة كافية على مخاطر الائتمان.
- دور المراقبين في تقييم المخاطر الائتمانية

- القرار رقم (95 / م ن / ب 4) لعام 2004 المتعلق بالتعليمات الخاصة بمحتويات ملف التسهيلات الائتمانية بغرض اتخاذ القرارات السليمة بشأن التسهيلات الائتمانية، والذي فرض على المصارف ضرورة الاحتفاظ بملفات للتسليفات تحتوي كافة المعلومات الكمية والنوعية الخاصة

بزيائنها، مما يساعد إلى حد كبير في تقييم المخاطر الناشئة عن التسهيلات الائتمانية الممنوحة لهم. واستند هذا القرار إلى وثيقة مبادئ إدارة مخاطر الائتمان الصادرة عن لجنة بازل 2 للرقابة المصرفية والتي تضمنت الممارسات السليمة لعملية منح الائتمان.

- القرار رقم (395 / م ن / ب 4) لعام 2008 الخاص باعتماد التعليمات الخاصة بالحد الأقصى للتسهيلات والتمويلات المسموح بها، وذلك للحد من مخاطر التسهيلات والتمويلات الممنوحة لكل شخص طبيعي أو اعتباري أو لكل مجموعة مترابطة. كما شدد المجلس على ضرورة الإفصاح عن تركيزات مخاطر الائتمان في القرار رقم (501 / م ن / ب 4) الصادر في عام 2009 التزاماً بـ "مبادئ تركيزات المخاطر" الصادرة عن لجنة بازل للرقابة المصرفية.

- القرار رقم (597 / م ن / ب 4) لعام 2009 الذي تضمن مجموعة من التعليمات الملزمة للمصارف بتصنيف ديونها حسب درجة مخاطرتها، وتكوين المخصصات والاحتياطيات الخاصة بها، بهدف الوصول إلى قياس أكثر دقة لقيمة محفظة التسهيلات والتمويلات ولحجم المخصصات الواجب تكوينها لمواجهة أي خسائر محتملة أو انخفاض مستقبلي في جودة محفظة التسهيلات الائتمانية. وبالتالي تحسين إدارة المصارف للمخاطر الائتمانية التي تتحملها من خلال ضمان كفاية المخصصات والاحتياطيات اللازمة للتحوط لمواجهة أي خسائر، وتحديد أنواع الضمانات المقبولة لأغراض تخفيض مخاطر الديون وتكوين مخصصات التدني للديون غير المنتجة وآلية المعالجة في حال عدم القدرة على تسيلها وإضافة المتطلبات الخاصة بإعادة الجدولة وشروطها. وبموجب القرار رقم (650 / م ن / ب 4) لعام 2010 فقد تم تعديل بعض مواد قرار مجلس النقد والتسليف رقم (597 / م ن / ب 4) الخاص بتصنيف مخاطر الديون وتكوين المخصصات والاحتياطيات الخاصة بها.

ثانياً: القرارات والتعليمات لضبط المخاطر الائتمانية بعد بداية الأزمة

مع بداية الأزمة في سورية اتجه المودعون لسحب إيداعاتهم بعملاتها المختلفة فارتفعت التدفقات النقدية الخارجة من المصارف العاملة، وانخفضت كتلة الأموال الداخلة مما هدد المصارف بأزمة سيولة، وكان للعقوبات الاقتصادية وقع كبير خاصة على قطاعنا المصرفي الناشئ أدت إلى ارتفاع جملة المخاطر التي تواجهه بدءاً من انخفاض سعر الصرف وصولاً لمخاطر السيولة وتراجع أو فقدان الضمانات، وتعتبر مخاطر الائتمان الأشد وطأة بعد أن توقف العديد من العملاء عن سداد التزاماتهم المصرفية، وبما أن المصدر الأساسي لإيرادات أي مصرف يأتي من نشاطه الائتماني، ولأن النشاط

الائتماني محاط بالمخاطر فإن استمرار العمل المصرفي بالأسلوب التقليدي والتوسع به أمر غاية في الخطورة، لذا استوجبت ظروف الأزمة اتباع أساليب حصيفة للمحافظة على القطاع المصرفي وحمايته وتحسينه ضد الانهيار فقام المصرف المركزي بإصدار عدة تعليمات وقرارات حيال كل ظرف مستجد قد يشكل تهديداً للجهاز المصرفي، بهدف رفع درجة تحوط المصارف وحماية سيولتها وتحسينها ضد مخاطر الائتمان ورفع المخصصات والمؤونات المقطعة لمواجهة خسائر التعثر ومن أهم هذه القرارات:

- القرار رقم (751 / م ن / ب 4) تاريخ 2011/7/18 المتضمن تعديلاً للقرار رقم (501 / م ن / ب 4) الصادر في عام 2009 المتعلق بنسب التركيزات الائتمانية الناجمة عن توظيفات المصارف العاملة لدى المصارف والمراسلين في الخارج، وقد تضمن التعديل رفع نسبة التركيزات الائتمانية للمصرف لدى مجموعته المصرفية. كما جاء القرار رقم (899 / م ن / ب 4) لعام 2012 الذي تضمن استمرار العمل بالحدود القصوى للتركيزات الائتمانية مع المجموعة المصرفية والمؤسسات المالية في الخارج المحددة بالقرار رقم (751 / م ن / ب 4) تاريخ 2011/7/18 حتى تاريخ 2013/6/30. كما أكد القرار ضرورة التزام المصارف بمعايير إدارة المخاطر السليمة عند إدارتها لهذه التركيزات ضمن حدود النسب المحددة، وتقييم الوضع بصورة مستمرة واتخاذ القرارات المناسبة وفقاً لذلك.

- القرار رقم (902 / م ن / ب 4) تاريخ 2012/11/13 والذي جاء تعديلاً للقرار رقم (597 / م ن / ب 4) لعام 2009 المتعلق بتصنيف المصارف لديونها حسب درجة مخاطرتها، وتكوين المخصصات والاحتياطيات الخاصة بها، ومن أهم ما تم تعديله هو تعديل فئة الديون غير المنتجة والتي ارتفعت بشكل كبيراً جداً نتيجة لظروف الأزمة التي أثرت على المصارف السورية، لتشمل جميع الديون التي مضى على استحقاقها أو استحقاق أحد أقساطها أكثر من (180) يوم عوضاً عن (90) يوم.

- القرار رقم (1101 / م ن / ب 4) لعام 2014 والذي أنهى العمل بالقرار رقم القرار رقم (751 / م ن / ب 4) تاريخ 2011/7/18 و(899 / م ن / ب 4) لعام 2012، وقام بتعديل قرار مجلس النقد والتسليف رقم 501 / م ن / ب 4 تاريخ 2009/5/10 الخاص بتركيزات توظيفات المصارف الخاصة لدى مراسليها في الخارج.

- القرار رقم (28 / م ن / ب 4) تاريخ 2017/1/25 والذي يلزم المصارف العاملة في الجمهورية العربية السورية باتخاذ كافة الإجراءات اللازمة والممكنة لتحقيق ضوابط منح التسهيلات الائتمانية

على شكل حساب جاري مدين بالليرات السورية، والتأكد من أن المنح يتم لغايات تمويل رأس المال العامل حصراً، ووجود حركة تدفقات نقدية نشطة في حسابات العميل خلال السنوات الثلاث السابقة للطلب.

- القرار رقم (52 / م ن / ب 4) تاريخ 2017/4/11 الذي يلزم المصارف العاملة في الجمهورية العربية السورية باتخاذ كافة الإجراءات اللازمة والممكنة لتحقيق ضوابط منح التسهيلات الائتمانية بالليرات السورية. والتي جاءت ضوابط إدارة مخاطر الائتمان في مقدمتها وفيها يُحظر على المصارف تمويل أي نشاط أو قبول ضمانات في المناطق غير الآمنة أو غير المستقرة مهما كان نوعها ويشمل القرار كل مما يلي:

أ- الضوابط الخاصة بقيام المصارف العاملة في الجمهورية العربية السورية بمنح تمويل إنتاجي (تمويل شراء أو إنشاء أصول إنتاجية) بالليرات السورية، والذي يؤكد على ضرورة أن تلتزم المصارف العاملة بما يلي:

1. تقييم الجدارة الائتمانية للعميل لاتخاذ القرار الائتماني السليم، والتخفيف من المخاطر المحتملة المرتبطة بالتمويل عند المنح.

2. التأكد المسبق من استكمال جميع الوثائق والثبوتيات والبيانات المطلوبة واللازمة لمنح التمويل واتخاذ القرار الائتماني.

3. وجود وثائق وسجلات موثقة تثبت توافر تدفقات نقدية نشطة مرتبطة بالأصل الإنتاجي، سواء من خلال السجلات التاريخية أم من خلال دراسات الجدوى الاقتصادية، بحيث تكون كافية لتغطية أصل التسهيل والعوائد خلال فترة التمويل.

4. بذل العناية الواجبة للتأكد من أن المنح يتم لغايات شراء أو إنشاء أصول إنتاجية حصراً.

5. الحصول على تأمين على الأصل الإنتاجي ضد الأخطار المحتملة كلما كان ذلك ممكناً.

6. عدم تجاوز سقف التمويل الممنوح لأي عميل 30 ضعف من رصيد المكوث للحساب الجاري المدين للعميل.

ب- الضوابط الخاصة بقيام المصارف العاملة في الجمهورية العربية السورية بمنح التمويل السكني (التمويل مسكن شراء جاهز أو هيكل أو إكساء أو ترميم أو إنشاء) بالليرات السورية.

ت- الضوابط الخاصة بقيام المصارف العاملة في الجمهورية العربية السورية بمنح تمويل حسم / خصم السندات بالليرات السورية.

ث- الضوابط الخاصة بقيام المصارف العاملة في الجمهورية العربية السورية بمنح اعتمادات مستندية لتمويل عمليات التجارة الخارجية.

ومن خلال جملة القرارات السابقة يتبين أن المصرف المركزي أنجز مهاماً لا يستهان بها للعمل على إدارة المخاطر الائتمانية والحد منها، وقام بإصدار عدد من القرارات خلال الأزمة تهدف إلى محاولة التقليل من آثار هذه الأزمة على المصارف، ويجعل المصارف أقل عرضة للمخاطر الائتمانية شريطة التزام المصارف العاملة بما ورد من قرارات.

المبحث الثالث: واقع مخاطر الائتمان المصرفي في ظل الأزمة الحالية

1-3-1: خصوصية بيئة الأعمال السورية في ظل الأزمة الحالية

تعرض الاقتصاد السوري خلال الأزمة الحالية لاختلالات جوهرية غير مسبقة، فقد تسببت الأزمة بتحويلات مدمرة في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، كما أدت الأزمة إلى تفكيك كبير لبنية القطاعات الاقتصادية وإغلاق وإفلاس الكثير من المشاريع وهروب رؤوس الأموال إلى الخارج، وحدث تراجع كبير في إنتاجية عوامل الإنتاج، إذ حدث تدهور في رأس المال البشري، الذي يعد المصدر الرئيس للإنتاجية والتنافسية، إضافة إلى تراجع الاستثمار المادي والتشغيلي، كما شهد الاقتصاد السوري تحولاً كبيراً في مؤشرات الكلية، حيث ألقت الأزمة بظلالها على الناتج المحلي الإجمالي، وعلى الموازنة العامة للدولة، ويمكن تلخيص بعض ملامح بيئة الأعمال السورية في ظل الأزمة الحالية من خلال ما يلي:

أولاً: الانكماش الاقتصادي

تعرض الاقتصاد السوري خلال الأزمة الحالية لتدمير ممنهج على صعيد البنى التحتية كالطرق والجسور والسكك الحديدية وخطوط نقل الطاقة الكهربائية وأنابيب نقل النفط والغاز، وتعرض القطاع الزراعي إلى انتكاسات كبيرة تمثلت في تقلص المساحات المزروعة وتدهور الإنتاج الزراعي. وتأثر الاقتصاد بشدة نتيجة للعقوبات الاقتصادية التي فرضتها كل من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وبعض الدول العربية، لذا فقد اتسمت بيئة الأعمال السورية خلال الأزمة الحالية بالمخاطرة وعدم اليقين، وقد أثرت حالة عدم اليقين على الخدمات المالية المقدمة للمستثمرين من خلال زيادة المضاربة وتقلبات أسعار الصرف والرهون العقارية المطلوبة والديون المعدومة والعقوبات الدولية.

وقد أدت هذه الأسباب كافة إلى تراجع كبير وغير مسبوق في الناتج المحلي الإجمالي، حيث يقدر حجم إجمالي الخسارة في الناتج المحلي الإجمالي نتيجة الأزمة إلى 4061 مليار ليرة سورية بالأسعار الثابتة للعام 2000 (حوالي 81.2 مليار دولار أمريكي) موزعة على القطاعات الاقتصادية المختلفة،

وتعادل هذه الخسارة حوالي 2.2 ضعفاً من الناتج المحلي الإجمالي المقدر للعام 2015.⁶³

وتراجع النمو الاقتصادي السنوي من + 5% في العام 2010 إلى حوالي (-11.5%) وسطياً خلال سنوات الأزمة (2011-2015). بداية من العام 2012 بدأ الناتج المحلي الإجمالي بالانكماش

⁶³ مركز دمشق للأبحاث والدراسات، تقرير تأثيرات الأزمة في الاقتصاد السوري 2011-2015.

والتراجع، ففي نهاية هذا العام سجل الناتج المحلي انكماشاً بنسبة (-15.97%). وازداد الوضع الاقتصادي سوءاً في العام 2013 ليتراجع الناتج المحلي الإجمالي بنسبة (-22.6%)، وذلك بسبب تصاعد الأزمة بشكل كبير في ذلك العام، لكن وبداية من العام 2014 استطاع الاقتصاد السوري تقليص الانكماش إلى (-5.3%) ثم إلى (-1.94%) في العام 2015، ذلك بسبب تكيف الاقتصاد السورية مع الأزمة وإيجاده للحلول البديلة إن كان لمدخلات أو لمخرجات العملية الانتاجية. ويمكن القول أن تداعيات الأزمة لم تعد تعيق العمل الاقتصادي، رغم أن البنية الاقتصادية مازالت ضعيفة، نتيجة التدمير والخسائر والأضرار الهائلة، التي سببتها الأزمة على الاقتصاد الوطني.⁶⁴

لقد تغيرت جذرياً هيكلية الاقتصاد السوري مع الضرر الكبير الذي لحق بالقطاعات الاقتصادية المختلفة، ويبين الجدول التالي توزيع خسارة الناتج المحلي الإجمالي نتيجة للأزمة التي تمر بها البلاد على القطاعات الاقتصادية المختلفة.

النسبة المئوية	الخسارة (2015 - 2011)	القطاع
49.5%	2,009,502-	الصناعة والتعدين
18.7%	759,000-	تجارة الجملة والمفرق
9.9%	402,277-	النقل والمواصلات والتخزين
9.8%	399,779-	الزراعة
4.6%	186,720-	البناء والتشييد
4.3%	175,523-	المال والتأمين والعقارات
-1.5%	60,119	خدمات حكومية
4.6%	188,450-	باقي القطاعات الاقتصادية
100%	4,061,132-	مجموع الخسارة

الجدول رقم (5) توزيع خسارة الناتج المحلي الإجمالي نتيجة للأزمة على القطاعات الاقتصادية المختلفة⁶⁵

ثانياً: الارتفاع في معدلات التضخم

يعتبر التضخم أحد أهم الظواهر الاقتصادية التي تنشأ نتيجة لاختناقات في الاقتصاد الوطني واختلالات في بنيته الهيكلية وتترك آثاراً سلبية على معظم المتغيرات الاقتصادية الأخرى ويعد معدل التضخم من أهم المؤشرات الاقتصادية التي من خلالها يمكن الحكم على مدى سوية الأداء

⁶⁴ مركز دمشق للأبحاث والدراسات، تقرير تأثيرات الأزمة في الاقتصاد السوري 2011-2015.

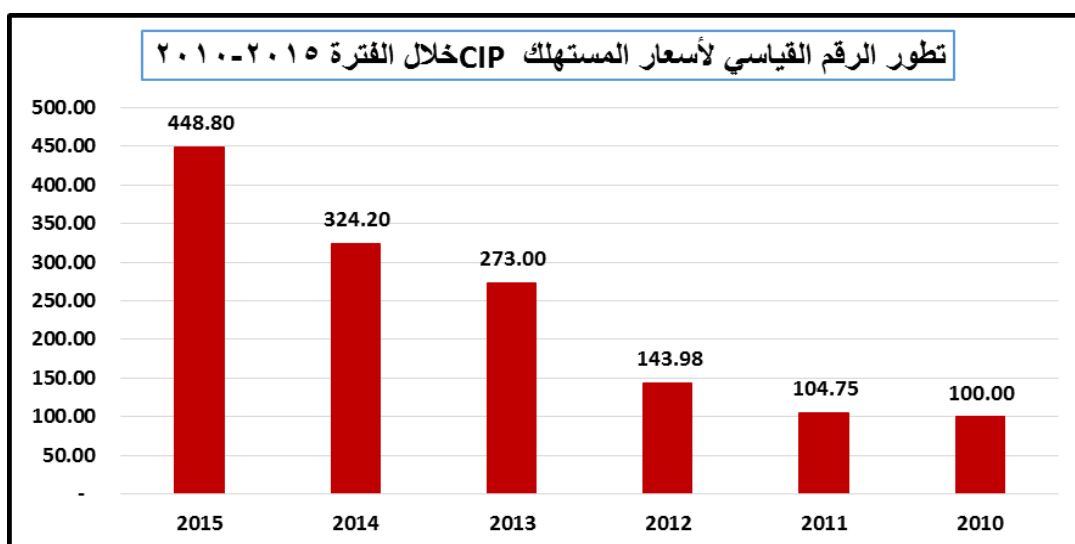
⁶⁵ مركز دمشق للأبحاث والدراسات، تقرير تأثيرات الأزمة في الاقتصاد السوري 2011-2015.

الاقتصادي داخل اقتصادات البلدان المختلفة ومستويات الرفاه الاقتصادي فيه، وحيث أن آثاره السلبية لا تقتصر على الاقتصاد الوطني بل تطل الحياة الاجتماعية والسياسية للبلدان التي تعاني من معدلات تضخم مرتفعة.

إن الحالة المعقدة التي تمر بها سورية، والعوامل المتشابكة المداخلة التي يصعب الفصل بينها، لم تنتج تضخماً صافياً عادياً، بل أدت إلى ركود تضخمي وهو عبارة عن أحد الأمراض الاقتصادية، التي يعيشها الاقتصاد بالتزامن مع الحروب والأزمات، وتترافق هذه الحالة مع ارتفاع في أسعار السلع والمنتجات ويقابله طلب ضعيف.

وتشير الإحصاءات الرسمية إلى ارتفاع معدلات التضخم خلال سنوات الأزمة بشكل كبير ومستمر نتيجة لانخفاض سعر الصرف من جهة وتدهور الإنتاج المحلي وتآكل القوة الشرائية لليرة السورية من جهة أخرى. إذ ارتفع معدل التضخم (المحسوب بالمقارنة بين متوسط الرقم القياسي لأسعار المستهلك للعام نفسه مع العام السابق له) من 4.75% عام 2011 إلى 37.45% عام 2012 ليصل إلى 89.61% في العام 2013، ثم ليعود بعدها وينخفض في عام 2014 ليصل إلى 18.75%، غير أنه عاد وارتفع معدل التضخم في عام 2015 إلى 38.5%، ومن المتوقع أن يستمر الارتفاع في عام 2016 بنفس نسبة عام 2015.⁶⁶

ويوضح الشكل التالي تطور الرقم القياسي لأسعار المستهلك خلال الفترة من عام 2010 إلى عام 2015 (سنة الأساس 2010 = 100).



الشكل رقم (3) تطور الرقم القياسي لأسعار المستهلك CIP خلال الفترة 2010-2015⁶⁷

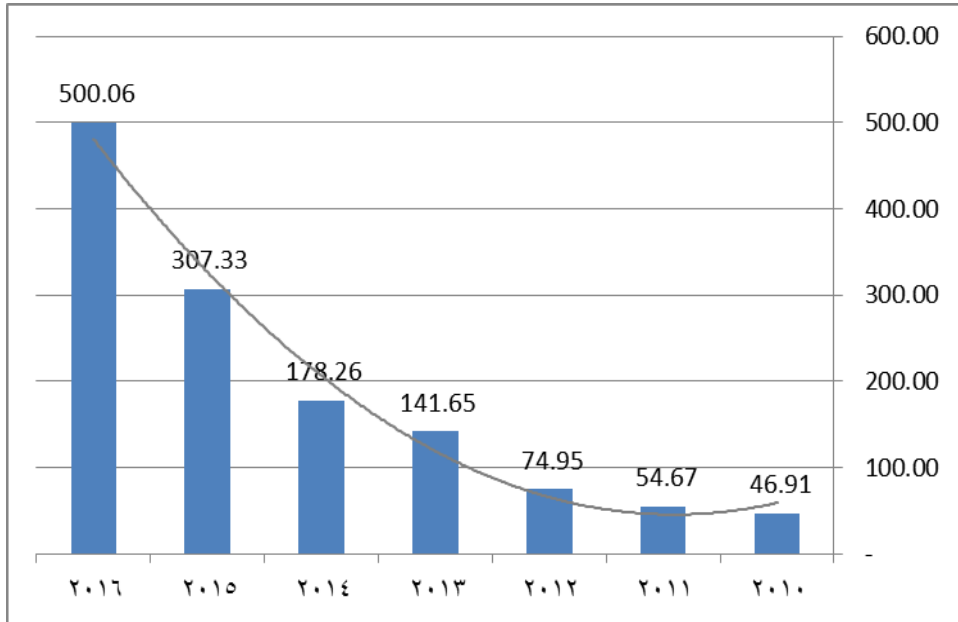
⁶⁶ المكتب المركزي للإحصاء، مديرية التجارة والأسعار، دمشق، الجمهورية العربية السورية.

⁶⁷ الشكل من إعداد الباحث بالاعتماد على: نشرات المكتب المركزي للإحصاء، مديرية التجارة والأسعار، دمشق، الجمهورية العربية السورية.

ثالثاً: انخفاض سعر صرف الليرة السورية

تتأثر أسعار الصرف بعوامل سياسية واقتصادية متعددة. ومن بين هذه العوامل الاقتصادية التضخم ومعدلات أسعار الفائدة السائدة في السوق، ومن منعكسات تراجع سعر الصرف ارتفاع تكاليف عمليات الإنتاج نتيجة ارتفاع أسعار السلع والخدمات، وحدث انكماش في الاقتصاد نتيجة توقف العديد من الشركات، وتراجع عمليات الاستيراد والتصدير لعدم استقرار أسعار الصرف.

وقد سجل سعر صرف الليرة السورية مقابل العملات الأجنبية انخفاضات متتالية خلال الأزمة السورية. وجاءت هذه الانخفاضات نتيجة لعدة أسباب منها العقوبات الأميركية على التحويلات بالدولار الأميركي من وإلى سورية، والعقوبات الاقتصادية الغربية والعربية، إلى جانب تطورات الأوضاع الأمنية، والمضاربة، وانخفاض الصادرات وزيادة الواردات وهجرة رؤوس الأموال إلى الخارج، وتراجع حجم التدفقات النقدية بالقطاع الأجنبي الواردة من الخارج. ووفقاً لنشرة أسعار الصرف الصادرة عن مصرف سورية المركزي فقد انخفض سعر صرف الليرة السورية مقابل الدولار بحوالي 10 أضعاف خلال الفترة الممتدة من نهاية 2010 إلى نهاية عام 2016 (من 46.91 إلى 500.06 ليرة سورية للدولار الأميركي الواحد). يبين الشكل التالي تغيرات أسعار صرف الليرة السورية مقابل الدولار خلال الفترة من عام 2010 إلى عام 2016.



الشكل رقم (4) تغيرات أسعار صرف الليرة السورية مقابل الدولار خلال الفترة من عام 2010 إلى عام 2016⁶⁸

ورغم هذا التراجع الكبير في سعر صرف الليرة السورية، فإنه لا يمكن وصفه بانتهاء في قيمة الليرة السورية إذا ما تمت المقارنة بين حجم التأثيرات التدميرية للأزمة في الاقتصاد السوري، وبين تراجع

⁶⁸ الشكل من إعداد الباحث بالاعتماد على: مصرف سورية المركزي، نشرات أسعار الصرف، دمشق، الجمهورية العربية السورية.

سعر صرف الليرة السورية. أو حتى عند المقارنة مع الدول التي تعرضت لظروف مشابهة لما تمر به البلاد مثل لبنان والعراق.

ويمكن القول ان سعر صرف الليرة السورية بدأ بالاستقرار منذ بداية عام 2016، حيث استقر سعر صرف الليرة السورية مقابل الدولار الأميركي عند حوالي (500 ليرة سورية للدولار الأميركي الواحد) مع بداية عام 2017.

رابعاً: مؤشر سوق دمشق للأوراق المالية

تراجع أداء سوق دمشق للأوراق المالية في العام 2011 مع بداية الأزمة في سورية، واشتدت آثار هذه الأزمة في العام 2012 لتشمل كل رموز الاقتصاد السوري بما فيها سوق دمشق للأوراق المالية. فانخفاض السيولة بيد المستثمرين وتخوف جزء كبير منهم، وانتشار حمى البيع والإحجام عن الشراء، إلى جانب انخفاض القوة الشرائية لليرة السورية وارتفاع أسعار صرف العملات الأجنبية وغيرها من العوامل ساهمت بشكل كبير في تراجع أداء سوق دمشق للأوراق المالية، فقد سجل مؤشر سوق دمشق للأوراق المالية خلال العام 2012 تراجعاً بنسبة 11.5% ليبلغ (769.6) نقطة بعد أن سجل (869.51) نقطة في نهاية العام 2011، علماً أنه كان قد سجل (1719.04) نقطة في نهاية العام 2010.

أما قيمة المؤشر خلال العام 2013 فقد ارتفع بنسبة كبيرة تجاوزت 62% مقارنة بالعام 2012 محققاً (1250) نقطة. واستقر المؤشر في العام 2014 والعام 2015 ليسجل (1271) نقطة في العام 2014 و(1227) نقطة في العام 2015.

ولكن مع تحسن الظروف الأمنية واستقرار سعر صرف الليرة السورية مع بداية العام 2016 فقد عاد سوق دمشق للأوراق المالية للتحسن بشكل ملحوظ وحقق ارتفاعات كبيرة ليسجل (1618) نقطة في العام 2016 بزيادة حوالي 31.8% عن العام 2015. واستمر المؤشر بالارتفاع وبشكل كبير مع بداية العام 2017 ليصل إلى حوالي (3000) نقطة بزيادة حوالي 85% عن العام 2016.⁶⁹

1-3-2: المخاطر الائتمانية في ظل الأزمة الحالية

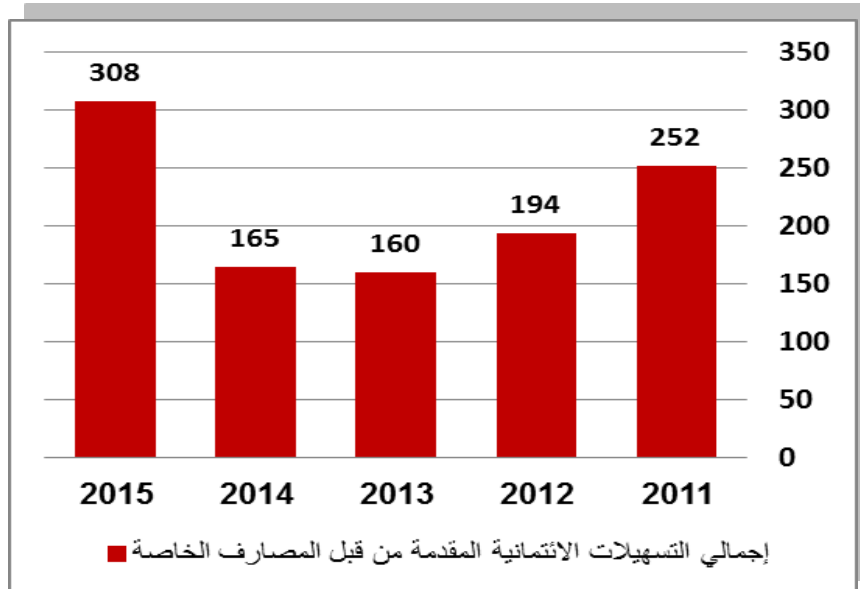
لقد تأثر القطاع المصرفي السوري بشقيه العام والخاص بشكل مباشر وسريع بالأزمة منذ اندلاعها، لكون إحدى الخصائص المميزة له شدة حساسيته للاستقرار السياسي والأمني.

⁶⁹ سوق دمشق للأوراق المالية، بيانات مؤشر سوق دمشق للأوراق المالية المتقل (DWX)، <http://www.dse.sy>.

وقد أدى تراجع معدلات الدخل وحالة عدم الاستقرار إلى ارتفاع المخاطر الائتمانية بشكل كبير نتيجة توقف العديد من العملاء المقترضين عن سداد التزاماتهم المستحقة. لكن منذ العام 2014 وحتى الآن استطاع القطاع المصرفي التكيف والاستمرار، بل تمكن من تعزيز مؤشرات الربحية والسيولة لديه، التي تراجعت في بداية الأزمة، والتي عانت من ارتفاع المخاطر الائتمانية، فلجأت إلى زيادة المخصصات للتحوط منها.

فيما يخص حجم التسهيلات الائتمانية المقدمة من قبل المصارف الخاصة (التقليدية والإسلامية) فقد انخفضت التسهيلات الائتمانية في بداية الأزمة من 252 مليار ليرة سورية في العام 2011 إلى 194 في العام 2012 واستمرت في التراجع في عامي 2013 و2014 لتصل إلى 160 و165 مليار ليرة سورية على التوالي. ولكن استمرار المصارف بالعمل رغم الصعوبات والعقوبات. إضافة إلى الجهود المبذولة من السلطات النقدية للحفاظ على استقرار القطاع المصرفي، كل ذلك أسهم في العودة التدريجية للنشاط المصرفي، وبالتالي زادت عمليات الإقراض المحددة والقصيرة الأجل والمصحوبة بكثير من الحيلة والحذر، حيث وصل إجمالي حجم التسهيلات الائتمانية إلى ما يقارب 308 مليار ليرة سورية في العام 2015 بنسبة ارتفاع 22.2% عن العام 2011 وارتفاع 92.5% عن العام 2013.

ويبين الشكل البياني التالي تطور التسهيلات الائتمانية الممنوحة خلال الفترة الزمنية من 2011 إلى 2015

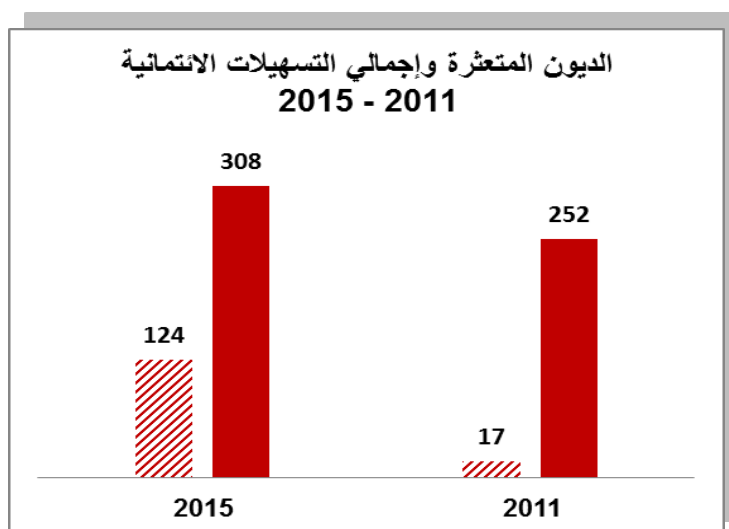


الشكل رقم (5) إجمالي التسهيلات الائتمانية المقدمة من قبل المصارف السورية الخاصة.⁷⁰

⁷⁰ الشكل من إعداد الباحث بالاعتماد على: مركز دمشق للأبحاث والدراسات، تقرير تأثيرات الأزمة في الاقتصاد السوري 2011-2015.

تعد نسبة الديون غير العاملة (القروض المتعثرة) إلى إجمالي القروض الممنوحة من أكثر المؤشرات التي تعكس التأثير السلبي للأزمة الحالية على القطاع المصرفي في سورية. حيث تشير الأرقام المقدرة إلى أن إجمالي القروض المتعثرة قد بلغ حوالي 124 مليار ليرة سورية أي ما يعادل 40.26% من إجمالي التسهيلات في العام 2015 مقابل 17 مليار ليرة سورية في العام 2011 أي ما يعادل 6.74% من إجمالي التسهيلات في العام 2011.

ويوضح الشكل البياني التالي مقارنة نسبة الديون المتعثرة إلى إجمالي التسهيلات الائتمانية المقدمة من المصارف السورية الخاصة في عامي 2011 و2015.



الشكل رقم (6): مقارنة الديون المتعثرة وإجمالي التسهيلات الائتمانية في المصارف السورية الخاصة بين عامي

2011-2015.⁷¹

ويجدر القول أن القروض المتعثرة لا تعود فقط للظروف الراهنة خلال الأزمة بل تعود إلى عدة عوامل منها ما هو متأصل قبل الأزمة نتيجة عدم اعتماد المصارف لإجراءات دقيقة وموضوعية ومدروسة عند منح الائتمان وتقييم الجدارة الائتمانية للعملاء وعدم تحديث السياسة الائتمانية للمصرف وتطويرها وفق المستجدات المرتبطة ومقتضيات كل مرحلة، وعدم التقيد بالعمل بضوابط منح الائتمان في حال وجودها إضافة إلى القصور الحاصل في اعتماد سياسات لإدارة مخاطر الائتمان، وعدم وضوح أو تفعيل الدور المناط بإدارة مخاطر الائتمان بهذا الخصوص، والتوسع غير المبرر في منح التسهيلات الائتمانية لدى المصارف قبل الأزمة، وعدم تنويع وتوزيع التسهيلات بما يساهم في توزيع المخاطر، والمغالاة في استخدام الضمانات العقارية بشكل أساسي كضمانات مقبولة ومنح تسهيلات بدون

⁷¹ الشكل من إعداد الباحث بالاعتماد على: مركز دمشق للأبحاث والدراسات، تقرير تأثيرات الأزمة في الاقتصاد السوري 2011-2015.

ضمانات، وعدم موضوعية خطط واستراتيجيات الائتمان لدى المصارف، إضافة لضعف الأنظمة المؤتمتة والمتابعة والتقارير المرتبطة بمتابعة الائتمان ومخاطره، وقصور في دور مجلس الإدارة في متابعة محفظة التسهيلات الائتمانية والتغيرات الحاصلة فيها ومبرراتها، وعدم إيلاء الاهتمام المطلوب لتكوين المخصصات على الديون بما ينسجم والتصنيف الحقيقي للديون، وعدم قيام إدارة التدقيق الداخلي ومراقبة الالتزام وإدارة المخاطر بالدور المناط بكل منها.

خلاصة الفصل:

بين هذا الفصل مفهوم المخاطر الائتمانية والتي تعتبر المخاطر الرئيسية التي تواجه المصارف وأكثرها شيوعاً لارتباطها بالنشاط الرئيس للمصرف ألا وهو منح الائتمان، وانطلاقاً من أهميتها قام الباحث بتناول مفهوم المخاطر الائتمانية وأنواعها وأساليب إدارتها وتخفيضها إلى أدنى حد ممكن، ثم تم عرض بعض القرارات الصادرة عن مجلس النقد والتسليف والمتعلقة بإدارة المخاطر الائتمانية، أخيراً تم التحدث عن خصوصية بيئة الأعمال في ظل الأزمة الحالية، وواقع المخاطر الائتمانية في ظل الأزمة.

ويرى الباحث ضرورة التركيز على أولويات محددة في ظل الأزمة الحالية بهدف إدارة المخاطر الائتمانية والحد منها، أهمها إجراء تحليل ائتماني ومالي شامل للعملاء المقترضين، وتطوير الأداء المصرفي في منح التسهيلات الائتمانية، ومتابعة الديون غير المنتجة "المتعثرة"، نظراً لأن جزءاً كبيراً من التعثرات يعود لسياسات ائتمانية مترهلة وإجراءات تنفيذية ضعيفة وغيرها من العوامل المرتبطة بتزوير حقيقة الضمانات المقدمة ونقص الحوافز المقدمة للموظفين.

الفصل الثاني: التحليل الائتماني في ظل الأزمة الحالية

المبحث الأول: التحليل الائتماني (مفهومه، محاوره، وأدواته)

المبحث الثاني: التحليل الائتماني باستخدام النسب المالية

المبحث الثالث: العوامل المؤثرة على التحليل الائتماني في ظل الأزمة الحالية

مقدمة

إن قرار منح التسهيلات الائتمانية يعتمد بشكل أساسي على المعلومات والبيانات المتعلقة بطالب الائتمان سواء كانت معلومات نوعية كالظروف البيئية والاقتصادية التي تحيط بالعميل طالب الائتمان والصناعة التي يعمل فيها وعوامل المنافسة... الخ، أو معلومات كمية يتم الحصول عليها من خلال تحليل البيانات المالية للعميل طالب الائتمان.

ونظراً لأهمية قرار منح الائتمان في المصارف فقد ازدادت أهمية التحليل الائتماني في عصرنا الحالي باعتباره أداة هامة لتخفيض المخاطر والخسائر التي قد تتحملها المصارف بسبب تعثر القروض الممنوحة لعملائها.

وفي ظل الأزمة الحالية ومع ارتفاع المخاطر الائتمانية ومخاطر التشغيل وتعرض الكثير من المصارف إلى خسائر كبيرة نتيجة عدم قدرة العملاء الحاصلين على التسهيلات الائتمانية على سداد أقساطها وفوائدها، ازدادت أهمية إجراء الدراسات والتحليلات وأصبحت حاجة لا بد منها في الأيام الحالية للوقوف على مدى سلامة القرار الائتماني تجنباً لأية خسائر محتملة قد تؤدي إلى إفلاس المصرف فيما بعد.

يعتبر تحليل القوائم المالية لأغراض اتخاذ القرار الائتماني من أهم وأفضل الأساليب التي تساعد متخذ القرار الائتماني في دعم قراره، وذلك نظراً لما يقدمه من مؤشرات تساعد في تقييم المركز المالي للعميل طالب الائتمان وتحديد مدى قدرته على توليد التدفقات النقدية، وعليه فإن أي قرار ائتماني رشيد لا يمكن أن يتخذ دون الرجوع لأحد أساليب التحليل المالي.

المبحث الأول: التحليل الائتماني (مفهومه، محاوره، وأدواته)

2-1-1: مفهوم التحليل الائتماني

يمكن تعريف التحليل الائتماني بأنه عملية جمع المعلومات المختلفة عن العميل طالب التسهيلات وإجراء تحليل دقيق له ولمركزه المالي، وطبيعة عمله، والظروف المتعلقة بمنشأته، والضمانات التي يستطيع تقديمها وذلك للتأكد من الثقة في العميل وقدرته على السداد حسب المواعيد المحددة.⁷² ويعني تحليل الائتمان أيضاً التعرف على المخاطر المتوقعة في كل عملية منح تسهيلات ائتمانية وتقييم هذه المخاطر والحد منها من خلال تحديد مواطن القوة والضعف لدى العميل، وتقييم ربحيته وسيولته وكفاءته في إدارة أصوله، والتأكد من سلامة مركزه المالي وقدرته على الوفاء بالتزاماته تجاه المصرف، واتخاذ قرار منح الائتمان أو رفضه بناءً على تقييم هذه المخاطر وبيان حجمها وأسبابها وإمكانية معالجتها، وبالتالي اتخاذ القرار الائتماني المناسب.⁷³

يستحوذ التحليل الائتماني لدى المصارف على أهمية كبيرة حيث يعتبر من الأدوات الرئيسية التي تستعمل من قبل المصارف للحكم على مقدرة العملاء على سداد القروض الممنوحة لهم، وقد ازدادت أهمية التحليل الائتماني في الوقت الحالي وذلك باعتباره وسيلة فعالة في ترشيد قرار الائتمان وتخفيض الخسائر التي قد تتحملها المصارف بسبب تعثر القروض الممنوحة.⁷⁴

إن الهدف الرئيسي للتحليل الائتماني الذي تقوم به إدارة الائتمان في المصارف هو التعرف على قدرة العميل طالب الائتمان على الوفاء بالتزاماته تجاه المصرف في المواعيد المحددة طبقاً للشروط التي سيتم تحديدها في عقد الاقتراض، بالإضافة إلى الوقوف على قيمة وشكل الائتمان الممكن منحه للعميل والضمانات التي سيمنح الائتمان بموجبها مع الأخذ بعين الاعتبار درجة المخاطر التي يمكن للمصرف أن يتحملها من جراء منح هذا الائتمان.⁷⁵

⁷² جبر، هشام، مرجع سبق ذكره، ص 242.

⁷³ بنك الأردن-سورية، ملحق الوثائق والدراسة الائتمانية/التسهيلات المصرفية، ص 2.

⁷⁴ العمد، أمل، "أثر استخدام البنوك التجارية لمؤشرات التحليل الائتماني الخاصة بالتنبؤ بالفشل المالي على تحديد قدرة الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان على سداد القروض"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة آل البيت، المفرق، الأردن، 2010، ص 2.

⁷⁵ عبد السلام، محمد الموفق، "الأقسام المختلفة بالبنوك التجارية"، مكتبة الإشعاع الفنية، الاسكندرية، 1999، ص 107.

2-1-2: مصادر المعلومات اللازمة للتحليل الائتماني

إن اتخاذ قرار ائتماني سليم يتطلب تحليل منطقي لكافة المتغيرات والظروف المحيطة بالعمل والتي يمكن التعرف عليها من خلال جمع المعلومات المناسبة عن العميل ووضعه، لذا فإن الخطوة الأولى في التحليل الائتماني تتطلب القيام بتجميع وتبويب المعلومات الكمية والوصفية المتعلقة بمنشأة العميل وأدائها والمحيط الذي تعمل فيه، ومن ثم فإن الخطوة الثانية هي عملية فرز المعلومات بهدف استبعاد غير الضروري والتركيز على المعلومات التي يجب الإلمام بها بدقة قبل اتخاذ قرار منح الائتمان.

ويمكن الحصول على المعلومات اللازمة لإجراء التحليل الائتماني من خلال المصادر التالية:⁷⁶

1. المقابلة الشخصية مع العميل: تعتبر من أهم مصادر تجميع المعلومات، حيث يساعد إجراء مقابلات مباشرة مع العميل في تكوين صورة واضحة عن قدراته وتفكيره ومشاريعه المستقبلية، والحكم على شخصيته، بالإضافة إلى التعرف على الغرض الذي طلب من أجله الائتمان ومدى توافق هذا الغرض مع السياسة الائتمانية للمصرف، كما تساعد المقابلة الشخصية في التعرف على التطورات التاريخية لسير العمل والأشخاص المسؤولين عن الإدارة وكفاءتهم وقدراتهم، بالإضافة إلى الحصول على معلومات عن طبيعة السلع المنتجة ومصادر المواد الأولية والمنافسة.

2. الزيارة الميدانية للعميل: للوقوف على صحة المعلومات التي تم الحصول عليها من المقابلة مع العميل فإن المصارف عادةً ما تقوم بإجراء زيارة للعميل، تساعد هذه الزيارة في تكوين معرفة أوضح عن منشأة العميل وسير العمل بها، من خلال التعرف على موقع المنشأة، والتثبت من موجودات العميل وكفاءة آلاته ونوعية انتاجه وجودته وقدرته على البيع والمنافسة، ومعرفة مشاكل الإنتاج والتسويق، والوقوف على سياسة البيع، وتكوين فكرة عن نوعية زبائنه، بالإضافة إلى الاطلاع على المخزون ومدى كفايته لمقابلة احتياجات الإنتاج والتسويق، والتأكد من عدم وجود بضائع تالفة. بالإضافة إلى الاطلاع على الهيكل التنظيمي الداخلي لمنشأة العميل، ومدى توافر الرقابة الداخلية بشكل عام.

3. القوائم المالية للعميل: تعتبر القوائم المالية التي يطلب من العميل تقديمها برفقة طلب الائتمان ركناً أساسياً في اتخاذ قرار منح الائتمان، حيث تعتبر الأساس التي يستند إليه في إجراء التحليل المالي وتحليل مخاطر الائتمان. إذ يساعد تحليل القوائم المالية في التأكد من قدرة المنشأة

⁷⁶ نفس المرجع السابق، ص 110-113.

المقترضة على سداد الائتمان وذلك من خلال استخراج مجموعة من المؤشرات المالية واستقراء دلالاتها، وتقدير التدفقات النقدية الداخلية والخارجية المتوقعة.

4. **مصادر المصرف الداخلية:** إذا كان للعميل طالب الائتمان تعامل سابق مع المصرف، فإنه يتم تجميع كافة المعلومات المتعلقة بالعميل من أقسام المصرف المختلفة للوقوف على مدى وفائه بالتزاماته السابقة، ومدى تكرار التجاوز في حساباته عن السقوف الائتمانية المحددة، وبيان مدى استفادته من التسهيلات السابق منحها له، كذلك يمكن التعرف على حجم عمليات الاستيراد والتصدير، ومدى انتظام العميل في تسديد المستندات الواردة على اعتماده.

5. **الاستعلام من المصارف الأخرى:** يمكن الحصول على معلومات مفيدة إلى حد ما عن أوضاع العميل طالب الائتمان من المصارف الأخرى التي يتعامل معها.

6. **الغرف التجارية والصناعية:** تعد الغرف التجارية والصناعية وما تصدره من بيانات وإحصاءات مصدراً هاماً للمعلومات، حيث توفر معلومات مختلفة عن الشركات ومنتجاتها، وأسماء كبار المشتغلين بالأنشطة الصناعية والتجارية والمهنية ومؤهلاتهم. فضلاً عن معلومات عن اتجاهات الأسعار والتطورات في مجال الإنتاج والتسويق.

7. **قسم الأخطار المصرفية:** يمكن الحصول على معلومات عن التزامات العميل تجاه المصارف الأخرى، والتسهيلات الممنوحة له والضمانات المقدمة لهذه التسهيلات من خلال قسم الأخطار المصرفية لدى المصرف المركزي.

8. **الموردون والمنافسون:** يمكن الاستعلام من الموردين عن مقدار الديون التي سبق أن استحققت لهم ولم يقيم العميل طالب الائتمان بسدادها، ومدى انتظام العميل في سداد التزاماته، لكن يجب الحذر من بعض الموردين الذين قد يقدمون معلومات مضللة عن عملاءهم لتمكين هؤلاء العملاء من الحصول على قروض مصرفية، ليتمكن الموردون من تحصيل حقوقهم.

كذلك يمكن الاستعلام من المنشآت المنافسة للعميل للاستفسار عن مركز العميل في السوق ومدى جودة منتجاته والعوامل المتوقعة أن تؤثر عليه.

وهكذا نرى تنوع مصادر المعلومات اللازمة للتحليل الائتماني، وذلك بهدف الحصول على معلومات محددة وواضحة عن العميل تمكن المصرف من اتخاذ القرار السليم.

2-1-3: محاور التحليل الائتماني

إن اتخاذ قرار منح الائتمان يتطلب من محلي الائتمان استخدام مقاييس ومؤشرات مالية بهدف التعرف على قدرة العميل على الوفاء بالائتمان الذي تقدم إليه فضلاً عن حاجتهم إلى مقاييس ومؤشرات نوعية أخرى يستطيعون من خلالها تعزيز معلوماتهم عن العميل وتساعدهم في التعرف على احتياجات العميل الائتمانية ودرجة الخطر الائتماني المرتبط بتمويله. لذا فإن التحليل الائتماني يغطي بشكل عام ثلاثة محاور رئيسية هي:

- التحليل النوعي
- التحليل الفني
- التحليل المالي

أولاً: التحليل النوعي

إن تكوين صورة إدراكية شاملة عن العميل وتقييم جدارته الائتمانية يتطلب إضافة للتحليل الائتماني المالي (الكمي) إجراء نوع آخر من التحليل الائتماني يدعى بالتحليل النوعي تستطيع إدارة الائتمان من خلاله التعرف وعن كثب على مدى جدوى تعاملها مع العميل ودرجة الخطر الذي يتمتع به. فهناك موضوعات لا يتعرض لها التحليل الائتماني المالي مثل: قدرة العميل على المنافسة والمناخ العام للمنافسة في السوق، الميزة التنافسية التي يتمتع بها العميل، وحصته السوقية، درجة ثقة العملاء بمنتجات العميل... الخ.

وعليه فإن التحليل الائتماني النوعي يقوم بتقييم المجالات التالية:⁷⁷

1. الإدارة: تعتبر الإدارة من أكثر المتغيرات التي تعكس صورة العميل الحالية والمستقبلية وجدوى التعامل معه، أي شكل العمليات الإدارية التي يمارسها العميل لضمان نشاطه وتحقيق أهدافه. وقد أشارت العديد من الدراسات التحليلية أن سوء الإدارة وضعفها وعدم خبرتها كانت سبباً رئيسياً في تعثر الكثير من شركات الأعمال والأفراد وأدت إلى إفلاسها وانهارها، ففي دراسة قامت بها شركة (Dun & Bradstreet) تبين أن أكثر من 90 % من أسباب فشل وتعثر شركات الأعمال في الاقتصاد الأمريكي يعود إلى عدم كفاءة الإدارة أو عدم الخبرة الإدارية.

⁷⁷ الزبيدي، حمزة، "إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني"، مرجع سبق ذكره، ص 218-227.

لذا فإن محلي الائتمان ويهدف اتخاذ قرار منح الائتمان يقومون بإجراء زيارات ميدانية إلى منشأة العميل طالب الائتمان بهدف التعرف على القائمين على إدارة المنشأة والوقوف على مؤهلاتهم العلمية والخبرات والكفاءات التي يتمتعون بها.

2. العمليات التشغيلية: تهتم إدارة الائتمان بمعرفة طبيعة العمل الذي يؤديه العميل ومستقبل ذلك العمل ضمن التقسيم القطاعي للأعمال في السوق، ومدى التوسع والنمو في هذه الأعمال وكذلك الاطلاع المباشر على الآليات التي تستخدم في العملية التشغيلية من أجل فهم كامل للآلية التي يتم من خلالها تنفيذ الأعمال، فضلاً عن جمع المعلومات المتعلقة بالسوق والمنتجات والتفاصيل التشغيلية.

كذلك فإن على إدارة الائتمان الانتباه إلى مخاطر الدورة التشغيلية لمنشأة العميل، فكل مرحلة من مراحل الدورة التشغيلية معرضة لعدد من المخاطر، فمرحلة شراء المواد الخام معرضة لمخاطر توفر المواد بالكمية والنوعية المطلوبة وتوفر المواد بالأسعار والأوقات الملائمة وتوفر السيولة اللازمة للتسديد، في حين يواجه تصنيع البضاعة مخاطر توفر القدرة الإنتاجية والمعرفة الفنية والعمالية الماهرة وتوفر السيولة اللازمة للتصنيع وعندما تصبح البضاعة جاهزة يجب على محلل الائتمان التأكد من سلامة وتوفر مستودعات التخزين وتوفر السوق والقدرة على البيع ثم التأكد من جودة الذمم المدينة بعد البيع وكفاءة التحصيل.

3. نمط الملكية: تهتم إدارة الائتمان بمعرفة طبيعة الملكية لدى العميل، وفيما إذا كان شركة أفراد أو تضامنية أو شركة مساهمة، وحدود الملاءة الائتمانية ونوع ومقدار الالتزامات على الملاك، وفيما إذا كانت أسهم العميل متداولة في سوق الأوراق المالية.

4. الخلفية التاريخية: ويقصد بذلك التعرف على عمر العميل التشغيلي، والنجاحات التي حققها والمتغيرات الموسمية التي تعرض لها، ونتائج تلك التغيرات، بالإضافة إلى التعرف على التعاملات المصرفية السابقة له.

5. العلاقات المالية: تهتم إدارة الائتمان بدراسة شكل العلاقة المالية التي تربط العميل مع المؤسسات المالية الأخرى، وطبيعة الخدمات والتسهيلات التي حصل عليها العميل من المصارف الأخرى.

6. الإنتاج وأدواته: تهتم إدارة الائتمان بدراسة نوع الإنتاج لدى العميل ومستويات الطلب السوقي على المنتجات، والحدود التي يستطيع به العميل تحقيق نقطة التعادل، ونوع السلعة المتداولة في السوق، ودورة حياة السلعة ومقدار المنافسة عليها، بالإضافة إلى دراسة قدرة العميل على ممارسة أعماله في السوق حالياً مستقبلاً.

7. الموردون: تهتم إدارة الائتمان بدراسة الموردين لدى العميل، ودرجة الاعتماد عليهم لضمان عملية الإنتاج. فقد يمارس الموردون ضغوط على العميل تأخذ عدة أشكال منها التحكم بالأسعار، والمواعيد والكميات المطلوبة، والنوعيات...الخ. والجانب الهام من الناحية الائتمانية معرفة إجراءات العميل لتقليل الآثار السلبية لهذه الضغوط سواء من حيث توافر المصداقية في مورديها أو التوزيع في الموردين.

8. التوزيع والتسويق: تهتم إدارة الائتمان بتحليل السوق لتحديد مدى تقبله للسلع التي يقوم بإنتاجها العميل والأسلوب المناسب لتوزيعها، ويتناول تحليل السوق تحديد الاحتياجات المحلية واتجاهاتها وإمكانية التصدير للخارج، ومدى توافر سلع بديلة ومنافسة، وهيكل الأسعار وشروط البيع السائدة في السوق، بالإضافة إلى قنوات التوزيع، والطلب على السلعة في المستقبل، وحصة العميل في السوق ومركزه التنافسي.

يعتبر تحليل سوق العميل أهم وأدق مرحلة لأنها تمكن إدارة الائتمان من التنبؤ بمقدار التدفقات النقدية المتوقع دخولها للعميل من خلال ممارسة عملياته التشغيلية بالإضافة إلى تحديد الطاقة الإنتاجية المطلوبة والواجب توفرها وكميات المواد الأولية اللازمة للإنتاج وحجم التمويل اللازم لذلك.

9. الأهداف والالتزام: التعرف على رؤية العميل للسوق ومدى وضوح هذه الرؤية، وماهي خطته طويلة الأجل.

10. السمعة في السوق: تهتم إدارة الائتمان بدراسة وتحليل سمعة العميل ونزاهته في السوق، ودرجة التزامه بسياسات التدريب والتوظيف.

ثانياً: التحليل الفني

استكمالاً للتحليل الائتماني النوعي يتم إجراء نوع من التحليل يدعى التحليل الفني يهدف إلى دراسة الجوانب الفنية للنشاط التشغيلي للعميل والتأكد من إمكانية تنفيذ العميل للمشروع المقترح من الناحية الفنية، كما يتناول هذا النوع من التحليل تحديد الاحتياجات اللازمة للعميل ومدى توافرها ومن ثم ترجمة هذه الاحتياجات في شكل مالي، وعليه فإن التحليل الفني يقوم بدراسة الجوانب التالية⁷⁸:

1. نوع نشاط العميل وحدائته ودرجة تأثره بالظروف الاقتصادية المحيطة، ومدى تأثر وتأثير نشاط العميل بأنشطة الشركات والقطاعات الأخرى.

2. درجة تأثير معدلات التضخم وتذبذب أسعار الصرف على نشاط العميل.

⁷⁸ نفس المرجع السابق، ص228.

3. وصف العملية الإنتاجية، وتحديد الطاقة الإنتاجية القصوى للمشروع والطاقة الممكن استغلالها.
4. تحديد نوعية الآلات والمعدات ومواصفاتها ومدى توفر قطع غيار لها.
5. تحديد الانشاءات والمرافق والمباني ومواصفاتها.
6. تحديد موقع المشروع ومدى مناسبته بالمقارنة بالمواقع والبدائل المتاحة.
7. درجة استخدام التكنولوجيا ومصادر الحصول عليها.
8. مواصفات المواد الخام المطلوبة ومدى توافرها والكميات المطلوبة الحالية والمتوقعة في المستقبل، وشروط الشراء والضمانات الواجب ترتيبها لكفاية انتظام توريدها.
9. الزبائن والموردين والمساهمين والموظفين في الشركة ومستوى علاقة الشركة مع هذه الأطراف.
10. احتياجات المشروع من العمالة ومدى توافرها ومصادر الحصول عليها.

ثالثاً: التحليل المالي

يعتبر التحليل المالي المحور الأهم ضمن محاور التحليل الائتماني لما يقدم من نسب ومؤشرات ومعلومات مهمة تساعد في عملية اتخاذ قرار منح الائتمان، ويعتبر تحليل البيانات المالية للعميل طالب الائتمان أحد أهم الخطوات اللازمة لاتخاذ قرار منح الائتمان، إذ إن اتخاذ القرار الائتماني يعتمد بدرجة كبيرة على المعلومات المالية للعميل وتحليل هذه المعلومات ومقارنتها تاريخياً ومع المعايير الصناعية والشركات المشابهة، لذا يطلب من العميل طالب الائتمان تقديم طلب الائتمان برفقة سلسلة متصلة من القوائم المالية التاريخية على مدار عدة فترات محاسبية سابقة.

يمكن تعريف التحليل المالي بأنه "عملية يتم من خلالها استكشاف أو اشتقاق مجموعة من المؤشرات الكمية والنوعية حول نشاط المشروع الاقتصادي تساهم في تحديد أهمية وخواص الأنشطة التشغيلية والمالية للمشروع وذلك من خلال معلومات تستخرج من القوائم المالية ومصادر أخرى وذلك لكي يتم استخدام هذه المؤشرات بعد ذلك في تقييم أداء المنشأة بقصد اتخاذ القرار".⁷⁹

ويعرف التحليل المالي بأنه عملية تحويل الكم الهائل من البيانات والأرقام المالية التي تحتويها القوائم المالية إلى كم أقل من المعلومات وأكثر فائدة في اتخاذ القرارات، ومنها قرارات إدارة الائتمان في البنوك التجارية.⁸⁰

ويمكن تعريفه أيضاً بأنه عملية معالجة منظمة للبيانات المالية المتاحة عن منشأة ما لأجل الحصول منها على معلومات تستعمل في عملية اتخاذ القرارات وفي تقييم الأداء في الماضي، وكذلك في

⁷⁹ مطر، محمد، مرجع سبق ذكره، ص 3.

⁸⁰ الزبيدي، حمزة، "إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني"، مرجع سبق ذكره، ص 259.

تشخيص أي مشكلة موجودة وتوقع ما سيكون عليه في المستقبل، ويستعمل التحليل المالي بالنسبة للمصرف في خدمة التحليل الائتماني وتقييم ربحية العميل وكفاءته في إدارة الموجودات، والسيولة، واتجاهات النمو، وتقييم مدى كفاية التدفقات النقدية، والتعرف على قدرة العميل على الوفاء بالالتزامات، وبالتالي اتخاذ القرار الائتماني المناسب.⁸¹

يحصل المحلل المالي على المعلومات اللازمة للتحليل المالي من نوعين من المصادر الرئيسية هي:⁸²

1. مصادر داخلية من المنشأة نفسها: وتشمل:

- التقارير والقوائم المالية الختامية: كقائمة المركز المالي، وقائمة الدخل، وقائمة حقوق الملكية، وقائمة التدفقات النقدية بالإضافة إلى المذكرات والملاحظات المرفقة بهذه القوائم، حيث توفر هذه الملاحظات معلومات إضافية غير موجودة في القوائم المالية.
 - التقارير المرحلية: والتي تقدم بشكل ربعي أو نصف سنوي. تساعد هذه التقارير متخذي قرارات الاستثمار والإقراض من خلال ما توفره من معلومات هامة ومفيدة متعلقة بالجوانب الموسمية وكيفية سير العمل.
 - التقارير المالية الداخلية التي تعد لأغراض إدارية مثل التوقعات والتنبؤات المالية.
 - تقرير مدقق الحسابات: يساعد المحلل المالي على التأكد من عدم وجود أي تحفظات خاصة بالقوائم المالية التي دققها.
 - التقرير الختامي لأعضاء مجلس الإدارة: يحتوي على معلومات مالية وإحصائية، إضافة إلى بعض الخطط المستقبلية.
- ## 2. مصادر خارجية: وتشمل:

- المعلومات الصادرة عن أسواق المال وهيئات البورصة ومكاتب الوساطة.
- البيانات والمعلومات التي يمكن الحصول عليها من الصحف والمجلات والنشرات الاقتصادية التي تصدر عن الهيئات والمؤسسات الحكومية ومراكز الأبحاث.
- معلومات عن الصناعة التي تعمل فيها المنشأة وظروف المنافسة.

⁸¹ بنك الأردن-سورية، ملحق الوثائق والدراسة الائتمانية/التسهيلات المصرفية، ص 2.

⁸² حماد، طارق، "التقارير المالية (أسس الإعداد والعرض والتحليل)"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000، ص 58.

2-1-4: منهجية وخطوات التحليل الائتماني المالي

يقوم التحليل المالي على جملة خطوات متتابعة تشكل في مجملها المنهج العلمي للتحليل المالي، وهي تبدأ بتحديد الغرض من التحليل، وجمع البيانات اللازمة للقيام بالعملية، ثم اختيار الأدوات المناسبة والتي تساعد المحلل المالي في الوصول إلى نتائج معينة.

ومن بين الأسس العامة التي تقوم عليها منهجية التحليل المالي ما يلي:⁸³

1. تحديد الهدف الذي يسعى إليه المحلل المالي: إن أول خطوة من خطوات عملية التحليل المالي تبدأ بتحديد الغاية أو الهدف الذي يسعى إليه المحلل المالي، لأن ذلك يجنبه العمل غير اللازم ويمكنه من قصر جهده على العمل الذي يخدم هذا الهدف مباشرة. فمحلل الائتمان المسؤول عن دراسة طلب قصير الأجل لعميل ما، يمكن أن يحدد هدفه بتقدير مدى قدرة ورغبة العميل على الوفاء بالتزامه بالوقت المحدد، ويمكن الوصول إلى الهدف من خلال تقييم سيولة وربحية العميل ومثانة مركزه المالي.
2. تحديد الفترة أو الفترات التي سيشملها تحليل القوائم المالية: يساعد استعمال قوائم مالية لفترات متعددة في زيادة دقة التحليل ومعرفة الاتجاه الذي يتخذه أداء المنشأة موضوع التحليل.
3. تحديد المعلومات التي يحتاجها المحلل للوصول إلى غايته: يمكن الحصول على المعلومات اللازمة للتحليل المالي من القوائم المالية للمنشأة، وتقارير مجلس الإدارة، والمعلومات من الصحف الاقتصادية أو المكاتب الاستشارية. وقد يحتاج المحلل المالي في هذه المرحلة إلى إعادة تبويب القوائم المالية بما يتناسب مع خطة التحليل.
4. اختيار أسلوب أو أداة التحليل المناسبة للتعامل مع المشكلة المعنية: بعد حصول المحلل على المعلومات المناسبة والكافية لعملية التحليل يقوم بتحديد أداة التحليل المناسبة لاستخراج المعلومات، سواء تحليل باستخدام النسب أو تحليل مقارن.... الخ. ومن الأدوات المستخدمة نسبة التداول ونسبة السيولة السريعة ومعدل دوران النقدية ومعدل دوران المخزون السلعي والرافعة المالية بالإضافة إلى كشف التدفقات النقدية خلال فترات زمنية متتالية.
5. اختيار المعيار المناسب لاستخدامه في قياس النتائج، ولا مانع، حين يستدعي الأمر، من استعمال أكثر من معيار.

⁸³ عقل، مفلح، "مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي"، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2006، ص

6. تحديد الانحراف عن المعيار للوقوف على أهمية الانحراف بالأرقام المطلقة والنسبة المئوية.
7. تحليل أسباب الانحراف التي تم التوصل إليها وتتطلب هذه المرحلة من المحلل الفهم العميق لنتائج التحليل المالي دون أي تحيز ومراعاة كاملة لعلاقات الأرقام ومعانيها.
8. وضع التوصيات المناسبة اعتماداً على نتائج التحليل.

2-1-5: أساليب التحليل الائتماني المالي

يتم إجراء التحليل المالي بأكثر من أسلوب بما يمكن إدارة الائتمان من تحديد جوانب القوة والضعف لدى العميل سواء من الناحية التشغيلية أو الاستثمارية أو التمويلية والتنبؤ بما سيكون عليه وضعه في المستقبل، وبالتالي تمكين إدارة الائتمان من الوصول إلى نتائج مهمة تساعد في اتخاذ قرار قبول أو رفض منح الائتمان،⁸⁴ ومن أساليب التحليل المالي:

- التحليل الرأسي
- التحليل الأفقي أو تحليل الاتجاهات
- تحليل النسب المالية

1. التحليل الرأسي

وهو التحليل الذي ينصب على الأرقام الواردة في القوائم المالية المعدة بتاريخ معين، ويساعد هذا النوع من التحليل في فهم مكونات القوائم المالية من خلال إظهار الأهمية النسبية لأحد العناصر أو مجموعة من العناصر المتشابهة في القائمة، فهو يقوم بتحويل الأرقام المطلقة للبند في القوائم المالية إلى نسب مئوية كأن تنسب تكلفة المبيعات في قائمة الدخل مثلاً إلى قيمة المبيعات في نفس القائمة، أو أن تنسب قيمة كل بند من الأصول المتداولة في الميزانية إلى مجموع الأصول في الميزانية نفسها، من سلبيات هذا النوع من التحليل أنه ضعيف الدلالة فهو يتصف بالسكون والجمود ولا يصبح هذا التحليل مفيداً إلا عند مقارنته بمعيار معين، وهذا المعيار قد يكون نفس النسبة في السنوات السابقة، ويمكن مقارنة النسب والمؤشرات الناتجة عن التحليل مع نسب ومؤشرات أخرى معيارية للشركات العاملة في نفس الصناعة أو مع نسب مخططة.⁸⁵

⁸⁴ زاوي، سعيدة، "أدوات التحليل المالي ودورها في تقييم مخاطر الائتمان المصرفي"، رسالة ماجستير غير منشورة،

جامعة قاصدي مرباح - ورقلة-، الجزائر، 2013، ص 5.

⁸⁵ قاسم، عبد الرزاق؛ علي، أحمد؛ قصوة، رغيد، "مبادئ التمويل"، منشورات جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، 2011، ص 64.

لذا فإن على محلل الائتمان أن يراعي عند استخدامه للتحليل الرأسي ضرورة تفسير دلالة الوزن النسبي المستخرج للعناصر والربط بين هذه الأوزان واستخلاص النتائج التي تحقق هدف التحليل، وتخفيف سمة الجمود التي يتصف بها هذا النوع من التحليل من خلال تحليل قوائم مالية مقارنة لعدة سنوات.

2. التحليل الأفقي

يهدف هذا النوع من التحليل إلى رصد سلوك واتجاهات العناصر المختلفة في القوائم المالية أو حركة نسبة مالية معينة، ودراسة وتحديد طبيعة التغيرات في هذه العناصر أو النسب على مدار عدة فترات مالية للتعرف على مقدار واتجاه التغير، من خلال مقارنة هذه العناصر والنسب بتاريخ معين مع مثيلاتها من العناصر لنفس المنشأة في فترة أو فترات سابقة.

ويدعى أيضاً هذا النوع من التحليل بالتحليل المتحرك أو الديناميكي لأنه يبين التغيرات التي تمت عبر الزمن مما يساعد المحلل المالي في تكوين صورة أدق عن واقع المنشأة وعن اتجاهاتها المستقبلية.⁸⁶ وحتى يتم دراسة وتحديد طبيعة التغيرات التي تطرأ على عناصر القوائم المالية عبر الزمن بطريقة صحيحة تمكن من الحصول على مؤشرات تعبر عن واقع المنشأة واتجاهاتها المستقبلية لابد من اختيار إحدى سنوات التحليل كسنة أساس، ويراعى عند اختيار هذه السنة أن تكون سنة عادية لم يمر عليها ظروف استثنائية وكذلك ألا تكون متقدمة أو بعيدة.

وعلى محلل الائتمان أن يأخذ بعين الاعتبار عند استخدام التحليل الأفقي ما يلي:

✓ التأكد من اتباع المنشأة لمبدأ الثبات في تطبيق المبادئ والفروض نفسها والطرق المحاسبية على مدار كل الفترات المحاسبية مجال الدراسة.

✓ أن يكون هنالك نوع من التوحيد في الأسس والأساليب المحاسبية للشركات المقارنة.

✓ أن تكون الشركات المقارنة ذات حجم مماثل نسبياً وتباشر النشاط نفسه أو على الأقل تعمل بأنشطة مشابهة.

✓ ليست العبرة في تحديد مقدار التغيرات واتجاهاتها ونسبها، بل إن الأهمية القصوى هي في الخطوة التالية لها وهي دراسة وتحري مبررات هذه التغيرات وانعكاساتها وما تنطوي عليه من دلالات.

⁸⁶ اسماعيل، اسماعيل، "التحليل المالي مدخل صناعة القرارات"، دار وائل للطباعة والنشر، عمان، ط2، 2005، ص 41.

3. تحليل النسب المالية

نظراً لأهمية التحليل الائتماني المالي باستخدام النسب المالية فسيتم تخصيص المبحث الثاني للحديث عن أهم النسب والمؤشرات المالية المستخدمة من قبل إدارة الائتمان في المصارف عند إجراء التحليل الائتماني للعميل بهدف اتخاذ قرار منح الائتمان.

المبحث الثاني: التحليل الائتماني باستخدام النسب المالية

يعتبر التحليل المالي باستخدام النسب المالية الأداة الرئيسية والأكثر شيوعاً في تفسير وتقييم القوائم المالية، كما أن التحليل بواسطة النسب المالية وسيلة لقياس قدرة المنشأة على الاستمرار، وكشف مواطن الضعف والقوة لديها.⁸⁷

تقوم فكرة التحليل المالي باستخدام النسب المالية على إيجاد علاقات كمية بين بيانات القوائم المالية في تاريخ معين، ومن ثم مقارنة المؤشرات والنسب المالية الناتجة مع مستويات النسب الماضية للمنشأة، أو النسب المحددة مسبقاً بوصفها أهدافاً، أو نسب المنافسين، أو نسب الصناعة أو النسب الموضوعية من قبل الخبراء. وتساعد هذه النسب والمؤشرات في اختصار كمية هائلة من المعلومات إلى كمية محددة ذات معنى يسهل استعمالها، مما يساعد في الحصول على معلومات مفيدة لا تكشفها القوائم المالية لوحدها، وتمكن المحلل من اتخاذ القرارات وتساعد في الحكم على الأداء.⁸⁸

يعتبر التحليل المالي باستخدام النسب المالية من أهم المصادر التي تلجأ إليها دوائر الائتمان في المصارف عند اتخاذ قرار منح الائتمان، والمساعدة في رقابة الائتمان بعد اتخاذ قرار منحه، كونه يساعد في إيجاد العلاقات بين بنود القوائم المالية لعملاء المصرف (طالبي الائتمان)، والكشف عن مدى قوة مراكزهم المالية ومن ثم مدى إمكانية سدادهم للالتزامات التي ستترتب على منحهم الائتمان.⁸⁹

وحتى يتمكن المحلل الائتماني من اتخاذ قراره الائتماني بصورة صحيحة فإن عليه أن يدرك أهمية النسبة، وطبيعة العلاقة التي كونتها وتغيراتها عبر الزمن.

2-2-1: أسس التحليل باستخدام النسب المالية

تعتبر النسب المالية أدوات معبّرة تساعد في إلقاء الضوء على جوانب مهمة من الناحية المالية للمنشأة وتعطي انطباع سلبي أو إيجابي حول الوضع المالي للمنشأة، وحتى تكون النسب ذات فائدة فإنه يجب مراعاة مجموعة من الأسس والقواعد لضبط عملية التحليل، ومن هذه الأسس ما يلي:⁹⁰

⁸⁷ الراوي، خالد، سعادة، يوسف، "التحليل المالي للقوائم المالية والإفصاح المحاسبي"، دار المسيرة، عمان، 2000، ص 57.

⁸⁸ عقل، مفلح، مرجع سبق ذكره، ص 303.

⁸⁹ Gibson, Charles, "Financial statement analysis", South Western, 12th edition, 2011, p 182.

⁹⁰ عقل، مفلح، مرجع سبق ذكره، ص 306.

1. **التحديد الواضح لأهداف التحليل المالي:** النسب المالية متعددة ومتشابهة ولذلك لابد من اختيار النسب التي تلائم الهدف المطلوب في التحليل المالي وتساعد المحلل المالي في الحصول على المعلومات المطلوبة وتمكنه من تحقيق الغرض الذي يسعى إليه.
2. **تركيب النسب بطريقة منطقية:** يجب أن تكون النسب منطقية وذات معنى ومدلول وأن تعكس علاقة سببية منطقية أو وظيفية بين قيمتين (بين كل من البسط والمقام) كنسبة صافي الربح إلى حقوق الملكية أو نسبة صافي الربح إلى صافي المبيعات.
3. **التفسير السليم للنسب المالية:** تعتبر النسب المالية أدوات مفيدة في التحليل المالي بشرط تفسيرها بعناية، كما أن نجاح المحلل المالي في الحكم على منشأة ما من خلال النسب المالية مرهون بما يلي:⁹¹

أ- ثقافة المحلل والمعلومات المتوفرة لديه.

ب- مدى اهتمامه بالمنشأة.

ت- الأخطاء والعيوب المحاسبية في المنشأة وكيفية معالجتها.

لذلك فإن التحليل المالي باستخدام النسب المالية لا يتضمن فقط حساب هذه النسبة وإنما يجب تفسيرها للحصول على معلومات مفيدة ذات مدلولية.

2-2-2: محددات التحليل باستخدام النسب المالية

تعاني النسب المالية لدى استخدامها كأدوات للتحليل المالي قصوراً من زوايا متعددة تحد من فاعليتها، وتنقسم الانتقادات الموجهة لاستخدام النسب المالية في التحليل المالي إلى كل من الانتقادات الموجهة للقوائم المالية التي تشتق منها هذه النسب والانتقادات التي تتعلق بطبيعة النسبة ذاتها.

ويمكن حصر أهم مسببات القصور الناتجة عن طبيعة القوائم المالية في العوامل التالية:⁹²

1. تشتق النسب المالية من قوائم مالية معدة في لحظة زمنية معينة، وبذلك فإنها لا تعبر عن التغيرات التي طرأت على المنشأة خلال الفترة، مما يؤدي إلى صعوبة الاعتماد على هذه النسب للتنبؤ بالاتجاهات المستقبلية لأنشطة المنشأة.
2. تعد القوائم المالية اعتماداً على مجموعة من الأسس والمبادئ والفروض والتي تضيفي سمة التحكيمية على الأرقام الظاهرة في تلك القوائم، مما يفقد النسب المالية التي تشتق من تلك القوائم

⁹¹ إيمان، حابس، "دور التحليل المالي في منح القروض"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح - ورقلة، الجزائر، 2011، ص 76.

⁹² مطر، محمد، مرجع سبق ذكره، ص 77-78.

صفة الموضوعية، ففرض ثبات الوحدة النقدية مثلاً يجعل القوائم المالية المعدة في فترات تسودها معدلات تضخم مرتفعة مضللة في تعبيرها عن حقيقة أداء المنشأة، هذا ما يفقد النسب المالية المشتقة من تلك البيانات مدلولها وبالتالي مدى صلاحيتها كأداة لتقييم الأداء الحالي للمنشأة أو اتجاهاتها المستقبلية. كما أن فرض القياس النقدي يحصر البيانات التي تسجل في السجلات المحاسبية في نطاق الأنشطة التي يمكن تمثيلها في صورة نقدية، ذلك ما يجعل المعلومات الوصفية خارج نطاق هذا التسجيل علماً بأن هذه المعلومات يمكن أن تكون على قدر كبير من الأهمية للمحلل المالي.

3. استخدام بدائل متعددة من أساليب القياس والإفصاح عند إعداد القوائم المالية، مما يجعل النسب المالية التي تشتق من القوائم المالية غير قابلة للمقارنة بسبب تعدد أساليب قياس الأحداث الاقتصادية. لذا فإنه عندما يتم استخدام النسب المالية كأداة للتحليل والمقارنة فإن على المحلل التأكد من أن السياسات المحاسبية المستخدمة في إعداد القوائم المالية غير مختلفة فيما بينها، ويقصد بالسياسات هنا سياسة المخزون السلعي والتصرف به، سياسة الاهتلاك، وسياسة تقييم الأصول الثابتة، سياسة معالجة مصاريف البحث والتطوير... الخ، وعند وجود مثل هذه الاختلافات فإن عملية المقارنة تصبح غير صحيحة ولا جدوى منها.⁹³

أما بالنسبة للانتقادات التي تتعلق بطبيعة النسب فإن أهمها:⁹⁴

1. النسب المالية لا تظهر التغيرات التي تحدث على مر السنوات، فالنسبة المالية ليس لها أي دلالة مالم تقارن بمثلاتها في السنوات السابقة (المعايير التاريخية) أو معايير القطاع الذي تنتمي له (المعايير الصناعية) أو المعايير المخططة والمستهدفة.

2. النسب المالية مرتبطة بعوامل شخصية، تتعلق بمدى فهم المحلل للبيانات واستخراج النسب المالية المناسبة للقرارات المتخذة، والقدرة على الحصول على المزيد من المعلومات من مصادر أخرى. وبالرغم من وجود هذه المحددات والانتقادات في النسب المالية، فإن ذلك لا يعني عدم جدوى استخدام النسب المالية، فقد كشفت العديد من الأبحاث التطبيقية أهمية المعلومات والمؤشرات التي توفرها

⁹³ الراوي، خالد، سعادة، يوسف، مرجع سبق ذكره، ص 58.

⁹⁴ زرمان، كريم، "التوقع بخطر قرض البنك التجاري باستخدام نموذج ذي متغيرات كمية"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بسكرة، الجزائر، 2008، ص 55.

النسب المالية، ويبقى الهدف من هذه الانتقادات هو لفت انتباه المحللين ومتخذي قرار منح الائتمان إلى نقاط الضعف فيها، والحذر عند القيام بالتحليل وتفسير نتائجه.⁹⁵

2-2-3: مجموعات النسب المالية

نظراً لوجود نسب كبيرة جداً فإنه سيتم التركيز على النسب المالية المهمة والتي تخدم عملية التحليل الائتماني في المصارف.

أولاً: مجموعة نسب السيولة

تقيس نسب السيولة قدرة الشركة على الوفاء بما يترتب عليها من مسؤوليات مالية قصيرة الأجل، وذلك من خلال تحويل موجوداتها قصيرة الأجل إلى سيولة نقدية.⁹⁶

تعد نسب السيولة من أهم الأمور التي تهتم إدارة الائتمان بتحليلها، وتستخدم إدارة الائتمان نسب السيولة للحكم على الملاءة المالية للعميل، وقدرته على تسديد ما عليه من التزامات في تاريخ استحقاقها، إذ إن نقص السيولة ربما تكون العامل الحاسم في دفع الشركة نحو الإفلاس، لذلك فإن مراقبة هذه النسب يفترض أن يأخذ الأسبقية الأولى عند تحليل الملاءة المالية للعميل.

ومن أهم النسب المستخدمة للحكم على السيولة هي:

1. معدل أو نسبة التداول:

تظهر هذه النسبة عدد مرات تغطية الأصول المتداولة للالتزامات المتداولة، فهي تقيس قدرة المنشأة على أداء التزاماتها قصيرة الأجل.

$$\text{نسبة التداول} = \frac{\text{الأصول المتداولة}}{\text{الالتزامات المتداولة}}$$

وبشكل عام فإن هذه النسبة تعتبر مقبولة من قبل المحلل الائتماني أو إدارة الائتمان في حال كانت تساوي 1:2، وكلما زادت النسبة عن 1:2 أصبح الوضع الائتماني للعميل أفضل وتزداد الثقة من قبل إدارة الائتمان بقدرة العميل على السداد، وكلما قلت النسبة عن 1:2 تقل الثقة بالوضع الائتماني للعميل وتتنخفض احتمالات حصوله على الائتمان.⁹⁷

يؤخذ على هذه النسبة كمقياس للسيولة اهتمامها بالكم دون اهتمامها بالكيف، أي بقيمة الموجودات المتداولة ومدى تغطيتها للمطلوبات المتداولة، بغض النظر عن نوعية الموجودات المتداولة وقابليتها

⁹⁵ عقل، مفلح، مرجع سبق ذكره، ص 309-310.

⁹⁶ Sathye, Milind; and others, "credit analysis & lending management", Op.Cit, p 51.

⁹⁷ عقل، مفلح، مرجع سبق ذكره، ص 314.

للتحول إلى نقد، لذا فإن الحصول على هذه النسبة 1:2 أو أعلى منها لا يعكس بالضرورة أن وضع السيولة جيدة لدى العميل، فلا بد من دراسة هيكلية الموجودات المتداولة ونسبتها من إجمالي الموجودات، وكذلك دراسة الالتزامات المتداولة ومواعيد سدادها.⁹⁸

2. نسبة السيولة السريعة:

تقيس هذه النسبة قدرة الأصول المتداولة سهلة التحويل إلى سيولة على سداد الالتزامات قصيرة الأجل. ويعتبر المخزون في أغلب الأحيان العنصر الأكثر صعوبة في التحويل إلى سيولة نقدية، لأن تحويله إلى نقدية بسرعة لا يمكن دون تكبد خسائر.⁹⁹

نسبة السيولة السريعة = (الأصول المتداولة - الأصول صعبة التحويل إلى نقدية) / الالتزامات المتداولة

تعتبر هذه النسبة مقبولة من إدارة الائتمان إذا كانت 1:1 وكلما زادت هذه النسبة زادت الثقة بقدرة العميل على السداد وأمكن منحه الائتمان.

3. صافي رأس المال العامل:

يعرف صافي رأس المال العامل بأنه الفرق بين الموجودات المتداولة والمطلوبات المتداولة، لهذا فهو ليس نسبة مالية كبقية النسب الأخرى، بل هو عبارة عن مفهوم كمي يعبر عن مدى زيادة الموجودات المتداولة على المطلوبات المتداولة، وتعتبر هذه الزيادة هامش الأمان متاح للديون القصيرة الأجل.¹⁰⁰

صافي رأس المال العامل = الموجودات المتداولة - المطلوبات المتداولة

ولا يوجد قيمة نمطية لصافي رأس المال العامل وإنما يتم ذلك من خلال المقارنة مع السنوات السابقة أو مع القطاع الذي تنتمي إليه المنشأة.

4. نسبة التغطية النقدية للاحتياجات اليومية:

تقيس هذه النسبة الفترة الزمنية التي تستطيع فيها المنشأة الاستمرار بعملياتها اعتماداً على السيولة الموجودة لديها، وتقاس هذه النسبة بالمعادلة التالية:¹⁰¹

⁹⁸ ملحم، مطيع، "دور القوائم المالية في اتخاذ قرار منح الائتمان (دراسة تطبيقية في المصرف الصناعي)"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة دمشق، دمشق، 2010، ص 53.

⁹⁹ Brigham, Eugene, Ehrhardt, Michael, "Financial management theory and practice", South Western, 12th edition, 2008, p126.

¹⁰⁰ عقل، مفلح، مرجع سبق ذكره، ص 315.

¹⁰¹ نفس المرجع السابق، ص 316.

نسبة التغطية النقدية للاحتياجات اليومية = الموجودات المتداولة - المخزون / المعدل اليومي لتكاليف العمليات

ويقصد بتكاليف العمليات تكلفة المبيعات والمصاريف الإدارية والعمومية مطروحاً منها الاستهلاك والمصاريف غير النقدية.

ثانياً: مجموعة نسب المديونية (الرفع المالي)

تقيس هذه النسب مدى اعتماد المنشأة على الأموال المقترضة في تمويل احتياجاتها، والأعباء المرتبطة بالفوائد واجبة الدفع عن الأموال المقترضة والمخاطر المرتبطة بها، وتعرف هذه النسب بمؤشرات القدرة على الوفاء بالديون فإذا كانت نسب السيولة تقيس قدرة المنشأة على سداد الالتزامات قصيرة الأجل، فإن نسب المديونية تقيس قدرة المنشأة على سداد كافة الديون عندما يحين موعد استحقاقها سواء أكانت هذه الديون طويلة أو قصيرة الأجل، وبوجه عام تركز نسب المديونية على قياس مقدرة المنشأة على سداد الديون طويلة الأجل في تاريخ استحقاقها.¹⁰²

ويهتم محللو الائتمان والمقرضون بهذه النسب لأنها تعبر عن درجة الخطر في الهيكل التمويلي للمنشأة ومدى الأمان المتاح من خلال التركيبة المالية القائمة وبالتالي تحديد إمكانية تزويدها بقروض إضافية.

ويمكن استعراض أهم نسب المديونية أو الرفع المالي:

1. نسبة إجمالي الديون إلى إجمالي الأصول:

تقيس هذه النسبة مدى مساهمة الدائنين والمقرضين في تمويل أصول المنشأة، وبالتالي درجة الأمان الذي يتمتع به هؤلاء الدائنين أو المقرضين، ويقصد بإجمالي الديون كافة الأموال التي حصلت عليها المنشأة من الغير وتتمثل في القروض القصيرة والطويلة الأجل، ويتم قياس هذه النسبة بالمعادلة التالية:

نسبة الديون إلى إجمالي الأصول = مجموع الديون (القصيرة والطويلة الأجل) / مجموع الأصول

ويفضل لأغراض منح الائتمان أن تكون هذه النسبة منخفضة، لأن انخفاض النسبة يعني انخفاض المخاطر التي يتعرض لها المصرف وبالتالي إتاحة هامش أمان أفضل للمصرف.

¹⁰² لطفي، أمين، "التحليل المالي لأغراض تقييم ومراجعة الأداء والاستثمار في البورصة"، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2007، ص347.

2. نسبة إجمالي الديون إلى حقوق الملكية:

تعبر حقوق الملكية عن الأموال المقدمة من المالك أو المساهمين وهي تمثل الضمان الذي تعتمد عليه إدارة الائتمان عند اتخاذ قرار منح الائتمان. وتشير هذه النسبة إلى التوازن بين التمويل المقدم من الدائنين مع التمويل المقدم من قبل أصحاب المنشأة، ويتم قياس هذه النسبة بالمعادلة التالية:

نسبة الديون إلى حقوق الملكية = مجموع الديون (القصيرة والطويلة الأجل) / مجموع حقوق الملكية

بقدر ما تكون هذه النسبة منخفضة يعتبر وضع المنشأة ايجابياً وبالتالي زيادة قدرة المنشأة على الاقتراض، أما إذا كانت هذه النسبة أكبر من الواحد يعتبر ذلك مؤشر سلبي لأنه يفقد المنشأة استقلالها المالي ويضعف ضمانات الدائنين في تحصيل ديونهم.¹⁰³

3. درجة الرافعة المالية:

يقصد بدرجة الرافعة المالية مدى اعتماد المنشأة في تمويل أصولها على مصادر التمويل ذات الدخل الثابت (سواء كانت قروضاً، أم سندات، أم أسهم ممتازة) مما يؤثر على الأرباح التي يحصل عليها الملاك كما يؤثر على درجة المخاطرة التي يتعرضون لها.¹⁰⁴

درجة الرافعة المالية = ربح التشغيل قبل الفوائد والضرائب / صافي الربح قبل الضرائب

كلما ارتفعت درجة الرافعة المالية ازدادت درجة المخاطرة لدى المنشأة لأن الرفع التمويلي مرتبط بهيكل تمويل المنشأة، فكلما ازداد اعتماد المنشأة على المصادر الخارجية في التمويل تزداد درجة الرافعة المالية. لذا فإن إدارة الائتمان تهتم بقياس درجة الرافعة المالية عند اتخاذ قرار منح الائتمان.

4. نسبة هيكل رأس المال:

تبين هذه النسبة الأهمية النسبية للديون طويلة الأجل بالنسبة لمصادر التمويل طويلة الأجل والتي تتضمن إضافة إلى حقوق الملكية الديون طويلة الأجل، ويتم قياس هذه النسبة بالمعادلة التالية:¹⁰⁵

نسبة هيكل رأس المال = الديون طويلة الأجل / مجموع هيكل رأس المال

¹⁰³ اسماعيل، اسماعيل، وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 57.

¹⁰⁴ هندي، منير، "الفكر الحديث في الاستثمار"، منشأة المعارف للنشر، الاسكندرية، 2004، ص 528.

¹⁰⁵ الزبيدي، حمزة، "إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني"، مرجع سبق ذكره، ص 284.

تعد هذه النسبة من النسب الهامة التي تعتمد عليها إدارة الائتمان عند اتخاذ قرار منح الائتمان للعميل، حيث أن ارتفاع هذه النسبة عامل سلبي يدل على ارتفاع المخاطر بسبب زيادة اعتماد العميل على القروض في التمويل.

5. عدد مرات تغطية الفوائد:

تشير هذه النسبة إلى مدى قدرة المنشأة على تغطية فوائد الديون من الأرباح التي تحققها، وتهتم إدارة الائتمان بهذه النسبة عند اتخاذ قرار منح الائتمان للعميل لأن عدم قدرة العميل على دفع الفوائد من الأرباح يعني عدم القدرة على سداد الائتمان في حال منحه، ويتم قياس هذه النسبة بالمعادلة التالية:¹⁰⁶

$$\text{عدد مرات تغطية الفوائد} = \frac{\text{الأرباح قبل الفوائد والضرائب}}{\text{الفوائد المستحقة على الديون}}$$

لا يوجد معيار ثابت لهذه النسبة، ولكن ينبغي ألا تقل هذه النسبة عن 1:2 حتى لا تتعرض المنشأة لأي مشاكل مالية.

يعاب على هذه النسبة استخدامها لصافي الربح قبل الفوائد والضرائب في حساب النسبة، دون أخذ التدفق النقدي الفعلي المتاح لتسديد هذه الفوائد.

6. نسبة خدمة الديون طويلة الأجل:

تقيس هذه النسبة مدى قدرة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية على مواجهة أقساط القروض طويلة الأجل والمستحقة خلال الفترة المالية القادمة، ويتم قياس هذه النسبة بالمعادلة التالية:¹⁰⁷

$$\text{نسبة خدمة الديون طويلة الأجل} = \frac{\text{التدفقات النقدية التشغيلية}}{\text{الجزء المستحق من الديون طويلة الأجل}}$$

وتكتسب هذه النسبة أهميتها من كون النقد المتحقق من العمليات التشغيلية للمنشأة يعتبر المصدر الرئيسي للوفاء بالتزاماتها.

ثالثاً: مجموعة نسب الربحية

يعد تحقيق أعلى معدل للربحية أبرز الأهداف التي تسعى المنشأة لتحقيقها، وتعتبر الربحية المحصلة النهائية للعمليات والقرارات المرتبطة بجميع نواحي نشاط المنشأة، وتقيس نسب الربحية درجة الكفاءة التي اتصف بها إنجاز العمليات التي قامت بها المنشأة خلال فترة زمنية معينة.¹⁰⁸

¹⁰⁶ Sathye, Milind; and others, "credit analysis & lending management", Op.Cit, p 58.

¹⁰⁷ عقل، مفلح، مرجع سبق ذكره، ص 335-336.

يلقى مؤشر الربحية اهتماماً متزايداً من قبل المستثمرين والإدارة والمقرضين، فالمستثمرون يتطلعون إلى الفرص المربحة لتوجيه أموالهم إليها، والإدارة تستطيع التحقق من نجاح سياساتها، والمقرضون يشعرون بالأمان عند إقراض المنشآت التي تحقق الأرباح، فكلما زادت أرباحها يعني أنها في وضع مالي جيد وتزيد قدرتها في الحصول على الائتمان.

ومن أهم نسب الربحية ما يلي:

1. هامش صافي الربح التشغيلي (ربح النشاط):

تقيس هذه النسبة قدرة الوحدة الواحدة من المبيعات على توليد الربح قبل حسم الفوائد والضرائب، ويتم قياس هذه النسبة بالمعادلة التالية:

$$\text{هامش ربح النشاط} = \text{صافي ربح التشغيل قبل الفوائد والضرائب} / \text{صافي المبيعات}$$

كلما ارتفعت هذه النسبة اعتبر ذلك مؤشراً إيجابياً فارتفاع هذه النسبة يعني قدرة العميل على تحقيق الأرباح ويعني نجاح وكفاءة سياسته التشغيلية وبالتالي القدرة على سداد الائتمان الممنوح له. لكن يعاب على هذه النسبة أنها لا تأخذ بعين الاعتبار قيمة الاستثمار اللازم لتوليد المبيعات والدخل.¹⁰⁹ ومن المهم عند دراسة مبيعات وإيرادات العميل أن يأخذ المحلل الائتماني بعين الاعتبار كلاً من معايير الاعتراف بالإيراد، شروط البيع والائتمان، مسموحات ومردودات المبيعات والخصومات الممنوحة، والمركز التنافسي للعميل في السوق، بالإضافة لذلك فإنه يجب تحليل نوعية الأرباح التي حققها العميل للتأكد من أنها تعكس الأداء الفعلي وليست نتيجة استغلال مزايا السياسات والإجراءات المحاسبية البديلة.¹¹⁰

2. معدل العائد على الاستثمار (العائد على إجمالي الأصول):

تعتبر هذه النسبة من أهم النسب التي تهتم بها إدارة الائتمان حيث تقيس هذه النسبة مدى كفاءة العميل في تحقيق الأرباح من الموارد المتاحة، ويتم قياس هذه النسبة بالمعادلة التالية:¹¹¹

$$\text{معدل العائد على الاستثمار} = \text{صافي الربح قبل الضرائب} / \text{متوسط إجمالي الأصول}$$

¹⁰⁸ اسماعيل، اسماعيل، وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 62.

¹⁰⁹ Nikolai, Loren; and others, "Intermediate Accounting", South Western, 11th edition, 2010, p281.

¹¹⁰ انجرو، إيمان، مرجع سبق ذكره، ص 85.

¹¹¹ Nikolai, Loren; and others, "Intermediate Accounting", Op.Cit, p281.

إن ارتفاع هذه النسبة يعني كفاءة العمل في تشغيل أصوله وحسن استغلاله للأموال المستثمرة.

3. معدل العائد على حقوق الملكية:

تشير هذه النسبة إلى مقدار الربح لكل وحدة نقدية مستثمرة من العمل (المساهمين)، ويتم قياس هذه النسبة بالمعادلة التالية:

$$\text{معدل العائد على حقوق الملكية} = \text{صافي الربح قبل الضرائب} / \text{متوسط حقوق الملكية}$$

يشير ارتفاع هذه النسبة إلى حسن استخدام واستثمار الأموال التي دفعها العميل (المساهمون) لتمويل المشروع.

رابعاً: مجموعة نسب النشاط (نسب معدلات الدوران)

تستخدم نسب النشاط لتقييم مدى نجاح إدارة المنشأة في إدارة الأصول والالتزامات، أي أنها تقيس مدى كفاءتها في استخدام الموارد المتاحة للمنشأة في اقتناء الأصول ومن ثم قدرتها في الاستخدام الأمثل لهذه الأصول، وقبل استعراض أهم نسب النشاط لابد من عرض مراحل الدورة التشغيلية للمنشأة وهي على النحو التالي:¹¹²

- المرحلة الأولى: مرحلة شراء المواد الأولية التي تدخل في عملية التصنيع والتي إما أن تسدد نقداً أو بالآجل على شكل ذمم دائنة للموردين.
- المرحلة الثانية: البدء في مرحلة التصنيع وتكوين المنتج النهائي.
- المرحلة الثالثة: مرحلة التخزين في مستودعات المنشأة استعداداً لعملية البيع.
- المرحلة الرابعة: مرحلة بيع المنتج النهائي إما نقداً أو بالآجل على شكل ذمم مدينة.
- المرحلة الخامسة: مرحلة تحصيل الذمم المدينة وتحقيق القيمة المضافة من الدورة التشغيلية وبالتالي إعادة النقد إلى تلك الدورة.

إن المدة التي تقع بين تسديد قيمة الذمم الدائنة وتخزين منتجات المنشأة وما بين تحصيل الذمم المدينة تمثل "الفجوة التمويلية للمنشأة" والتي على أساسها يتم اللجوء إلى التمويل الخارجي أو المصرفي. الفجوة التمويلية بالأيام = فترة تحصيل الذمم المدينة + فترة التخزين - فترة سداد الذمم الدائنة فيما يلي أهم نسب النشاط:

¹¹² يعقوب، لما، "التحليل الائتماني للشركات الكبرى"، معهد الدراسات المصرفية، عمان، 2013، ص 27-28.

1. معدل دوران المخزون:

يقصد بمعدل دوران المخزون عدد المرات التي يتم فيها بيع المخزون خلال السنة، لذا تظهر هذه النسبة سرعة حركة المخزون، أي سرعة تحويل المخزون إلى مبيعات، وكلما ارتفعت هذه النسبة كان ذلك مؤشراً على كفاءة المنشأة في إدارة المخزون، وتحسب هذه النسبة كما يلي:¹¹³

$$\text{معدل دوران المخزون} = \text{تكلفة المبيعات} / \text{متوسط المخزون}$$

يعتبر هذا المعدل مؤشر لإدارة الائتمان لقياس مدى قدرة العميل على تسهيل ما يمتلكه من مخزون وتحويله إلى نقد بما يضمن سداد الالتزامات الائتمانية، وبالتالي كلما زادت هذه النسبة زادت قدرة العميل على سداد الائتمان.¹¹⁴

وللحصول على متوسط فترة التخزين بالأيام وهي المدة التي يبقى بها المخزون قائماً لحين بيعه، فإنه يتم قسمة 360 يوم على معدل دوران المخزون

$$\text{متوسط فترة التخزين} = 360 / \text{معدل دوران المخزون}$$

كلما زادت فترة التخزين دل ذلك على ضعف السيولة لدى المنشأة وانخفاض قدرتها على الوفاء بالتزاماتها.

2. معدل دوران الذمم المدينة:

تقيس هذه النسبة السرعة التي تتمكن فيها المنشأة من تحصيل حساباتها المدينة وتعكس مدى ملائمة سياسة البيع بالأجل وسياسة التحصيل، وتحسب هذه النسبة كما يلي:

$$\text{معدل دوران الذمم المدينة} = \text{صافي المبيعات الآجلة} / \text{متوسط رصيد الذمم المدينة}$$

وتصبح هذه النسبة ذات دلالة أكبر من خلال حساب متوسط فترة التحصيل (فترة الائتمان الممنوحة للمدينين) كما يلي:

$$\text{متوسط فترة التحصيل} = 360 / \text{معدل دوران الذمم المدينة}$$

¹¹³ Monea, Mirela, "Financial ratio_reveal how a business is doing", Annals of the University of Petrosani, Economics, Romania, 2009, p 141.

¹¹⁴ الكلوت، خالد، "مدى اعتماد المصارف التجارية على التحليل المالي في ترشيد القرار الائتماني"، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2005، ص 43.

كلما انخفضت فترة التحصيل دل ذلك على كفاءة أكبر في استخدام الموارد المالية للمنشأة، ويؤشر ذلك إلى أن المنشأة تحصل ديونها بسرعة وهو ما يحسن سيولة المنشأة.

3. معدل دوران الذمم الدائنة:

تظهر هذه النسبة معدل دوران الموردين، وتحسب كما يلي:

$$\text{معدل دوران الذمم الدائنة} = \text{صافي المشتريات الآجلة} / \text{متوسط الموردين}$$

وتصبح هذه النسبة ذات دلالة أكبر من خلال حساب متوسط فترة التسديد (فترة الائتمان) وهي فترة السماح الممنوحة من قبل الموردين والدائنين إلى المنشأة للتسديد¹¹⁵، وتحسب هذه النسبة كما يلي:

$$\text{متوسط فترة الائتمان} = 360 / \text{معدل دوران الذمم الدائنة}$$

كلما ارتفعت هذه النسبة (فترة الائتمان) وبشكل يتوافق مع تحصيل الذمم المدينة وبقاء المخزون في المستودعات كلما انخفضت الفجوة التمويلية لدى المنشأة، ودل ذلك على تخفيض الضغوطات التي تواجهها المنشأة من جانب السيولة.

4. معدل دوران إجمالي الأصول:

يقيس هذا المعدل مدى كفاءة إدارة المنشأة في توليد المبيعات من استثمار الأصول، ويعتبر مؤشراً للحكم على كفاءة الإدارة في الاستفادة من هذه الأصول ويحسب هذا المعدل كما يلي:¹¹⁶

$$\text{معدل دوران الأصول} = \text{صافي المبيعات} / \text{إجمالي الأصول}$$

كلما ارتفع هذا المعدل دل ذلك على كفاءة المنشأة (العميل طالب الائتمان) في إدارة وتوظيف أصوله في توليد المبيعات، إلا أنه قد يدل ذلك أيضاً على نقص الاستثمار في الأصول أو استغلال هذه الأصول بالعمل على عدة ورديات.

5. معدل دوران الأصول الثابتة:

يعكس هذا المعدل مدى استخدام المنشأة للأصول الثابتة (المعدات، الآلات، المباني، الأراضي) ويعتبر مؤشراً للحكم على كفاءة إدارة المنشأة في الاستفادة من هذه الأصول، ويحسب هذا المعدل كما يلي:¹¹⁷

¹¹⁵ اسماعيل، اسماعيل، وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 78.

¹¹⁶ عقل، مفلح، مرجع سبق ذكره، ص 324-325.

معدل دوران الأصول الثابتة = صافي المبيعات / صافي الأصول الثابتة

6. معدل دوران الأصول المتداولة:

يعكس هذا المعدل مدى كفاءة الإدارة في استغلال مواردها المالية المتاحة في الأصول المتداولة وكذلك الأمر مساهمة هذه الأصول في المبيعات المحققة، ويحسب هذا المعدل كما يلي:

معدل دوران رأس المال العامل = صافي المبيعات / صافي الأصول المتداولة

كلما ارتفع هذا المعدل كلما زادت قدرة المنشأة على مواجهة الأعباء المالية، وتكون لدى المنشأة جاذبية وثقة تدفع المتعاملين معها إلى منحها شروط أفضل في الحصول على أي تمويل تحتاج إليه.¹¹⁸

خامساً: مجموعة نسب السوق (نسب التقييم)

تستخدم نسب السوق في تقييم مركز العميل في السوق المالي أي القيمة السوقية لمنشأة العميل والتي تنعكس على قيمة سهم العميل في السوق، لذا فإن نسب السوق تمكن إدارة الائتمان من تعزيز قناعاتها تجاه الموقف المالي للعميل وبيان مدى قدرته على الاستمرار في المستقبل حيث أن ارتفاع قيمة أسهم العميل تعزز الضمان بقدرة العميل على الوفاء بالتزاماته، ومن أهم هذه النسب:

1. ربحية السهم العادي:

تبين هذه النسبة مقدار الأرباح المتاحة لحملة الأسهم العادية، وتحسب ربحية السهم العادي الواحد كما يلي:¹¹⁹

ربحية السهم العادي = صافي الربح بعد الضريبة / المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية المتداولة خلال الفترة

تهتم إدارة الائتمان بربحية السهم عند اتخاذ قرار منح الائتمان فكلما ارتفعت ربحية السهم الواحد زادت الطمأنينة بقدرة العميل على سداد الائتمان الممنوح.

¹¹⁷ التميمي، أرشيد، النعيمي، عدنان، "التحليل والتخطيط المالي اتجاهات معاصرة"، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص 96.

¹¹⁸ لطفي، أمين، مرجع سبق ذكره، ص 344.

¹¹⁹ قاسم، عبد الرزاق؛ العلي، أحمد؛ قصوة، رغيد، مرجع سبق ذكره، ص 88.

2. نسبة القيمة السوقية للسهم إلى القيمة الدفترية:

تقيس هذه النسبة مدى الزيادة أو الانخفاض في القيمة الدفترية للسهم مقارنةً بقيمته السوقية، وتحسب كما يلي:

$$\text{نسبة القيمة السوقية إلى الدفترية} = \frac{\text{السعر السوقي للسهم}}{\text{القيمة الدفترية للسهم}}$$

يعتبر ارتفاع هذه النسبة مؤشر على قوة منشأة العميل لأنه يدل على وضع جيد لأسهمه في السوق المالي، مما يعزز قدرته في الحصول على الائتمان. يتم حساب القيمة الدفترية للسهم من خلال قسمة إجمالي حقوق الملكية لحملة الأسهم العادية على عدد الأسهم العادية

$$\text{القيمة الدفترية للسهم} = \frac{\text{إجمالي حقوق الملكية لحملة الأسهم}}{\text{عدد الأسهم}}$$

سادساً: النسب المشتقة من قائمة التدفقات النقدية

يكتسب تحليل التدفقات النقدية أهمية كبيرة ودور هام في اتخاذ القرارات المالية بوجه عام وقرارات الائتمان بشكل خاص، حيث تعتبر قائمة التدفقات النقدية والمؤشرات التي يمكن استخلاصها منها مصدراً هاماً للمعلومات بالنسبة لمحلل الائتمان تضاف إلى المعلومات المكتسبة من تحليل النسب المالية التقليدية، لذا تعد قائمة التدفقات النقدية أساسية عند التحليل الائتماني لموقف المنشأة المقترضة سواء من ناحية السيولة أو من ناحية الربحية.¹²⁰

توفر قائمة التدفقات النقدية معلومات لا تظهرها قائمة الدخل وقائمة المركز المالي. فتعد هذه القائمة بمثابة صلة الوصل بين هاتين القائمتين. كما أنها توفر معلومات ملائمة ومفيدة لتحديد نقاط القوة والضعف في نشاط المنشأة المقترضة وتقييم جودة أو نوعية أرباح المنشأة، وتقييم السيولة وسياسات التمويل والتنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية.

توجد العديد من المؤشرات والنسب المالية التي يمكن استخراجها من قائمة التدفقات النقدية بغرض اتخاذ قرار منح الائتمان، ويمكن تحديد أهم النسب والمؤشرات التي يمكن اشتقاقها من قائمة التدفقات النقدية وفقاً للمعلومات التي توفرها بما يلي:¹²¹

¹²⁰ Friedlob, George, Schleifer, Lydia, "Essentials of Financial Analysis", John Wiley & Sons, 2003, p153.

¹²¹ مطر، محمد، مرجع سبق ذكره، ص 161.

أ. النسب المستخدمة في تقييم جودة أو نوعية الأرباح

يتم تحديد صافي الدخل على أساس الاستحقاق وبالتالي فإن تحقيق المنشأة لرقم مرتفع من صافي الدخل لا يعني بالضرورة تحقيق تدفق نقدي مرتفع والعكس بالعكس، فمثلاً تشير التدفقات النقدية السالبة من الأنشطة التشغيلية والمرافقة لوجود صافي ربح على الحكم على أن هذا الربح من نوعية رديئة، ولكن يمكن التمييز بين صافي الدخل وصافي التدفق النقدي من خلال ما توفره قائمة التدفقات النقدية من معلومات، ومن أهم النسب التي يمكن اشتقاقها من قائمة التدفقات النقدية في تقييم جودة الأرباح هي:

1. مؤشر النشاط التشغيلي:

تعكس هذه النسبة في جانب منها نتائج الأنشطة التشغيلية وفقاً للأساس الاستحقاق، في حين تعكس في الجانب الآخر نتائج الأنشطة التشغيلية وفقاً للأساس النقدي¹²²، ويتم تحديد هذه النسبة بالعلاقة التالية:

$$\text{مؤشر النشاط التشغيلي} = \text{صافي التدفقات النقدية التشغيلية} / \text{صافي الدخل قبل الفوائد والضرائب}$$

تبين هذه النسبة مدى قدرة الأنشطة التشغيلية لدى العميل على توليد التدفقات النقدية التشغيلية، وكلما ارتفعت هذه النسبة دل ذلك على جودة أرباح المنشأة.

2. نسبة التدفق النقدي التشغيلي: يتم تحديد هذه النسبة بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة التدفق النقدي التشغيلي} = \text{التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية} / \text{صافي المبيعات}$$

تعكس هذه النسبة مدى كفاءة سياسات الائتمان لدى العميل في تحصيل النقدية.

3. العائد على الأصول من التدفق النقدي التشغيلي:

توضح هذه النسبة مدى قدرة أصول المنشأة على توليد تدفقات نقدية تشغيلية، يتم تحديد هذه النسبة بالعلاقة التالية:

$$\text{العائد على الأصول من التدفق النقدي التشغيلي} = \text{صافي التدفق النقدي التشغيلي} / \text{مجموع الأصول}$$

كلما ارتفعت هذه النسبة دل ذلك على كفاءة العميل في استخدام أصوله.

¹²² شنوف، شعيب، "التحليل المالي الحديث طبقاً للمعايير الدولية للإبلاغ المالي"، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، 2012،

ب. النسب المستخدمة في تقييم السيولة

ترتبط قوة وضعف سيولة المنشأة بمدى توفر صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية، وإن أهم الأسئلة التي تجيب عليها قائمة التدفقات النقدية هي: من أين أتت النقدية؟ وكيف أنفقت؟ لذا فإن قائمة التدفقات النقدية توفر للمحلل الائتماني الكثير من المؤشرات ذات الدلالة بالنسبة لملاءة الشركة المقترضة وسيولتها، كما توفر مؤشرات عن سيولة المنشأة أكثر دلالة من النسبة التقليدية للسيولة.¹²³

ومن أهم النسب التي يمكن اشتقاقها من قائمة التدفقات النقدية في تقييم السيولة هي:

1. نسبة التدفق النقدي التشغيلي إلى الالتزامات المتداولة:

تعد هذه النسبة من النسب المهمة حيث تقيس هذه النسبة قدرة المنشأة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل باستخدام التدفقات النقدية المتولدة من العمليات التشغيلية للمنشأة، لذا تعد هذه النسبة مقياساً أكثر صرامة لسيولة المنشأة من مقاييس السيولة التقليدية، ويتم احتساب هذه النسبة بالمعادلة التالية:¹²⁴

نسبة التدفق النقدي التشغيلي إلى الالتزامات المتداولة = التدفقات النقدية التشغيلية / الالتزامات المتداولة

من مزايا هذه النسبة استخدامها للتدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية، حيث يعد التدفق النقدي التشغيلي مقياس أكثر دقة لربحية المنشأة من صافي الدخل، لأنه يقتطع فقط المصروفات النقدية الفعلية وبالتالي فإنه يعطي صورة أوضح عن قوة عمليات المنشأة. يعتبر ارتفاع هذه النسبة مؤشراً على انخفاض مستوى الخطر لدى المنشأة، وأن المنشأة تولد نقدية كافية من عملياتها لتغطية الالتزامات قصيرة الأجل. وعلى العكس من ذلك فإن انخفاض هذه النسبة يدل على مخاطر أعلى.

2. نسبة صافي التدفقات النقدية التشغيلية إلى الفوائد (عدد مرات تغطية الفوائد):

تشير هذه النسبة إلى قدرة الشركة على تسديد فوائد الديون من التدفقات النقدية التشغيلية، ويتم احتساب هذه النسبة بالمعادلة التالية:

نسبة صافي التدفقات النقدية التشغيلية إلى الفوائد = صافي التدفقات النقدية التشغيلية / الفوائد

¹²³ انجرو، إيمان، مرجع سبق ذكره، ص 85-86.

¹²⁴ D'Amato, Elio, **The top 15 financial ratios**, Australian shareholders Association, Lincoln indicators pty Ltd 2010, p 8 .

يمكن مقارنة هذه النسبة مع النسب التقليدية لعدد مرات تغطية الفوائد، ولكن يمكن القول أنَّ هذه النسبة أكثر فائدة وذات دلالة أعلى¹²⁵، وانخفاض هذه النسبة مؤشر سيئ وينبئ بمشاكل قد تواجهها الشركة في مجال السيولة اللازمة لدفع الفوائد المستحقة للديون.

3. نسبة كفاية التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية:

توضح هذه النسبة قدرة المنشأة على توليد تدفقات نقدية تشغيلية لتغطية التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة التشغيلية وللإنفاق الرأسمالي وسداد أقساط الديون طويلة الأجل، ويتم احتساب هذه النسبة بالمعادلة التالية:

نسبة كفاية التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية =

التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة التشغيلية / الاحتياجات النقدية الأساسية

ويقصد بالاحتياجات النقدية الأساسية ما يلي: التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة التشغيلية، مدفوعات أعباء الديون، الإنفاق الرأسمالي اللازم للمحافظة على الطاقة الإنتاجية، الديون المستحقة خلال العام. أخيراً يرى الباحث أن النسب المالية أداة هامة من أدوات التحليل المالي، تمكن إدارة الائتمان لدى المصارف من الحصول على معلومات مفيدة عن ربحية العميل ومركزه المالي وتوقع ما سيكون عليه في المستقبل والتنبؤ بقدرته على سداد الائتمان الممنوح له، ولكن بشرط الانتباه إلى ما يلي:

أ- الانتباه إلى مدلول كل نسبة من النسب المستخرجة وأن يتم تفسيرها بعناية شديدة ومقارنتها بنسب ومؤشرات معيارية أخرى، وتفسير التذبذبات والفروقات بين نسب المنشأة والنسب المعيارية.

ب- الانتباه والتيقظ إلى أثر بعض الإجراءات المحاسبية وتعدد البدائل المتوفرة في السياسات المحاسبية والتي تتيحها المعايير المحاسبية الدولية بالإضافة إلى أثر ظروف الأزمة الحالية في سورية وتأثيراتها على القوائم المالية للعميل مما ينعكس سلباً على مدلولية النسب المالية المستخرجة من هذه القوائم.

¹²⁵ Friedlob, George, Schleifer, Lydia, "Essentials of Financial Analysis", Op.Cit, p 157.

المبحث الثالث: العوامل المؤثرة على التحليل الائتماني في ظل الأزمة الحالية

فرضت الأزمة الحالية في سورية متغيرات كثيرة ألقت بظلالها على القطاع المصرفي، ونظراً لأهمية دور التحليل الائتماني كما أشرنا سابقاً في التعرف على واقع العميل المقترض وبالتالي الحد من مخاطر الائتمان الممنوح، فإن الباحث سيحاول التطرق إلى بعض انعكاسات الأزمة الحالية على التحليل الائتماني.

أولاً: أثر ارتفاع المستوى العام للأسعار في جدوى استخدام أدوات التحليل الائتماني المالي

أدت الأزمة الحالية إلى انخفاض القوة الشرائية لليرة السورية وارتفاع معدلات التضخم بشكل كبير مما أثر على مصداقية القوائم المالية والمعلومات المحاسبية المعدة وفقاً لمدخل التكلفة التاريخية - والذي يتطلب تسجيل جميع المعاملات بالقيمة الفعلية في تاريخ حدوثها حتى تعكس الأحداث المالية كما تمت بالفعل - ففي ظل التضخم المرتفع فإن المعلومات المحاسبية المعدة وفقاً لمدخل التكلفة التاريخية تفقد الكثير من خصائصها النوعية مثل خاصية الملائمة والعرض العادل، بحيث تصبح الأرقام الواردة في القوائم المالية غير معبرة عن القيم الحقيقية لعناصر تلك القوائم، حيث تظهر عناصر الأصول بأقل من قيمتها الحقيقية، كما أن صافي الدخل لا يعكس بدقة نتائج أعمال الشركة.

وبالتالي فإن القوائم المالية والتي يتم إعدادها وفق مبدأ التكلفة التاريخية في ظل الأزمة الحالية لا تعكس بشكل صحيح المركز المالي ونتائج الأعمال للمنشأة، وعليه فإن عدم احتساب أثر التضخم المرتفع على بنود القوائم المالية يؤدي إلى صعوبة استقراء وفهم الأرقام الواردة في هذه القوائم، وينتج أرقام لا يمكن المقارنة بينها ولا تساعد في تقييم الأداء وتحليل القوائم المالية، وبالتالي تكون غير صالحة للاعتماد عليها في التنبؤ واتخاذ قرارات مستقبلية.

ولا شك أن اتخاذ قرار منح الائتمان السليم يتطلب القيام بدراسة وتحليل للوضع المالي للعميل طالب الائتمان من خلال الاطلاع على البيانات المالية للعميل واستخراج المؤشرات المالية ذات الدلالة، وحتى تكون هذه المؤشرات ذات دلالة وتخدم عملية اتخاذ القرار، فإنه لا بد من أن تتصف المعلومات المحاسبية بالملائمة والموثوقية وأن تعرض بعدالة المركز المالي ونتائج الأداء المالي والتدفقات النقدية للعميل.

إن ارتفاع معدلات التضخم يؤدي لعدم تجانس البيانات المحاسبية التي تحتويها القوائم المالية عن فترات زمنية مختلفة، وبالتالي فإن هذه البيانات تكون غير صالحة للمقارنة والتنبؤ، ما لم يتم تعديلها وتصحيحها. فارتفاع سعر بيع وحدة المنتج الناتج عن التضخم سوف يؤدي إلى تضخيم إيرادات المبيعات،

وهو ما يؤثر بدوره على نتائج التحليل المالي الذي يستخدم أسلوب المقارنات كأساس لتقييم أداء العملاء المقترضين، حيث أن ارتفاع رقم المبيعات يعود لسبب واحد فقط وهو ارتفاع المستوى العام للأسعار وليس نتيجة لتحسن أداء العميل. وهو ما يؤدي في النهاية إلى تضليل المحلل الائتماني وبالتالي التأثير على القرار الائتماني.¹²⁶

وكذلك فإن الالتزام بمدخل التكلفة التاريخية في ظل الارتفاع في المستوى العام للأسعار يؤدي إلى تشويه الدخل والإفصاح عنه في البيانات المالية بصورة مبالغ فيها وذلك بسبب مقارنة إيرادات بأسعار حديثة مرتفعة نسبياً مع مصاريف بأسعار قديمة منخفضة وهو ما يؤثر على احتساب النسب المالية المتعلقة بالربحية وبالتالي التأثير على قرارات محلي الائتمان. وفيما يلي عرض لتأثير التضخم المرتفع على بعض النسب المالية المستخدمة في التحليل الائتماني للعميل المقترض:

1. نسب السيولة: توفر نسب السيولة مؤشرات هامة عن ملاءة العميل وقدرته على الوفاء بالتزاماته قصيرة الأجل، وذلك من خلال تحويل موجوداته قصيرة الأجل إلى سيولة نقدية، ولكن في فترات التضخم المرتفع فإنه لا يمكن الاعتماد على نسبة التداول في تقييم سيولة العميل لأن عنصر المخزون المسجل في البيانات المالية بتكلفته التاريخية يعتبر أحد مكونات هذه النسبة.

2. نسب معدلات الدوران (نسب النشاط): توفر نسب معدلات الدوران مؤشرات هامة عن مدى نجاح العميل في إدارة أصوله والتزاماته، وكفاءته في استخدام الموارد المتاحة. إن الالتزام بتطبيق مدخل التكلفة التاريخية في ظل التضخم المرتفع خلال الأزمة الحالية يؤدي إلى إظهار معظم العناصر في قائمة الدخل وقائمة المركز المالي بتكلفتها التاريخية التي تختلف إلى حد كبير عن قيمتها الحقيقية وبالتالي التأثير على احتساب نسب معدلات الدوران. وبالتالي فإن استخراج نسب معدلات الدوران من البيانات المالية المعدة وفقاً لمدخل التكلفة التاريخية يجعل من هذه النسب غير صالحة لتقويم كفاءة العميل المقترض في استخدام موارده المتاحة وبالتالي تضليل محلل الائتمان لدى اتخاذ قرار منح الائتمان.

3. نسب الربحية: يلقي مؤشر الربحية اهتماماً كبيراً من المقرضين في تقييم كفاءة وفعالية المنشأة على توليد الأرباح الكافية لسداد الالتزامات، فالمصارف تشعر بالأمان عند إقراض المنشآت

¹²⁶ صيام، وليد، "مدى إدراك محلي الائتمان لمخاطر إجراءات المحاسبة الخلاقة وقدرتهم على إدارتها في البنوك التجارية الأردنية"، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الدولي السنوي السابع، جامعة الزيتونة الأردنية، عمان، 2007.

التي تحقق الأرباح، فكلما زادت أرباحها يعني أنها في وضع مالي جيد وتزيد قدرتها في الحصول على الائتمان، ولكن في ظل التضخم المرتفع خلال الأزمة الحالية نجد أن الأرباح المفصح عنها في قائمة الدخل قد لا تعبر عن النتيجة الحقيقية لأعمال المنشأة، فصافي الربح في ظل التضخم المرتفع قد يتضمن في جزء منه أرباح صورية (غير حقيقية). وبالتالي تبدو الشركات التي تمتلك أصول قديمة ذات ربحية أعلى من الشركات التي تمتلك أصول جديدة وهنا تظهر صعوبة المقارنة بين الشركات.

إن فشل القوائم المالية المعدة على أساس مدخل التكلفة التاريخية في إظهار أثر التضخم على صافي الربح قد يؤدي إلى اتخاذ قرارات ائتمانية خاطئة وغير سليمة بسبب اعتمادها على قوائم مالية مضللة.

4. نسب الرفع المالي (نسب المديونية): تساعد نسب الرفع المالي المصارف في التعرف على درجة الخطر في الهيكل التمويلي للعميل المقترض، ومن أهم نسب الرفع المالي نسبة إجمالي الديون إلى إجمالي الأصول ونسبة إجمالي الديون إلى إجمالي حقوق الملكية، ولكن في ظل الأزمة الحالية ومع ارتفاع معدلات التضخم بشكل كبير فإن كلتا النسبتين ستكون مضللة في حال كانت البيانات المالية معدة وفقاً لمدخل التكلفة التاريخية، وبالتالي فإن أي قرار ائتماني يبنى على نتيجة هاتين النسبتين سيأتي بشكل كبير بالرفض.

يرى الباحث أن القوائم المالية المعدة وفق مبدأ التكلفة التاريخية قاصرة عن إمداد المصرف بمعلومات تساعد على اتخاذ القرارات الائتمانية السليمة، لذا فإنه يتوجب أن تأخذ المصارف بعين الاعتبار أثر التضخم وانخفاض القوة الشرائية على البيانات المالية المقدمة من العملاء حتى تتمكن من تقييم أداء العملاء باستخدام أساليب التحليل المالي وإجراء المقارنات ورصد الاتجاهات.

ثانياً: تأثير الأزمة الحالية على تكنولوجيا المعلومات اللازمة للتحليل الائتماني

أصبحت المصارف على مستوى العالم تنشئ إدارات متخصصة مهمتها الابتكار والتطوير وخلق ما هو جديد، فالانتشار غير المسبوق للمعلومات وتعدد وسائل التقنيات المستخدمة زاد من أهمية نظم المعلومات المصرفية لدرجة تخصيص اعتمادات ضخمة لدعم التطور التكنولوجي لأهمية دوره في عملية التنمية المصرفية ورفع مستوى الخدمات وخفض المخاطر بأنواعه، فالتطور العالمي الذي حصل في الصناعة المصرفية في السنوات الأخيرة والقفزة النوعية التي شهدتها القطاع المصرفي السوري والتي لربما استمرت لغاية اليوم لولا اندلاع الأزمة أثر بشكل مباشر على مكونات السياسة الائتمانية وسبل اتخاذ القرار الائتماني الأمر الذي يلزم المصارف بتطبيق أحدث الأساليب والأدوات

في هذا المجال بهدف تحقيق أعلى مستوى من الكفاءة في إدارة المخاطر الائتمانية والحد منها، لأن عدم إدراك أو تجاهل هذه المخاطر يرفع من احتمال تعثر المصرف مما يهدد متانة مركزه المالي ويضعف قدرته على الاستمرار والبقاء.

من هذا المنطلق فإن إجراء التحليل الائتماني السليم لا يمكن دون وجود نظام تكنولوجي عالي التقنية يجمع ويعالج المعلومات المدخلة عن العميل ويستخرج التقارير للحصول على نتائج دقيقة وموثوقة تمكن من اتخاذ القرار الائتماني السليم. وهذا يتطلب ضرورة توفر قاعدة بيانات ومعلومات ضخمة تساعد على تحقيق النتائج المرجوة.

إن خصوصية الأزمة الحالية وما أفرزته من عوامل مختلفة يحول دون استيراد نظام جاهز قادر على التأقلم والانسجام مع واقع الأزمة، ويرى الباحث ضرورة البدء بورشة عمل على مستوى إدارات المصارف بالشراكة مع إدارة المعلوماتية والأتمتة لتصميم نظام تكنولوجي ينسجم مع واقع العمل الحالي في المصارف السورية وقابل للتحديث والتأقلم مع متطلبات وخصوصية كل مصرف وسياسته الائتمانية ومع المتطلبات التي فرضها مصرف سورية المركزي بما يسهم فعلاً في الحد من المخاطر الائتمانية، ويجب أن يتم مراعات الصعوبات والعقبات التي ستعترض تنفيذ هذا النظام، والحاجة إلى خبرات فنية عالية وتدريب الموظفين على استخدام النظام وتفهم كيفية عمله ليصبح قيد التطبيق السليم والفعال.

ثالثاً: تأثير الأزمة الحالية على موظفي ومحلي الائتمان

يعتبر توفر الكادر المؤهل والقادر على القيام بالتحليل الائتماني من أهم عوامل نجاح القرار الائتماني، ومما لا شك فيه بأن الأزمة الحالية في سورية أثرت على الكوادر البشرية المؤهلة نتيجة للهجرة والنزوح والظروف الاقتصادية المحيطة وتقلباتها، وتوقف بعض هذه الكوادر عن إجراء الدورات التدريبية نتيجة تراجع العملية التعليمية.

إن نجاح أي مصرف في تفعيل دور التحليل الائتماني في إدارة وتخفيض المخاطر الائتمانية يتطلب إعداد جهاز مصرفي كفؤ ومتخصص وقادر على التعامل بوعي مع حساسية المهنة وظروف الأزمة الحالية، وبالتالي لا بد من التركيز على مجموعة من الصفات الشخصية والمهنية التي يتطلبها العمل في التحليل الائتماني وإدارة المخاطر الائتمانية في ظل ظروف الأزمة الحالية.

فعلى الصعيد الشخصي: وقبل أي شيء التحلي بالنزاهة والاستقامة وحسن الخلق، وأن يكون ذو شخصية اجتماعية محببة للعملاء قادرة على التعامل معهم، وهذا يستدعي مهارة في الاتصال والحصول على المعلومات اللازمة والحفاظ على سرية المعلومات وتجنب العمليات التي تتصف

بتضارب المصالح مهما كان نوعها وعدم قبول أي نوع من الهدايا من العملاء، بالإضافة إلى الاحتفاظ بعلاقات جيدة مع المسؤولين والموظفين لدى الأقسام المختلفة وتبادل المعلومات معهم والقدرة على تحمل ضغط العمل والإيفاء بمتطلباته الضرورية والمستعجلة حتى خارج أوقات العمل.

أما على الصعيد المهني:

✓ المعرفة الجيدة بالسياسية الائتمانية للمصرف والمتطلبات القانونية المرتبطة بمنح التسهيلات ومعرفة القوانين المتعلقة بالعمل المصرفي، والقدرة على التكيف مع ظروف الأزمة الحالية وأية متطلبات وقرارات جديدة تصدر عن مصرف سورية المركزي والسلطات الرقابية والإشرافية.

✓ القدرة على إجراء التحليل الائتماني الكمي والنوعي والإلمام الجيد بالمحاسبة، وتفهم المؤشرات الاقتصادية ومدلولاتها وإعداد التقارير الدقيقة والتوصيات الواضحة التي تساعد في اتخاذ القرارات المناسبة.

✓ مواكبة الظروف الاقتصادية والسياسية المحلية والدولية التي يمكن أن تنعكس على عملية الائتمان ومخاطر التسهيلات الممنوحة.

✓ القدرة على التعلم والابتكار ومواكبة التطور في العمل المصرفي والمبادرة إلى تقديم الأفكار والاقتراحات التي من شأنها المساعدة في تحسين وتطوير العمل في المصرف.

ويرى الباحث ضرورة الالتزام بإجراء الدورات التدريبية المستمرة في شتى المواضيع ذات الصلة وإقامة الندوات وعقد المؤتمرات، لأن الاهتمام بالفرد بعد اختياره وتعيينه من خلال تنمية قدراته العلمية والعملية وتزويده بالخبرات اللازمة لا يقل أهمية عن الاهتمام بقواعد وضوابط التعيين ذاتها، فالتدريب أفضل وأهم الوسائل لإحداث التنمية المعرفية لدى العاملين.

أخيراً يرى الباحث أيضاً ضرورة وجود نظام للمكافآت والعقوبات، بتقديم الحوافز المادية والمعنوية وتفعيل المساءلة والمحاسبة، لتشجيع الإقراض السليم، والتغلب على حالة التراخي والإهمال التي قد تصيب بعض موظفي ومدراء الائتمان عند اتخاذ قرار منح الائتمان.

الفصل الثالث: الدراسة الميدانية

المبحث الأول: طريقة الدراسة والأساليب الإحصائية المستخدمة

المبحث الثاني: عرض وتحليل البيانات واختبار الفرضيات

الفصل الثالث: الدراسة الميدانية

المقدمة

بعد أن قام الباحث بعرض الجانب النظري من الدراسة من خلال تقسيم البحث إلى فصلين رئيسيين، تناول في الفصل الأول مفهوم الائتمان المصرفي وأسس ومعايير منحه وتم شرح مفهوم المخاطر الائتمانية وأسباب حدوثها وأساليب التعامل معها في ظل الأزمة الحالية، أما في الفصل الثاني فإن الباحث قام بعرض مفهوم التحليل الائتماني وأهدافه كما تم عرض أساليب وأدوات التحليل المالي وأهم النسب المالية المستخدمة عند اتخاذ قرار منح الائتمان، والعوامل المؤثرة على التحليل الائتماني في ظل الأزمة الحالية.

سيتم في هذا الفصل إسقاط المفاهيم النظرية في الجانب التطبيقي للحصول على أجوبة حول مشكلة الدراسة من خلال تصميم استبانة لاستقصاء آراء عينة الدراسة حول متغيرات الدراسة المعتمدة، وسيتم تحليل البيانات التي تضمنتها استمارة الاستبيان باستخدام البرامج الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS، بغرض وضع نتائج هذه الدراسة والتوصيات الملائمة لها.

المبحث الأول: طريقة الدراسة والأساليب الإحصائية المستخدمة

3-1-1: مجتمع وعينة الدراسة

يشمل مجتمع الدراسة جميع العاملين في قسم إدارة الائتمان والتمويل وقسم إدارة المخاطر الائتمانية في المصارف السورية الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية والتي يبلغ عددها 14 مصرفاً، وقد قام الباحث باختيار 8 مصارف سورية خاصة تم انتقاؤها عشوائياً، وقام بتوزيع 80 استبانة على عينة المصارف المختارة، وتم استرداد 68 استبانة بنسبة استرداد 85%، في حين بلغ عدد الاستبانات غير المستردة 12 استبانة بنسبة 15%، وكانت جميع الاستبانات المستردة صالحة للتحليل. ويوضح الجدول التالي توزيع عينة الدراسة وعدد الاستبانات الموزعة والمستردة:

الرقم	اسم البنك	الاستبانات الموزعة	الاستبانات المستردة
1	بنك الأردن - سورية	10	10
2	بنك سورية الدولي الإسلامي	10	10
3	بنك البركة سورية	10	9
4	بنك الشام الإسلامي	10	10
5	مصرف فرنسبنك - سورية	10	6
6	المصرف الدولي للتجارة والتمويل	10	7
7	بنك الشرق	10	8
8	البنك العربي - سورية	10	8
	المجموع	80	68

الجدول رقم (6) توزيع عينة الدراسة وعدد الاستبانات الموزعة والمستردة.¹²⁷

3-1-2: أداة جمع البيانات

بهدف جمع البيانات قام الباحث بما يلي:

1. تم تصميم استبانة خاصة بالدراسة الحالية حيث اعتمد في تصميمها على الدراسات السابقة ذات الصلة بالموضوع، كما اعتمد على الجانب النظري لهذا البحث، إضافة إلى الاستفادة من

¹²⁷ الجدول من إعداد الباحث.

المناقشات التي أجريت مع الدكتور المشرف ومع أحد موظفي الائتمان في المصارف المشمولة في عينة الدراسة، وقد تكونت الاستبانة من قسمين رئيسيين هما:

القسم الأول: تم تخصيصه للتعرف على البيانات الشخصية لأفراد العينة (التخصص العلمي، المؤهل الدراسي، عدد سنوات الخبرة، المسمى الوظيفي)

القسم الثاني: تم تخصيصه للحصول على معلومات متعلقة بمتغيرات الدراسة، وقد تم تجزئة هذا القسم إلى الأجزاء التالية:

- المحور الأول: ويتضمن 7 أسئلة تعكس مدى اعتماد المصارف السورية الخاصة على التحليل الائتماني المالي عند اتخاذ قرار منح الائتمان في ظل الأزمة الحالية.

- المحور الثاني: ويتضمن 6 أسئلة تعكس أدوات وأساليب التحليل المالي المستخدمة من قبل المصارف السورية الخاصة عند اتخاذ قرار منح الائتمان في ظل الأزمة الحالية، كما يضم 5 أسئلة تعكس الأهمية النسبية لمجموعات النسب المالية المستخدمة في التحليل الائتماني في ظل الأزمة الحالية.

- المحور الثالث: ويتضمن 10 أسئلة تعكس دور التحليل الائتماني المالي في اتخاذ قرارات ائتمانية رشيدة تسهم في تخفيض المخاطر الائتمانية في ظل الأزمة الحالية.

- المحور الرابع: ويتضمن 6 أسئلة تعكس المشكلات والمعوقات التي تحد من دور التحليل الائتماني المالي في اتخاذ قرارات منح الائتمان في ظل الأزمة الحالية.

ولتحويل الآراء الوصفية إلى صيغة كمية تم استخدام مقياس ليكرت الخماسي، وهو المقياس الأكثر شيوعاً في تحليل الاستبانات، إذ تم التعبير عن الإجابات الوصفية بصيغة رقمية كما هو موضح في الجدول التالي:

موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق أبداً	الصيغة الوصفية
5	4	3	2	1	الصيغة الكمية
5 - 4.2	4.19 - 3.4	3.39 - 2.6	2.59 - 1.8	1.79 - 1	المتوسط المرجح المقابل

2. تم استخدام أسلوب "المقابلة البحثية" كأسلوب لجمع المعلومات، ويمتاز هذا الأسلوب بالمصادقية والشفافية، والقدرة على رصد انفعالات المبحوث والحصول على شرح ببعض النقاط وتقديم أمثلة في نقاط أخرى وإبداء وجهات نظر تغني الإجابة على السؤال المطروح وترفع قيمة النتائج.

هدفت المقابلة إلى التحري عن أسباب تعثر العملاء المقترضين في ظل الأزمة الحالية، والتعرف على الإجراءات المتبعة عند اتخاذ قرار منح الائتمان، والعوامل المؤثرة في القرار الائتماني في

ظل الأزمة الحالية، وقد تم إجراء المقابلة مع أحد مدراء قسم الائتمان في أحد المصارف السورية الخاصة المشمولة في عينة الدراسة.*

3-1-3: الأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات

تمت الاستعانة بالأساليب الإحصائية ضمن الحزمة البرمجية للعلوم الاجتماعية (SPSS) لمعالجة البيانات التي تم الحصول عليها من خلال الدراسة الميدانية للعينة المبحوثة، وتحديدًا فإنه تم استخدام الأساليب الإحصائية التالية:

1. الوسط الحسابي (Mean): بهدف التعرف على تقييمات المستجيبين لكل فقرة من فقرات الاستبانة.
2. الانحراف المعياري (Standard deviation): لقياس درجة تشتت قيم إجابات عينة الدراسة عن الوسط الحسابي لكل فقرة.
3. التكرارات والنسب المئوية لوصف عينة الدراسة حسب البيانات الشخصية.
4. اختبار ألفا كرونباخ لمعرفة مدى ثبات الاستبانة.
5. اختبار t-test (One Sample t-test) لاختبار فرضيات الدراسة.
6. تحليل الانحدار الخطي البسيط Simple linear regression analysis.

3-1-4: اختبار صدق وثبات أداة الدراسة

يقصد بصدق وثبات الاستبانة أن تكون قادرة على قياس ما وضعت لأجله، بما يحقق أهداف الدراسة ويجيب على أسئلتها وفرضياتها، وأن النتائج التي سيتم التوصل إليها ستكون نفسها فيما إذا أعيد تطبيق هذه الدراسة على العينة نفسها.

أولاً: صدق المحتوى

للتأكد من صلاحية الاستبانة كأداة لجمع البيانات قام الباحث بعرضها في صورتها الأولية على عدد من الأساتذة والخبراء المختصين بعلم الإحصاء والمحاسبة ومناهج البحث العلمي، والمختصين في مجال عمل المصارف، وتم بعد ذلك إجراء التعديلات المقترحة من المختصين قبل توزيعها على عينة الدراسة.

* نظراً لحساسية الموضوع بالنسبة للمصرف، فقد تم الطلب من الباحث عدم الإشارة إلى اسم المصرف، ونزولاً عند رغبة المصرف فلم يتم إجراء تسجيل صوتي للمقابلة وإنما تم الحصول على الإجابات كتابياً.

ثانياً: ثبات الأداة

يقصد بثبات أداة الدراسة الحصول على نفس القيم عند إعادة استعمال أداة القياس، وللتحقق من مدى ثبات أداة القياس، ولمعرفة مدى اعتمادية نتائجها فقد استخدم الباحث اخبار ألفا كرونباخ (Cornbrash's Alpha) للاتساق الداخلي، ويكون هذا المقياس مقبولاً إذا كانت قيمة هذا العامل مساوية أو أكبر من 0.6.

وقد قام الباحث بحساب قيم معامل ألفا كرونباخ للتأكد من ثبات المقاييس المستخدمة والنتائج موضحة في الجدول التالي:

المحور	معامل الثبات ألفا - كرونباخ
مدى اعتماد المصارف السورية الخاصة على التحليل المالي عند اتخاذ قرار منح الائتمان في ظل الأزمة الحالية.	0.872
مدى استخدام أدوات التحليل المالي من قبل المصارف السورية الخاصة عند اتخاذ قرار منح الائتمان في ظل الأزمة الحالية.	0.992
الأهمية النسبية لمجموعات النسب المالية المستخدمة في التحليل المالي عند اتخاذ قرار منح الائتمان في ظل الأزمة الحالية.	0.847
دور التحليل المالي في اتخاذ قرارات ائتمانية رشيدة تسهم في تخفيض المخاطر الائتمانية في ظل الأزمة الحالية.	0.962
المشكلات والمعوقات التي تحد من دور التحليل المالي في اتخاذ قرارات منح الائتمان في ظل الأزمة الحالية.	0.645

الجدول رقم (7) نتائج معامل ثبات ألفا كرونباخ لمحاور الاستبانة¹²⁸

يتضح من الجدول السابق أن جميع قيم معامل الثبات ألفا كرونباخ كانت أكبر من 0.6 وهي قيم مقبولة من الناحية الإحصائية، وبذلك يكون الباحث قد تأكد من صدق وثبات الاستبانة، وصلاحياتها لتحليل النتائج والإجابة على أسئلة الدراسة.

¹²⁸ من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS.

المبحث الثاني: عرض وتحليل البيانات واختبار الفرضيات

3-2-1: تحليل خصائص عينة الدراسة

يبين الجدول التالي المتغيرات الديموغرافية لأفراد عينة الدراسة من حيث التخصص العلمي والمؤهل العلمي وعدد سنوات الخبرة والمسمى الوظيفي:

البيانات الشخصية	البيان	التكرار	النسبة المئوية
التخصص العلمي	محاسبة	29	42.65%
	اقتصاد	7	10.30%
	علوم مالية ومصرفية	17	25.00%
	إدارة أعمال	15	22.05%
المؤهل العلمي	دكتوراه	4	5.90%
	ماجستير	10	14.70%
	دبلوم دراسات عليا	12	17.65%
	بكالوريوس	42	61.75%
عدد سنوات الخبرة	أقل من 5 سنوات	22	32.35%
	أكثر من 5 سنوات وأقل من 10 سنوات	35	51.50%
	أكثر من 10 سنوات	11	16.15%
المسمى الوظيفي	مدير - نائب مدير	9	13.25%
	رئيس قسم	17	25.00%
	موظف	42	61.75%

الجدول رقم (8) توزيع أفراد عينة الدراسة حسب المتغيرات الديموغرافية¹²⁹

يتضح من الجدول السابق ما يلي:

1. **التخصص العلمي:** نلاحظ أن النسبة الأكبر من أفراد العينة متخصصين في مجال المحاسبة بنسبة 42.65% وهذا مؤشر جيد على أن غالبية الموظفين لديهم الإدراك الكافي فيما يتعلق بالمحاسبة والتحليل المالي. كما بلغت نسبة أفراد العينة المتخصصين في مجال العلوم المالية والمصرفية 25%، ونسبة 22.05% من أفراد العينة متخصصين في مجال إدارة الأعمال، وأخيراً المتخصصين في مجال العلوم الاقتصادية بنسبة 10.3%.

¹²⁹ الجدول من إعداد الباحث.

2. **المؤهل العلمي:** نلاحظ أن معظم أفراد العينة يحملون إجازات جامعية بنسبة 61.75%، كما بلغت نسبة حملة شهادات الماجستير والدكتوراه 20.60%، وبالتالي فإن أفراد عينة الدراسة لديهم المؤهلات العلمية الجيدة في مجال اختصاصاتهم.
3. **عدد سنوات الخبرة:** نلاحظ أن معظم أفراد العينة يزيد عدد سنوات الخبرة لديهم عن خمس سنوات، حيث بلغت نسبتهم 51.50%، وأن نسبة أفراد العينة الذين كانت خبرتهم أكبر من 10 سنوات بلغت 16.15%، وأخيراً فإن نسبة أفراد العينة الذين كانت خبرتهم أقل من 5 سنوات بلغت 32.35%. وبالتالي يتضح أن لأفراد العينة خبرات عالية ومتراكمة في مجال العمل المصرفي.
4. **المسمى الوظيفي:** نلاحظ أن غالبية أفراد العينة هم من الموظفين حيث بلغت نسبتهم 61.75%، ثم رؤساء الأقسام بنسبة 25%، أما نسبة المدراء فقد بلغت 13.25% من أفراد العينة.

3-2-2: نتائج الإحصاء الوصفي

قام الباحث بحساب الوسط الحسابي لكل سؤال من أسئلة الاستبيان، إضافة لحساب الانحراف المعياري لكل سؤال لتبيان مدى الإجماع على درجة توفر أو عدم توفر كل عبارة.

أولاً: نتائج الإحصاء الوصفي للبيانات المتعلقة بمدى اعتماد المصارف السورية الخاصة على التحليل الائتماني المالي عند اتخاذ القرار الائتماني في ظل الأزمة الحالية

يبين الجدول التالي المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينة الدراسة على المحور الأول من أسئلة الاستبانة.

رقم العبارة	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اتجاه الإجابة
1	يتم الطلب من العميل المقترض تزويد المصرف بقوائم مالية لعدة سنوات سابقة عند التقدم بطلب الحصول على الائتمان.	4.4	0.65	موافق بشدة
2	يتم التأكد من موثوقية القوائم المالية والمعلومات المحاسبية المقدمة من العميل بطلب تدقيقها من مدقق حسابات مستقل.	3.76	0.694	موافق
3	يقوم المصرف بإجراء التحليل المالي لبيانات العميل ولعدة سنوات سابقة عند اتخاذ قرار منح الائتمان.	4.18	0.571	موافق
4	تلتزم السياسة الائتمانية القيام بإجراء التحليل المالي لبيانات العميل عند اتخاذ قرار منح الائتمان.	4.22	0.619	موافق بشدة

5	أدت الأزمة الحالية إلى زيادة الاعتماد على التحليل المالي عند اتخاذ قرار منح الائتمان.	3.88	0.856	موافق
6	يتوفر لدى موظفي إدارة الائتمان والخبرات والمهارات الكافية في مجال المحاسبة والتحليل المالي.	3.87	0.486	موافق
7	يقوم المصرف بتوفير برامج تدريب هادفة في التحليل المالي لتحسين مستوى موظفي الائتمان وتطوير قدراتهم.	3.57	0.719	موافق
	جميع الفقرات	3.9832	0.5007	موافق

الجدول رقم (9) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينة الدراسة على المحور الأول من أسئلة الاستبانة¹³⁰

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن المتوسط الحسابي لجميع أسئلة هذا المحور كانت أعلى من 3.4، أي أن جميع إجابات أفراد العينة نحو أسئلة هذا المحور كانت بين الموافق والموافق بشدة، حيث أن العبارات (4،1) كانت قيمة متوسطاتها الأعلى (4.4، 4.22) وتصنف ضمن الموافق بشدة وبانحرافات معيارية (0.65، 0.619) وهذا ما يؤكد على أن المصارف السورية الخاصة تقوم بطلب قوائم مالية من العميل ولعدة سنوات سابقة (حد أدنى ثلاث سنوات) عند التقدم للحصول على الائتمان، وأن السياسة الائتمانية الخاصة بالمصارف السورية الخاصة تلزم بإجراء التحليل المالي لبيانات العميل طالب الائتمان عند اتخاذ قرار منح الائتمان، ونلاحظ أن العبارة رقم (3) كانت قيمة المتوسط الحسابي لها (4.18) وبانحراف عن المتوسط (0.571) وبالتالي فإن أفراد العينة يوافقون على أن منح الائتمان يتطلب تقديم العميل للقوائم المالية وأنه يتم إجراء التحليل المالي لهذه القوائم بشكل أكيد عند اتخاذ قرار منح الائتمان.

يمكن ملاحظة أن العبارة رقم (5) كانت قيمة المتوسط الحسابي لها (3.88) وبانحراف معياري (0.865) وهذا يدل على أن ظروف الأزمة الحالية وزيادة المخاطر الناتجة عن توقف العملاء على سداد التسهيلات الائتمانية المقدمة لهم أدت إلى زيادة الاهتمام والاعتماد على التحليل المالي عند اتخاذ قرار منح الائتمان.

ونلاحظ أيضاً أن قيمة المتوسط الحسابي للعبارة رقم (7) هي الأدنى ولكنها تصنف ضمن الموافق حيث بلغت (3.57) وبانحراف معياري (0.719) وبالتالي فإن معظم المصارف السورية الخاصة تقوم بتوفير برامج تدريب وتأهيل في التحليل المالي لتحسين مستوى الموظفين.

¹³⁰ من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS.

أخيراً نلاحظ أن قيمة المتوسط الحسابي الإجمالي لجميع إجابات أفراد العينة حول مدى اعتماد المصارف السورية الخاصة على التحليل الائتماني المالي عند اتخاذ قرار منح الائتمان في ظل الأزمة الحالية هي (3.9832) وهي تقترب من الموافق بشدة، أما الانحراف المعياري لجميع إجابات أفراد العينة والذي يشير إلى مدى تشتت الإجابات عن الوسط الحسابي فقد بلغ (0.5007)، وهذه النسبة المنخفضة تدل على أن إجابات أفراد العينة كانت متقاربة ومتشابهة إلى حد كبير.

ثانياً: نتائج الإحصاء الوصفي للبيانات المتعلقة بأدوات وأساليب التحليل المالي المستخدمة من قبل المصارف السورية الخاصة عند اتخاذ القرار الائتماني في ظل الأزمة الحالية

يبين الجدول التالي المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينة الدراسة على المحور الثاني من أسئلة الاستبانة.

رقم العبارة	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اتجاه الإجابة
8	يقوم المصرف باستخدام التحليل الرأسي للقوائم المالية للعميل المقترض عند اتخاذ قرار منح الائتمان.	3.87	0.571	موافق
9	يقوم المصرف باستخدام التحليل الأفقي للقوائم المالية للعميل المقترض عند اتخاذ قرار منح الائتمان.	3.78	0.709	موافق
10	يعتبر التحليل المالي باستخدام النسب المالية من أهم المصادر التي يلجأ إليها المصرف عند اتخاذ قرار منح الائتمان.	4.32	0.679	موافق بشدة
11	تؤثر مؤشرات النسب المالية على قرار قبول أو رفض منح الائتمان.	3.87	0.771	موافق
12	تؤثر مؤشرات النسب المالية في تحديد مبلغ الائتمان الممنوح وكيفية سداده.	3.56	0.78	موافق
13	يعتمد المصرف على قائمة التدفقات النقدية والنسب المشتقة منها عند اتخاذ قرار منح الائتمان.	3.87	0.710	موافق
	جميع الفقرات	3.8775	0.5996	موافق

الجدول رقم (10) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينة الدراسة على المحور الثاني من أسئلة الاستبانة¹³¹

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن المتوسط الحسابي لجميع أسئلة هذا المحور كانت أعلى من 3.4، أي أن جميع إجابات أفراد العينة نحو أسئلة هذا المحور حول أدوات وأساليب التحليل المالي المستخدمة عند اتخاذ قرار منح الائتمان في ظل الأزمة الحالية كانت بين الموافق والموافق بشدة.

¹³¹ من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS.

حيث يتبين من خلال الجدول أن المتوسط الحسابي للعبارة رقم (10) هو الأعلى ويصنف ضمن الموافق بشدة (4.32) وبانحراف معياري منخفض (0.679) وبالتالي فإن معظم أفراد العينة يوافقون على أن التحليل المالي باستخدام النسب المالية من أهم المصادر التي تلجأ إليها المصارف عند اتخاذ قرار منح الائتمان في ظل الأزمة الحالية في سورية.

كما يتبين من خلال الجدول السابق أن أفراد العينة يوافقون على أنه يتم استخدام أساليب التحليل المالي الرأسي والأفقي للقوائم المالية للعميل طالب الائتمان عند اتخاذ قرار منح الائتمان، حيث بلغ المتوسط الحسابي للعبارة رقم (8) حول استخدام التحليل الرأسي (3.87) فيما بلغ المتوسط الحسابي للعبارة رقم (9) حول استخدام التحليل الأفقي (3.78).

ونلاحظ من خلال الجدول السابق أن المتوسط الحسابي للعبارة رقم (13) بلغ (3.87) وبانحراف معياري (0.710) وبالتالي فإن معظم أفراد العينة يوافقون على أهمية قائمة التدفقات النقدية والنسب المالية المشتقة منها في توفير مؤشرات هامة عن العميل عند اتخاذ قرار منح الائتمان.

أخيراً نلاحظ من الجدول ان قيمة المتوسط الحسابي الإجمالي لجميع إجابات أفراد العينة حول أدوات وأساليب التحليل المالي المستخدمة عند اتخاذ قرار منح الائتمان في ظل الأزمة الحالية هي (3.8775) وهي تصنف ضمن الموافق، أما الانحراف المعياري لجميع إجابات أفراد العينة والذي يشير إلى مدى تشتت الإجابات عن الوسط الحسابي فقد بلغ (0.5996)، وهذه النسبة المنخفضة تدل على أن إجابات أفراد العينة كانت متقاربة ومتشابهة إلى حد كبير.

- وبهدف معرفة الأهمية النسبية لمجموعات النسب المالية المستخدمة عند اتخاذ قرار منح الائتمان في ظل الأزمة الحالية فقد تم أخذ المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد العينة، ويوضح الجدول التالي مجموعات النسب المالية الأكثر استخداماً بحسب المتوسطات الحسابية:

المحور	المتوسطات الحسابية	الانحرافات المعيارية	الأهمية النسبية
نسب السيولة	4.29	0.692	هام جداً
نسب الربحية	4.29	0.734	هام جداً
نسب الرفع المالي (نسب المديونية)	4.28	0.709	هام جداً
نسب النشاط (نسب معدلات الدوران)	3.87	0.621	هام
نسب السوق	2.28	0.878	غير هام

الجدول رقم (11) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينة الدراسة حول الأهمية النسبية

لمجموعات النسب المالية¹³²

يتضح من الجدول السابق أن أكثر النسب المالية أهمية عند اتخاذ القرار الائتماني بحسب رأي أفراد عينة الدراسة هي نسب السيولة ونسب الربحية بالدرجة الأولى، ومن ثم نسب الرفع المالية (المديونية) ومن ثم نسب النشاط (معدلات الدوران) وأخيراً نسب السوق التي تقل أهميتها عند اتخاذ قرار منح الائتمان.

ثالثاً: نتائج الإحصاء الوصفي للبيانات المتعلقة بدور التحليل الائتماني المالي في اتخاذ قرارات ائتمانية رشيدة تسهم في تخفيض المخاطر الائتمانية في ظل الأزمة الحالية

يبين الجدول التالي المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينة الدراسة على المحور الثالث من أسئلة الاستبانة.

رقم العبارة	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اتجاه الإجابة
19	يساعد قيام المصرف بتحليل القوائم المالية للتعلم المقترض عند اتخاذ قرار منح الائتمان في توفير المعلومات اللازمة لاتخاذ قرارات ائتمانية رشيدة تسهم في تخفيض المخاطر الائتمانية.	4.38	0.624	موافق بشدة
20	يعتبر توفر الخبرة والمؤهل العلمي في مجال المحاسبة والتحليل المالي لدى موظفي إدارة الائتمان عامل مهم يساعد على اتخاذ قرارات ائتمانية رشيدة تسهم في تخفيض المخاطر الائتمانية.	4.15	0.605	موافق
21	يؤدي استخدام التحليل الرأسي إلى الحصول على فهم لمكونات القوائم المالية للتعلم المقترض ومعرفة الأهمية النسبية لكل بند من بنود هذه القوائم، ويساعد ذلك المصرف على اتخاذ قرارات ائتمانية رشيدة تسهم في تخفيض المخاطر الائتمانية.	3.93	0.698	موافق
22	يؤدي استخدام التحليل الأفقي إلى الحصول على مؤشرات تعبر عن واقع العمل المقترض واتجاهاته المستقبلية، ويساعد ذلك المصرف على اتخاذ	3.69	0.553	موافق

¹³² من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS.

			قرارات ائتمانية رشيدة تسهم في تخفيض المخاطر الائتمانية.	
23	يساهم استخدام النسب المالية كأداة من أدوات التحليل المالي في تشخيص مواطن القوة والضعف لدى العميل المقترض، ويساعد ذلك المصرف على اتخاذ قرارات ائتمانية رشيدة تسهم في تخفيض المخاطر الائتمانية.	4.32	0.584	موافق بشدة
24	تساعد النسب المالية في التنبؤ بالفشل المالي للعميل المقترض بعد منحه الائتمان، ويساعد ذلك المصرف في اتخاذ قرارات ائتمانية رشيدة تسهم في تخفيض المخاطر الائتمانية.	3.53	0.68	موافق
25	توفر النسب المالية معلومات عن الملاءة المالية للعميل وقدرته على تسديد ما عليه من التزامات في تاريخ استحقاقها، وتساعد تلك المعلومات المصرف في اتخاذ قرارات ائتمانية رشيدة تسهم في تخفيض المخاطر الائتمانية.	4.03	0.69	موافق
26	توفر النسب المالية معلومات عن قدرة العميل على تحقيق الأرباح ومدى نجاح وكفاءة سياسته التشغيلية، وتساعد تلك المعلومات المصرف في اتخاذ قرارات ائتمانية رشيدة تسهم في تخفيض المخاطر الائتمانية.	3.87	0.621	موافق
27	توفر النسب المالية معلومات عن المخاطر المرتبطة بالعميل وقدرته على الاستمرار، وتساعد تلك المعلومات المصرف في اتخاذ قرارات ائتمانية رشيدة تسهم في تخفيض المخاطر الائتمانية.	3.99	0.723	موافق
28	توفر النسب المالية معلومات عن كفاءة العميل في إدارة أصوله والتزاماته، وتساعد تلك المعلومات المصرف في اتخاذ قرارات ائتمانية رشيدة تسهم في تخفيض المخاطر الائتمانية.	3.79	0.612	موافق
	جميع الفقرات	3.967	0.552	موافق

الجدول رقم (12) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينة الدراسة على المحور الثالث من أسئلة الاستبانة¹³³

من خلال الجدول السابق نجد أن الغالبية العظمى من الأسئلة كان المتوسط الحسابي لها يقارب 4 أو أعلى، وبانحرافات معيارية قليلة نوعاً ما، أي أن جميع إجابات أفراد العينة نحو أسئلة هذا المحور حول دور التحليل الائتماني المالي في اتخاذ قرارات ائتمانية رشيدة تسهم في تخفيض المخاطر الائتمانية في ظل الأزمة الحالية كانت بين الموافق والموافق بشدة وقريبة بشكل أكبر من الموافق بشدة.

حيث يتضح من خلال الجدول أن العبارات (19،23) كانت قيمة متوسطاتها الأعلى (4.38، 4.32) وتصنف ضمن الموافق بشدة وبانحرافات معيارية منخفضة (0.624، 0.584) وبالتالي فإن معظم أفراد عينة الدراسة يوافقون على أن قيام المصرف بإجراء التحليل المالي على البيانات المالية للعميل

¹³³ من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS.

في ظل الأزمة الحالية يساعد المصرف في الحصول على مؤشرات ومعلومات هامة ويمكن من اتخاذ قرارات ائتمانية رشيدة تسهم في الحد من مخاطر الائتمان المصرفي، كما أن التحليل المالي باستخدام النسب المالية أداة هامة من أدوات التحليل المالي تساعد المصرف على تشخيص مواطن القوة والضعف لدى العميل وبالتالي تمكن المصرف من اتخاذ القرارات الائتمانية الرشيدة والتي تسهم في الحد من مخاطر الائتمان المصرفي.

كما يتبين من خلال الجدول أن العبارات رقم (25،26،27،28) كانت قيم متوسطاتها على التوالي (3.79، 3.99، 3.87، 4.03) وبالتالي فإن معظم أفراد عينة الدراسة يوافقون على أن النسب المالية المستخدمة في التحليل المالي لأغراض منح الائتمان توفر معلومات هامة عن سيولة وربحية العميل والمخاطر المحيطة به وتمكن من التعرف على كفاءة العميل في إدارة نشاطه.

أخيراً نلاحظ أن قيمة المتوسط الحسابي الإجمالي لجميع إجابات أفراد العينة حول دور التحليل المالي في اتخاذ قرارات ائتمانية رشيدة تسهم في تخفيض المخاطر الائتمانية في ظل الأزمة الحالية بلغت (3.967) وهي قريبة بشكل كبير من الموافق بشدة، أما الانحراف المعياري لجميع إجابات أفراد العينة والذي يشير إلى مدى تشتت الإجابات عن الوسط الحسابي فقد بلغ (0.552)، وهذه النسبة المنخفضة تدل على أن إجابات أفراد العينة كانت متقاربة ومتشابهة إلى حد كبير.

- يمكن تلخيص المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينة الدراسة على محاور أسئلة الاستبانة الأول والثاني والثالث بالجدول التالي:

المحور	المتوسطات الحسابية	الانحرافات المعيارية	اتجاه الإجابة
مدى اعتماد المصارف السورية الخاصة على التحليل الائتماني المالي عند اتخاذ قرار منح الائتمان في ظل الأزمة الحالية	3.983	0.500	موافق
مدى استخدام المصارف السورية الخاصة لأدوات التحليل المالي عند اتخاذ القرار الائتماني في ظل الأزمة الحالية	3.878	0.599	موافق
دور التحليل الائتماني المالي في اتخاذ قرارات ائتمانية رشيدة تسهم في تخفيض المخاطر الائتمانية في ظل الأزمة الحالية	3.968	0.552	موافق

الجدول رقم (13) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينة الدراسة على محاور أسئلة الاستبانة الأول والثاني والثالث¹³⁴

¹³⁴ من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS.

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن المتوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة على محاور أسئلة الاستبانة الأول والثاني والثالث يقارب 4 وبنحرفات معيارية قليلة نوعاً ما، وهذا له دلالة إيجابية ويشير إلى أن المستجيبين يوافقون على أن المصارف تعتمد على التحليل الائتماني المالي وتستخدم أدواته المختلفة عند اتخاذ قرار منح الائتمان، وأن التحليل الائتماني المالي يساعد في اتخاذ قرارات ائتمانية رشيدة تسهم في تخفيض المخاطر الائتمانية. علماً أن الانحراف المعياري الصغير يدل على تقارب الإجابات.

رابعاً: نتائج الإحصاء الوصفي للبيانات المتعلقة بالمشاكل والمعوقات التي تحد من دور التحليل الائتماني المالي في اتخاذ قرارات الائتمان في ظل الأزمة الحالية

يبين الجدول التالي المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينة الدراسة على المحور الرابع من أسئلة الاستبانة بعد ترتيبها حسب المتوسط الحسابي.

رقم العبارة	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
29	إعداد العميل للقوائم المالية وفق مبدأ التكلفة التاريخية.	4.01	0.635	1
34	ضعف النظام المحاسبي لدى العميل القادر على تزويد المصرف بالمعلومات الضرورية لإجراء التحليل المالي.	3.82	0.650	2
33	عدم كفاية المعلومات اللازمة لإجراء التحليل المالي التي يتم الإفصاح عنها من قبل العميل المقترض.	3.75	0.720	3
31	عدم تحمل المحاسبين القانونيين لمسؤولياتهم وبالتالي انخفاض موثوقية القوائم المالية.	3.71	0.714	4
30	انخفاض عدد الموظفين المؤهلين وذوي الخبرة في التحليل المالي.	3.02	0.736	5
32	عدم اصدار تعليمات من قبل المصرف المركزي تساعد في تفعيل دور التحليل المالي في اتخاذ قرارات منح الائتمان.	2.28	0.844	6

الجدول رقم (14) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينة الدراسة على المحور الرابع من أسئلة الاستبانة¹³⁵

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن أهم المشكلات والمعوقات التي تحد من دور التحليل الائتماني المالي في اتخاذ قرارات منح الائتمان في ظل الأزمة هي كالاتي وفق الترتيب التنازلي:

1. إعداد العميل للقوائم المالية وفق مبدأ التكلفة التاريخية: حيث أن أفراد عينة الدراسة يوافقون على أن القوائم المالية المعدة وفق مبدأ التكلفة التاريخية في ظل التضخم المرتفع

¹³⁵ من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS.

الحاصل خلال الأزمة الحالية من أهم المشاكل التي تحد من استخدام التحليل المالي عند اتخاذ قرار منح الائتمان حيث بلغ متوسط الإجابات حولها (4.01) وبانحراف معياري منخفض نوعاً ما (0.635).

2. ضعف النظام المحاسبي لدى العميل القادر على تزويد المصرف بالمعلومات الضرورية لإجراء التحليل المالي في ظل الأزمة الحالية: حيث بلغ متوسط الإجابات حولها (3.82) وبانحراف معياري (0.65).

3. عدم كفاية المعلومات اللازمة لإجراء التحليل المالي التي يتم الإفصاح عنها من قبل العميل المقترض: حيث بلغ متوسط الإجابات حولها (3.75) وبانحراف معياري (0.72).

4. عدم تحمل المحاسبين القانونيين لمسؤولياتهم وبالتالي انخفاض موثوقية القوائم المالية: حيث بلغ متوسط الإجابات حولها (3.71) وبانحراف معياري (0.714).

5. انخفاض عدد الموظفين المؤهلين وذوي الخبرة في التحليل المالي: يتضح من خلال الجدول السابق أن إجابات أفراد عينة الدراسة حول تأثير انخفاض عدد الموظفين المؤهلين وذوي الخبرة في مجال التحليل المالي على كفاءة استخدام التحليل المالي تصنف ضمن المحايد حيث بلغ متوسط الإجابات (3.02) وبانحراف معياري (0.736).

6. عدم اصدار تعليمات من قبل المصرف المركزي تساعد في تفعيل دور التحليل المالي في اتخاذ قرارات منح الائتمان: حيث بلغ متوسط الإجابات حولها (2.28) وبانحراف معياري (0.844)، وبالتالي فإن أفراد العينة لا يوافقون على أن من المشاكل التي تحد من دور التحليل المالي في اتخاذ قرارات منح الائتمان هي عدم اصدار تعليمات من قبل المصرف المركزي تساعد في تفعيل دور التحليل المالي.

3-2-3: مناقشة إجابات أسئلة المقابلة البحثية

السؤال الأول: توقف كثير من العملاء المقترضين عن سداد قروضهم منذ بداية الأزمة في سورية في 2011، برأيك ما هي أهم أسباب توقف العملاء عن السداد؟

بداية أشار المبحوث إلى ارتفاع نسبة التعثر بشكل كبير جداً وبمعدلات مختلفة عن معدلات نموها في السنوات السابقة للأزمة، والسبب يعود بشكل أساسي بحسب رأي المبحوث إلى طبيعة المخاطر التي أصابت معظم الوحدات الاقتصادية، وأدت إلى خروج مناطق جغرافية بأسرها عن الإنتاج ومن ثم فقدت قدرتها على توليد التدفقات النقدية الداخلة وعلى السداد لاحقاً. وكانت الإجابة على السؤال كما يلي:

"بحكم عملي في المصرف أرى أن هناك أسباباً مباشرة في توقف العملاء المقترضين عن السداد وبالتالي ارتفاع حجم محفظة الديون غير المنتجة منذ بداية الأزمة وهي:

1. دمار منشأة العميل (مصنع، شركة، معمل...) وتوقف التدفقات النقدية الداخلة.
2. توقف جزئي لمنشأة العميل، وتراجع مصادر الدخل، وعدم توفر مصادر بديلة.
3. الهجرة القسرية لأرباب العمل وأصحاب الشركات الحاصلين على القروض إلى خارج البلاد، مما اضطر أصحاب هذه الشركات إلى وضع أشخاص كانوا غير مؤهلين لإدارة منشأتهم وأعمالهم في ظل ظروف الأزمة.

4. التضخم وانخفاض سعر صرف الليرة السورية مما أثر على قدرة المقترض على سداد أقساط الائتمان المستحقة على الرغم من توفر الرغبة بالسداد لدى المقترض.
5. العامل الأخلاقي للعميل المقترض، بمعنى الهجرة القسرية لبعض المقترضين وتوقفهم عن السداد، رغم توفر القدرة على السداد".

هنا تم مقاطعة المبحوث وتوجيه السؤال التالي: إذاً هل برأيك بأن المصرف لم يكن يأخذ بعين الاعتبار سمعة العميل عند اتخاذ القرار الائتماني؟

وكان جواب المبحوث كالتالي "على العكس تماماً، فإن المصرف يأخذ بعين الاعتبار سمعة العميل، ونزاهته بشكل أكيد عن اتخاذ القرار الائتماني، ولكن هناك عوامل كثيرة تدخل بعين الاعتبار عند اتخاذ قرار منح الائتمان، مثل الملاءة المالية للعميل وسيولته، تدفقاته النقدية، علاقة العميل مع المصارف الأخرى، تنوع أنشطة العميل، الضمانات التي يقوم العميل بتقديمها، وبالتأكيد سمعة العميل".

السؤال الثاني: هل اختلفت الاجراءات المتبعة في مصرفكم عند منح الائتمان قبل وبعد بدء الأزمة؟

– إذا كانت الإجابة نعم، لنتحدث قليلاً عن الإجراءات الحالية وماهي الإضافات التي فرضتها الأزمة.

– إذا كانت الإجابة لا، لماذا؟

ألمح المبحوث إلى أن الأزمة الحالية أدت إلى رفع حالة الأمان وزيادة الحرص المتبع لدى المصرف عند اتخاذ قرارات منح الائتمان، وأنه مع بداية الأزمة قام المصرف بإيقاف حركة الإقراض والتسليف حفاظاً على السيولة ومنعاً لأي حالة تعثر محتملة، وتم تشديد الإجراءات المتبعة لإدارة ومراقبة التسهيلات الممنوحة، ولاحقاً في عام 2013 استأنف المصرف منح الائتمان بكثير من الحيطة والحذر، والذي من شأنه تحقيق بعض الأرباح لتغطية الخسائر الناجمة عن تكلفة الأموال (الودائع) والتكاليف الثابتة الأخرى. وقد تم تعديل نظام الإقراض بالمصرف وتغيير بعض البنود التي تتعلق بالمنح والتجديد، بما يتوافق مع قرارات المركزي.

وبشكل عام فإن الإجراءات المتبعة في ظل الأزمة مشددة وتركز على ما يلي:

- الحصول على الوثائق والشبوتيات والبيانات المطلوبة واللازمة لاتخاذ القرار الائتماني.
- تصنيف البيانات التي تم الحصول عليها من مختلف المصادر.
- تحديد الغرض من التسهيل المطلوب بشكل دقيق والتأكد من توافقه مع السياسة الائتمانية للمصرف، والقرارات الصادرة عن المركزي.
- دراسة العوامل والظروف المختلفة والأخذ بعين الاعتبار (السمعة، الكفاءة الإدارية، رأس المال، الظروف الاقتصادية والسياسية).
- القيام بعملية التحليل الائتماني والمالي وتحديد المؤشرات والنسب المالية، للتعرف على مخاطر العملية الائتمانية.

السؤال الثالث: هل تلعب العلاقات الشخصية بين المصرف والعميل دوراً في قرار منح الائتمان؟

– إذا كانت الإجابة نعم، لنتحدث قليلاً عن هذا الموضوع.

– إذا كانت الإجابة لا، لماذا.

أكد المبحوث أن العلاقات الشخصية موجودة إلا أنها لا تؤثر على قرار منح الائتمان، فسلطة منح الائتمان ليست مناطة بموظف أو مدير واحد، ولا يمكن لأي كان أن يتحمل مسؤولية منح قرض غير مستوف لكامل الشروط والشبوتيات المطلوبة التي تنص عليها سياسة المصرف.

وأشار المبحوث إلى أهمية رأي قسم إدارة المخاطر الائتمانية في المصرف في القرار النهائي لمنح الائتمان، وأن للإدارة حق إيقاف تنفيذ أي قرض.

السؤال الرابع: ماهي أشكال الضمانات التي يطلبها المصرف من العميل؟ وهل اختلفت نوعية الضمان وحجمه قبل وبعد بدء الأزمة؟

أشار المبحوث إلى أن الضمانات المقبولة من المصرف قبل الأزمة هي: (الضمانات النقدية والكفالات المصرفية، الأراضي والعقارات، الأوراق المالية، السيارات والآليات والمعدات، والمخزون). وبعد بدء الأزمة فإن الضمانات المقبولة في معظمها هي الضمانات النقدية، والعقارات. وأكد المبحوث أن الأزمة الحالية أدت إلى رفع حجم الضمانات المطلوبة عند منح التسهيلات الائتمانية لتصل إلى 200% من قيمة الائتمان.

ويرى الباحث أن ارتفاع هذه النسبة مع بدء تحسن الوضع الأمني وعودة بعض رؤوس الأموال والمنشآت للعمل قد تحد من عجلة النمو، وتمنع أصحاب المنشآت من طلب التسهيلات الائتمانية.

السؤال الخامس: هل تعتقد أن الضمانات التي يقوم المصرف بطلبها تغني عن إجراء التحليل الائتماني للعميل؟ لتحدث قليلاً عن هذا الموضوع.

أكد المبحوث على أنه بالرغم من التركيز على الضمانات إلا أنها تعد مصدراً بديلاً للسداد ولا يمكن أن تكون منطلق لمنح الائتمان، وأن للتحليل الائتماني والمالي دوراً كبيراً في الحفاظ على المخاطر المرتبطة بمنح الائتمان ضمن الحدود الدنيا.

السؤال السادس: في حال تخلف العميل عن السداد، هل ترى أن النظام القانوني البطيء وتعدد إجراءات التنفيذ على الرهن التي قد تمتد لسنوات هي من شجع العملاء على التخلف عن السداد؟ ماهي وجهة نظرك؟

أكد المبحوث على أن النظام القانوني البطيء جداً وطول وتعقيد إجراءات التنفيذ تشجع العملاء على التخلف عن السداد، وأكد على ضرورة تسريع إجراءات التنفيذ على الرهونات.

السؤال السابع: هل يوجد في مصرفكم نظام مكافآت لتحفيز الموظفين على اتخاذ قرارات ائتمانية سليمة، ونظام عقوبات في حال تكرار اتخاذ قرارات ائتمانية سيئة؟

أكد المبحوث على عدم وجود نظام مكافآت رسمي معمم لتشجيع الإقراض السليم، وإنما حوافز مادية شهرية أو ربعية توزيع على جميع الموظفين، وأعترف المبحوث بأثر ذلك السلبي حيال عدم الاكتراث لسلامة قرار منح الائتمان.

السؤال الثامن: برأيك ما هو تأثير الأزمة الحالية على جدوى استخدام التحليل المالي عند اتخاذ قرارات منح الائتمان؟ لنحدث قليلاً عن أدوات التحليل المالي المستخدمة في ظل الأزمة الحالية.

أشار المبحوث إلى أهمية التحليل المالي في تقييم ربحية العميل وسيولته، واتجاهات النمو وبالتالي التعرف على قدرة العميل على الوفاء بالائتمان الممنوح له، وألمح المبحوث إلى أن هناك إجراءات يقوم بها المصرف للتأكد من مصداقية القوائم المالية للعميل التي سيتم تحليلها، حيث تسهم الزيارة الميدانية للعميل في التعرف على قسم المحاسبة لدى العميل ومؤهلاتهم وخبراتهم، كما أن تدقيق حسابات العميل من أحد شركات التدقيق الكبرى يزيد الثقة بهذه القوائم.

وأشار المبحوث إلى أهمية استخدام أدوات التحليل المالي كالتحليل العامودي والتحليل الأفقي والتحليل المالي باستخدام النسب. وأكد على أهمية قائمة التدفقات النقدية للعميل، وضرورة الاطلاع عليها لمعرفة مدى التوافق بين توقيت دفعات أقساط القرض مع توفر السيولة لدى العميل.

وأكد المبحوث أن ظروف الأزمة الحالية أثرت على القوائم المالية للعميل أولاً من ناحية التضخم، ثانياً تأثرت هذه القوائم نتيجة تأثر أحد أو بعض نشاطات العميل بالظروف الأمنية. لذا فإن المصرف يراعي عند إجراء التحليل المالي معدل التضخم وأثره على البيانات والقوائم المالية، فعند حساب نسبة زيادة المبيعات مثلاً يراعى حجم وكمية المبيعات وأن لا تكون زيادة قيمة المبيعات نتيجة زيادة التضخم وارتفاع الأسعار.

السؤال التاسع: هل تعتقد أن قرارات وإجراءات مصرف سورية المركزي تساعد على الحد من المخاطر الائتمانية؟

– إذا كانت الإجابة نعم، هل يمكن تطبيق هذه القرارات؟ ماهي المعوقات التي تحد من تطبيق هذه القرارات؟

أكد المبحوث على أن المصرف المركزي قام بإصدار العديد من القرارات تماشياً مع واقع الأزمة في سورية بهدف إدارة المخاطر الائتمانية والحد منها، وأخبرها القرار رقم (52) والقرار رقم (28) المتعلقين بضوابط منح التسهيلات الائتمانية وتسهيلات الجاري المدين، حيث شددت هذه القرارات على ضرورة تقييم الجدارة الائتمانية للعميل لاتخاذ القرار الائتماني السليم، وهو ما معمول به لدى المصرف.

وأشار المبحوث إلى أن القرارات الصادرة بحاجة إلى بعض الشروحات لتلافي الوقوع في أي مشاكل محتملة، وألمح إلى أن المعوقات التي تحد من تطبيق أي من قرارات المركزي هي الحاجة إلى تعديل نظام المعلومات لدى المصرف ليتماشى مع خصوصية المصرف والسياسة الائتمانية ومع المتطلبات

التي فرضها مصرف سورية المركزي، والحاجة إلى خبرات فنية وإجراء دورات تدريبية للموظفين لتمام التطبيق السليم لهذه القرارات.

3-2-4: نتائج اختبار الفرضيات

قام الباحث بأخذ متوسطات الأسئلة المتعلقة بكل فرضية وسيتم اختبار الفرضيات باستخدام اختبار **t-test** للعينة الواحدة (**One Sample t-test**) وذلك عند مستوى دلالة 5%، وسيتم قبول الفرضية من خلال حساب قيمة **t** ومقارنتها مع **t** الجدولية فإذا كانت قيمة **t** المحسوبة أكبر من قيمة **t** الجدولية فإنه يتم قبول الفرضية، وكذلك حساب مستوى الدلالة ومقارنته مع الدلالة الإحصائية القياسية (0.05) المعتمدة في هذه الدراسة.

أولاً: اختبار الفرضية الأولى:

يوضح الجدول التالي تحليل النتائج التي تم التوصل إليها من خلال اختبار **t-test** للفرضية الأولى:

الفرضية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t المحسوبة	قيمة t الجدولية	مستوى الدلالة	النتيجة
تعتمد المصارف السورية الخاصة على التحليل الائتماني الكمي (التحليل المالي) عند اتخاذ قرار منح الائتمان في ظل الأزمة الحالية.	3.983	0.500	16.282	1.96	0.000	قبول الفرضية

الجدول رقم (15) نتائج اختبار **t-test** للفرضية الأولى¹³⁶

نلاحظ من خلال الجدول أن قيمة **t** المحسوبة (16.282) أكبر من قيمة **t** الجدولية البالغة (1.96) عند مستوى دلالة (0.05) كما أن مستوى الدلالة المحسوبة $\text{sig}=0.000$ وهي أصغر من مستوى الدلالة القياسية، وبالتالي يتم قبول الفرضية، أي أن المصارف السورية الخاصة تعتمد على التحليل الائتماني الكمي (التحليل المالي) عند اتخاذ قرار منح الائتمان في ظل الأزمة الحالية.

ثانياً: اختبار الفرضية الثانية: يوضح الجدول التالي تحليل النتائج التي تم التوصل إليها من خلال اختبار **t-test** للفرضية الثالثة:

¹³⁶ من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS.

النتيجة	مستوى الدلالة	قيمة t الجدولية	قيمة t المحسوبة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الفرضية
قبول الفرضية	0.000	1.96	14.434	0.553	3.968	يؤدي استخدام التحليل الائتماني المالي في ظل الأزمة الحالية إلى اتخاذ قرارات ائتمانية رشيدة تسهم في تخفيض المخاطر الائتمانية.

الجدول رقم (16) نتائج اختبار t-test للفرضية الثانية¹³⁷

نلاحظ من خلال الجدول أن قيمة t المحسوبة (14.434) أكبر من قيمة t الجدولية البالغة (1.96) عند مستوى دلالة (0.05) كما أن مستوى الدلالة المحسوبة sig=0.000 وهي أصغر من مستوى الدلالة القياسية وبالتالي يتم قبول الفرضية، أي أن استخدام التحليل الائتماني المالي في ظل الأزمة الحالية يؤدي إلى اتخاذ قرارات ائتمانية رشيدة تسهم في تخفيض المخاطر الائتمانية.

ثالثاً: اختبار الفرضية الثالثة

يوضح الجدول التالي تحليل النتائج التي تم التوصل إليها من خلال اختبار t-test للفرضية الرابعة:

النتيجة	مستوى الدلالة	قيمة t الجدولية	قيمة t المحسوبة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الفرضية
قبول الفرضية	0.003	1.96	5.087	0.697	3.43	هناك مشكلات ومعوقات تحد من دور التحليل الائتماني المالي في اتخاذ قرارات منح الائتمان في ظل الأزمة الحالية.

الجدول رقم (17) نتائج اختبار t-test للفرضية الثالثة¹³⁸

نلاحظ من خلال الجدول أن قيمة t المحسوبة (5.087) أكبر من قيمة t الجدولية البالغة (1.96) عند مستوى دلالة (0.05) كما أن مستوى الدلالة المحسوبة sig=0.003 وهي أصغر من مستوى الدلالة القياسية وبالتالي يتم قبول الفرضية، أي أن هناك مشكلات ومعوقات تحد من دور التحليل الائتماني المالي في اتخاذ قرارات منح الائتمان في ظل الأزمة الحالية.

¹³⁷ من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS.

¹³⁸ من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS.

• اختبار العلاقة بين الاعتماد على التحليل الائتماني المالي واستخدام أدواته عند

اتخاذ قرار منح الائتمان وتخفيض المخاطر الائتمانية في ظل الأزمة الحالية

بتنفيذ اختبار الانحدار الخطي البسيط Simple linear regression analysis للمتغير المستقل "التحليل الائتماني المالي" والذي يمثل متوسطات إجابات أفراد عينة الدراسة حول مدى الاعتماد على التحليل المالي واستخدام أدواته عند اتخاذ قرار منح الائتمان على المتغير التابع "تخفيض المخاطر الائتمانية" والذي يمثل متوسطات إجابات أفراد عينة الدراسة حول دور التحليل الائتماني المالي في اتخاذ قرارات ائتمانية رشيدة تسهم في تخفيض المخاطر الائتمانية، كانت النتائج كما يلي:

البيان	R	R ²	B	Sig
معامل الارتباط	معامل التحديد	معامل الانحدار	مستوى الدلالة	
دور التحليل الائتماني المالي في تخفيض المخاطر الائتمانية في ظل الأزمة الحالية.	0.935	0.874	0.977	0.000

الجدول رقم (18) نتائج اختبار الانحدار الخطي البسيط¹³⁹

يتضح من الجدول السابق ما يلي:

1. أن العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع هي علاقة قوية، حيث بلغت قيمة معامل

الارتباط $R=0.935$.

2. أن الاعتماد على التحليل المالي واستخدام أدواته يؤثر بنسبة 87% في تخفيض المخاطر

الائتمانية حسب قيمة معمل التحديد R^2 .

Model	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
	B	Std. Error	Beta		
(Constant)	0.128	0.181	0.935	0.706	0.483
P1	0.977	0.046		21.352	0.000

الجدول رقم (19) معاملات نموذج الانحدار الخطي البسيط¹⁴⁰

¹³⁹ من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS.

¹⁴⁰ من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS.

يتبين من الجدول رقم (19) من إشارة B للمتغير المستقل أن العلاقة بين الاعتماد على التحليل الائتماني المالي واستخدام أدواته وبين تخفيض المخاطر الائتمانية هي علاقة طردية، كما أن للعلاقة دلالة إحصائية بمستوى ثقة 95% لكون مستوى الدلالة ($\text{Sig.} < 0.05$).

وبالتالي يمكن الوصول إلى نتيجة جوهريّة تتمثل في وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الاعتماد على التحليل الائتماني المالي واستخدام أدواته عند اتخاذ قرار منح الائتمان وبين تخفيض المخاطر الائتمانية في ظل الأزمة الحالية.

النتائج والتوصيات

أولاً: النتائج

1. تواجه المصارف السورية الخاصة تهديداً حقيقياً يتمثل في ارتفاع نسبة القروض المتعثرة إلى مستويات غير مسبقة نتيجة الأزمة الحالية. وقد دفعت هذه النسبة المصارف إلى زيادة الاعتماد التحليل الائتماني نظراً لدوره الكبير في الحد من المخاطر الائتمانية وتخفيضها إلى أدنى حد ممكن.
2. تقوم المصارف السورية الخاصة بالاعتماد على التحليل الائتماني المالي عند اتخاذ قرار منح الائتمان، حيث تلزم السياسة الائتمانية للمصارف على إجراء التحليل المالي للعميل المقترض بطلب قوائم مالية مدققة ولعدة سنوات سابقة، وقد أدت الأزمة الحالية في سورية إلى زياد الاهتمام بالتحليل المالي بهدف ترشيد قرارات منح الائتمان والحد من حالات التعثر.
3. تستخدم المصارف السورية الخاصة أدوات وأساليب التحليل المالي عند اتخاذ قرار منح الائتمان في ظل الأزمة الحالية، ويعتبر التحليل المالي باستخدام النسب المالية من أهم المصادر التي تلجأ إليها المصارف السورية الخاصة عند اتخاذ قرار منح الائتمان، حيث تعتمد على نسب السيولة ونسب الربحية بالدرجة الأولى، ومن ثم نسب المديونية ونسب النشاط بينما لا يتم استخدام نسب السوق.
4. تعتبر قائمة التدفقات النقدية والنسب المالية المشتقة منها مصدراً هاماً للمعلومات بالنسبة لمحلل الائتمان، حيث توفر معلومات هامة حول مدى التوافق بين توقيت دفعات أقساط القرض مع توفر السيولة لدى العميل. وقد أظهرت نتائج التحليل الإحصائي أن المصارف السورية الخاصة تهتم بقائمة التدفقات النقدية وتعتمد عليها عند اتخاذ القرار الائتماني.
5. من خلال التحليل الإحصائي للاستبانات الموزعة على المصارف السورية الخاصة يتبين أن القيام بتحليل القوائم المالية للعميل المقترض عند اتخاذ قرار منح الائتمان يساهم في اتخاذ قرارات ائتمانية رشيدة تسهم في تخفيض المخاطر الائتمانية، ويعتبر توفر الخبرة والمؤهل العلمي الجيد لدى موظفي الائتمان عامل مهم في تحسين دقة نتائج التحليل المالي.
6. وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الاعتماد على التحليل الائتماني المالي واستخدام أدواته عند اتخاذ قرار منح الائتمان وبين تخفيض المخاطر الائتمانية في ظل الأزمة الحالية.

7. يتضح من خلال نتائج التحليل الإحصائي أن المشاكل والمعوقات التي تحد من دور التحليل الائتماني المالي في اتخاذ قرارات منح الائتمان في ظل الأزمة الحالية، مرتبة حسب الأكثر أهمية:
- إعداد العميل للقوائم المالية وفق مبدأ التكلفة التاريخية دون الأخذ بعين الاعتبار أثر التضخم المرتفع في ظل الأزمة على هذه القوائم.
 - ضعف النظام المحاسبي لدى العميل القادر على تزويد المصرف بالمعلومات الضرورية لإجراء التحليل المالي في ظل الأزمة الحالية.
 - عدم كفاية المعلومات اللازمة لإجراء التحليل المالي التي يتم الإفصاح عنها من قبل العميل المقترض.
 - عدم تحمل المحاسبين القانونيين لمسؤولياتهم وبالتالي انخفاض موثوقية القوائم المالية.

ثانياً: التوصيات

1. ضرورة تعزيز الاعتماد على التحليل المالي في كل مرحلة من مراحل اتخاذ قرار منح الائتمان، والاستمرار في إجراء التحليل المالي للبيانات المالية للعميل المقترض في ظل الأزمة الحالية بما يمكن من اتخاذ قرارات ائتمانية سليمة تحد من المخاطر الائتمانية وتمكن المصرف من تحقيق الأرباح والاستمرار في العمل.
2. العمل على زيادة الاهتمام بتحليل النسب المالية ذات العلاقة باتخاذ القرار الائتماني والتي من شأنها أن تساعد اتخاذ قرارات ائتمانية رشيدة في ظل الأزمة الحالية، والاهتمام بشكل أكبر بالنسب المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية لتقييم سيولة وجودة ربحية العميل عند اتخاذ قرار منح الائتمان.
3. ضرورة تعزيز مفهوم التحليل المالي والعمل على زيادة قدرة الكوادر البشرية العاملة في مجال منح التسهيلات الائتمانية على استخدام أدوات التحليل المالي بكفاءة وذلك من خلال إقامة الدورات التدريبية والتأهيلية المتخصصة.
4. ضرورة إلزام العملاء طالبي التسهيلات الائتمانية على تقديم البيانات المالية كاملة وبدقة، وزيادة درجة الإفصاح عن المعلومات المالية المنشورة في قوائمهم المالية، وتقديم قوائم مالية دورية منتظمة ودقيقة تساعد على تحسين نتائج التحليل المالي.

5. ضرورة الأخذ بعين الاعتبار أثر ارتفاع معدل التضخم وانخفاض القوة الشرائية على القوائم المالية للعميل والذي من شأنه أن يحد من جدوى نتائج التحليل المالي المستخدم عند اتخاذ قرار منح الائتمان.

6. زيادة الثقة في المعلومات المالية المقدمة من قبل العملاء طالبي التسهيلات الائتمانية عبر زيادة فعالية تدقيق الحسابات والتزام المدققين بأخلاقيات المهنة.

7. تبني أنظمة معلومات تكنولوجية معاصرة تساعد في اتخاذ القرار الائتماني المناسب في كل مستوى من المستويات الإدارية في المصرف، وإعداد جهاز مصرفي كفؤ ومتخصص قادر على التعامل بوعي مع حساسية المهنة وظروف الأزمة الحالية.

8. ضرورة وجود نظام للمكافآت والعقوبات، بتقديم الحوافز المادية والمعنوية وتفعيل المساءلة والمحاسبة، لتشجيع الإقراض السليم، والتغلب على حالة التراخي والإهمال التي قد تصيب بعض موظفي ومدرء الائتمان عند اتخاذ قرار منح الائتمان.

9. تحري الدقة عند إجراء التحليل الائتماني والمالي للعميل ودراسة طبيعة نشاطه والقطاع الذي ينتمي إليه والظروف المحيطة، والاستمرار في متابعة الائتمان الممنوح والتأكد من تسديد دفعاته في الأوقات المحددة.

10. تعزيز الجهود المبذولة من السلطات النقدية للحفاظ على استقرار القطاع المصرفي والطلب من المصارف الخاصة الاستمرار في منح التسهيلات الائتمانية وذلك بعد التأكد من قوة وسلامة المركز المالي للعميل المقترض بما يساعد على تحقيق التنمية الاقتصادية في ظل ظروف الأزمة الحالية.

قائمة المراجع

أولاً: قائمة المراجع العربية

أ. الكتب العربية

1. اسماعيل، اسماعيل، وآخرون، "التحليل المالي مدخل صناعة القرارات"، دار وائل للطباعة والنشر، عمان، ط2، 2005.
2. التميمي، أرشيد، النعيمي، عدنان، "التحليل والتخطيط المالي اتجاهات معاصرة"، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، 2008.
3. الراوي، خالد، سعادة، يوسف، "التحليل المالي للقوائم المالية والإفصاح المحاسبي"، دار المسيرة، عمان، 2000.
4. الزبيدي، حمزة، "إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني"، دار الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2002.
5. الزبيدي، حمزة، "إدارة المصارف"، دار الوراق للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2000.
6. السيسي، صلاح الدين، "قضايا مصرفية معاصرة"، دار الفكر العربي، القاهرة، ط1، 2004.
7. اللوزي، سليمان، "إدارة البنوك"، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، 1997.
8. جبر، هشام، "إدارة المصارف"، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة، 2008.
9. حماد، طارق، "التقارير المالية (أسس الإعداد والعرض والتحليل)"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000.
10. حنفي، عبد الغفار، "إدارة المصارف"، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2007.
11. رضا أرشيد، عبد المعطي، جودة، محفوظ، "إدارة الائتمان"، دار وائل للطباعة والنشر، 1999.
12. شنوف، شعيب، "التحليل المالي الحديث طبقاً للمعايير الدولية للإبلاغ المالي"، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، 2012.
13. عبد الحميد، عبد المطلب، "البنوك الشاملة عملياتها وإدارتها"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000.
14. عبد السلام، محمد الموفق، "الأقسام المختلفة بالبنوك التجارية"، مكتبة الإشعاع الفنية، الاسكندرية، 1999.
15. عشيح، حسن، "التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الإقراض والتوسع النقدي في البنوك"، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2010.
16. عقل، مفلح، "مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي"، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2006.
17. قاسم، عبد الرزاق، العلي، أحمد، قصوعة، رغيد، "مبادئ التمويل"، منشورات جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، 2011.
18. كويل، برايان، "تحديد مخاطر الائتمان" (قسم الترجمة بدار الفاروق، مترجم)، دار الفاروق للنشر والتوزيع، القاهرة، 2006.

19. لطفي، أمين، "التحليل المالي لأغراض تقييم ومراجعة الأداء والاستثمار في البورصة"، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2007.
20. مطر، محمد، "الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني (الأساليب والأدوات والاستخدامات العلمية)"، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2006.
21. هندي، منير، "إدارة البنوك التجارية"، المكتب العربي الحديث، الاسكندرية، 2000.
22. هندي، منير، "الفكر الحديث في الاستثمار"، منشأة المعارف للنشر، الاسكندرية، 2004.

ب. الدوريات

1. الدغيم، عبد العزيز، وآخرون، "التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عملية الإقراض المصرفي بالتطبيق على المصرف الصناعي السوري"، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، المجلد (28)، العدد (3)، اللاذقية، 2006.
2. العريبي، نضال، "دراسة تحليلية للقروض المتعثرة في المصرف الصناعي السوري"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد (23) العدد (2)، 2007.
3. رمو، وحيد، الوتار، سيف، "استخدام أساليب التحليل المالي في التنبؤ بفشل الشركات الصناعية"، مجلة تنمية الرافدين، جامعة الموصل، كلية الإدارة والاقتصاد، العدد 100، المجلد 32، 2010.
4. عبد الرحمن، تانيا، "دور التحليل المالي في تشخيص عوامل القوة والضعف في القوائم المالية للشركات المقترضة عند اتخاذ القرار الائتماني المصرفي (دراسة تطبيقية في مجموعة من المصارف المختارة في مدينة كركوك)"، مجلة جامعة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد (8) العدد (26)، 2012.

ت. الرسائل العلمية

1. أبو كمال، ميرفت، "الإدارة الحديثة لمخاطر الائتمان في المصارف وفقاً للمعايير الدولية"، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2007.
2. الجعافرة، أحمد، "مدى استخدام النسب المالية في اتخاذ القرارات التمويلية في المصارف الإسلامية العاملة في الأردن"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، عمان، 2012.
3. الحمصي، راما، "أثر استخدام السياسات الحديثة للتنويع في تخفيض المخاطر الائتمانية"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة دمشق، دمشق، 2016.
4. الدباس، حسان، "العوامل المؤثرة في عملية اتخاذ القرار الائتماني في المصارف العاملة في سورية"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة دمشق، دمشق، 2014.
5. الشخيلي، هديل، "العوامل الرئيسية المحددة لقرار الائتمان المصرفي في البنوك التجارية الأردنية"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، عمان، 2012.

6. الصالح، فاطمة، "إدارة مخاطر الائتمان المصرفي وفق متطلبات مصرف سورية المركزي"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة دمشق، دمشق، 2014.
7. الطلاع، مراد، "إدارة العملية التفاوضية في قرار منح الائتمان"، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2010.
8. العمد، أمل، "أثر استخدام البنوك التجارية لمؤشرات التحليل الائتماني الخاصة بالتنبؤ بالفشل المالي على تحديد قدرة الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان على سداد القروض"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة آل البيت، المفرق، الأردن، 2010.
9. الكحلوت، خالد، "مدى اعتماد المصارف التجارية على التحليل المالي في ترشيد القرار الائتماني"، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2005.
10. انجرو، إيمان، "التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الإقراض المصرفي بالتطبيق على المصرف الصناعي السوري"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة تشرين، اللاذقية، 2007.
11. ايمان، حابس، "دور التحليل المالي في منح القروض"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح - ورقلة، الجزائر، 2011.
12. جهاد، حفيان، "إدارة المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح - ورقلة، الجزائر، 2012.
13. زاوي، سعيدة، "أدوات التحليل المالي ودورها في تقييم مخاطر الائتمان المصرفي"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح - ورقلة، الجزائر، 2013.
14. زرمان، كريم، "التوقع بخطر قرض البنك التجاري باستخدام نموذج ذي متغيرات كمية"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بسكرة، الجزائر، 2008.
15. زيد، أيمن، "إدارة المخاطر الائتمانية في المصارف التجارية وفقاً لمتطلبات لجنة بازل"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة المسيلة، الجزائر، 2013.
16. طلب، غرام، "دور أدوات التحليل المالي في ترشيد قرارات التمويل في البنوك الإسلامية في سورية"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة دمشق، دمشق، 2015.
17. عيسى، أمجد، "السياسة الائتمانية في البنوك العاملة في فلسطين"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، 2004.
18. قصيري، حسين، "التحليل الائتماني ودوره في الحد من مخاطر الائتمان المصرفي"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة تشرين، اللاذقية، 2011.
19. محمد، مياد، "التأمين على الائتمان ودوره في إدارة المخاطر الائتمانية وتعزيز عمليات التمويل"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة دمشق، دمشق، 2015.
20. ملحم، مطيع، "دور القوائم المالية في اتخاذ قرار منح الائتمان (دراسة تطبيقية في المصرف الصناعي)"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة دمشق، دمشق، 2010.

ث. أبحاث ومؤتمرات

1. أبو النصر، عصام، "دراسة تحليلية لمشاكل قرارات الائتمان في البنوك التجارية من المنظور المحاسبي"، جامعة الأزهر، القاهرة، 2010.
2. أبو كرش، شريف مصباح، "إدارة مخاطر الائتمان المصرفي"، ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر العلمي الأول "الاستثمار والتمويل في فلسطين بين آفاق التنمية والتحديات المعاصرة"، جامعة الخليل، 2005.
3. حماد، صالح رجب، "أثر إدارة المخاطر (التشغيلية) على البيئة الرقابية والتدقيق الداخلي"، ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر العلمي الدولي السنوي السابع لإدارة المخاطر واقتصاد المعرفة، الأردن، 2008.
4. سهام، حرفوش، إيمان، صحراوي، "دور الأساليب الحديثة لإدارة المخاطر الائتمانية للبنوك في التخفيف من حدة الأزمة المالية الحالية"، مداخلة مقدمة للملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة فرحات-عباس، الجزائر، 2009.
5. شاهين، علي، "إدارة مخاطر التمويل والاستثمار في المصارف"، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الأول، الاستثمار والتمويل في فلسطين بين آفاق التنمية والتحديات المعاصرة، كلية التجارة في الجامعة الإسلامية، غزة، 2005.
6. صالح، مفتاح، "إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية"، الملتقى العلمي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس، الجزائر، 2009.
7. محمد الزوام، السنوسي، "إدارة مخاطر الائتمان المصرفي في ظل الأزمة المالية العالمية"، ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر العلمي الدولي السابع المنعقد بجامعة الزرقاء الخاصة، الأردن، 2007.
8. منال، منصور، "إدارة المخاطر الائتمانية ووظيفة المصارف المركزية، القطرية والإقليمية"، الملتقى العلمي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس، الجزائر، 2009.
9. يعقوب، لما، "التحليل الائتماني للشركات الكبرى"، معهد الدراسات المصرفية، عمان، 2013.

ج. تقارير ونشرات

1. التقارير والنشرات النقدية والمالية للمصرف السوري المركزي.
2. بنك الأردن-سورية، ملحق الوثائق والدراسة الائتمانية/التسهيلات المصرفية.
3. جريدة الوطن، "المركزي يدرس ضوابط جديدة للقروض الاستثمارية والسكنية"، العدد 2596، 28 شباط، 2017.
4. مركز دمشق للأبحاث والدراسات، تقرير تأثيرات الأزمة في الاقتصاد السوري 2011-2015.
5. نشرات المكتب المركزي للإحصاء.

ثانياً: قائمة المراجع الأجنبية

1. Abu Karsh, Sharif; Abbadi, Suleiman, "**Methods of Evaluating Credit Risk used by Commercial Banks in Palestine**", International Research Journal of Finance and Economics, Vol. 111, July, 2013.
2. BAIDEN, JOHN, "**THE 5C's OF CREDIT IN THE LENDING INDUSTRY**", SSRN Working Paper Series No. 1872804, Central University College, GHANA, 2011.
3. Basel Committee on Banking Supervision, **Principles for the Management of Credit Risk**, 2000.
4. Brigham, Eugene, Ehrhardt, Michael, "**Financial management theory and practice**", South Western, 12th edition, 2008.
5. D'Amato, Elio, **The top 15 financial ratios**, Australian shareholders Association, Lincoln indicators pty Ltd 2010.
6. Friedlob, George, Schleifer, Lydia, "**Essentials of Financial Analysis**", John Wiley & Sons, 2003.
7. Gibson, Charles, "**Financial statement analysis**", South Western, 12th edition, 2011.
8. HM Treasury, the UK government's economic and finance ministry, **Management of Risk - Principles and Concepts**, The Orange Book, working Papers, 2004.
9. Joseph, Ciby, "**credit risk analysis**", Tata McGraw publishing New Delhi, 2006.
10. Maitah, Mansoor; and others, "**Factors Affecting the Usage Level of Financial Analysis by Credit Officers in the Credit Decision in Libyan Commercial Banks**", International Journal of Business and social science, Vol.3, No.10, 2012.
11. Monea, Mirela, "**Financial ratio_reveal how a business is doing**", Annals of the University of Petrosani, Economics, Romania, 2009.
12. Nikolai, Loren; and others, "**Intermediate Accounting**", South Western, 11th edition, 2010.
13. Saleh, Mohammad; and others, "**Factors affecting granting of credit facilities in commercial banks in the Aqaba Special Economic Zone Authority-Jordan**", European Journal of Business and Management, Vol.5, No.1, 2013.
14. Sathye, Milind; and others, "**credit analysis & lending management**", John Wiley & Sons Australia, 2003.

- 15.Siam, Zakaria; and others, **“The Utilizing of Financial Analysis in Rationalizing Decision of Granting Credit Facilities”**, International Research Journal of Finance and Economics, Vol. 69, June, 2011.
- 16.The Institute of Cost Accountants of India, **“Financial analysis and business valuation”**, Repro India Limited, 2013.
- 17.Ujjwal Mishra, Praneetam Naidu ,**“A Study on credit risk management and appraisal process at Punjab national bank , Nagpur”**, International Journal of Multifaceted and Multilingual Studies, ISSN (online) 2350-0476, Vol. III Issue II Feb 2016.
- 18.Weltman, Barbara, **“the Rational Guide to building Small Business Credit”**, Mann Publishing Group, USA, 2007.



الجمهورية العربية السورية

جامعة دمشق

كلية الاقتصاد

الملحق رقم (1)

بسم الله الرحمن الرحيم

استمارة استبيان

السادة مدراء وموظفي إدارة الائتمان وإدارة المخاطر الائتمانية العاملين في المصارف السورية الخاصة

تحية طيبة وبعد...

يقوم الباحث بإعداد بحث يستهدف معرفة "دور التحليل الائتماني في تخفيض المخاطر الائتمانية في ظل الأزمة الحالية في سورية" استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة العامة من جامعة دمشق.

ونظراً لما لديكم من معرفة علمية وخبرة عملية ذات صلة بموضوع البحث فقد تم إعداد هذا الاستبيان لأخذ رأيكم، حيث أن إجاباتكم على الأسئلة ستساعد الباحث بإذن الله في الوصول إلى نتائج قيمة ذات أهمية وستساعد في إغناء هذا البحث، علماً بأن إجاباتكم وكل ما سوف تدلون به من آراء، ووجهات نظر، أو أية معلومات وبيانات سوف تكون موضع سرية تامة، وستستخدم فقط لأغراض البحث العلمي.

يرجى الإجابة عن الأسئلة التالية وإرسال الإجابات على عنوان البريد الإلكتروني التالي:

mohammadkerdi@gmail.com

ولكم مني فائق الاحترام والتقدير

إعداد الباحث:

محمد الكردي

الرجاء وضع إشارة (x) في الحقل الذي تعتقد أنه مناسب بكل دقة وموضوعية

المعلومات الديموغرافية الخاصة بأفراد عينة الدراسة

1. التخصص العلمي:

- ☐ محاسبة
- ☐ اقتصاد
- ☐ علوم مالية ومصرفية
- ☐ إدارة أعمال
- ☐ أخرى حددها

2. المؤهل العلمي:

- ☐ دكتوراه
- ☐ ماجستير
- ☐ دبلوم دراسات عليا
- ☐ بكالوريوس
- ☐ أخرى حددها

3. عدد سنوات الخبرة:

- ☐ أقل من 5 سنوات
- ☐ 5 سنوات وأقل من 10 سنوات
- ☐ 10 سنوات فأكثر

4. المسمى الوظيفي:

- ☐ مدير – نائب مدير
- ☐ رئيس قسم
- ☐ موظف

المحور الأول: معرفة رأيكم حول "مدى اعتماد مصرفكم على التحليل الائتماني الكمي (التحليل المالي) عند اتخاذ قرار منح الائتمان في ظل الأزمة الحالية".

الرقم	الأسئلة	موافق جداً	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق أبداً
1	يتم الطلب من العميل المقترض تزويد المصرف بقوائم مالية لعدة سنوات سابقة عند التقدم بطلب الحصول على الائتمان.					
2	يتم التأكد من موثوقية القوائم المالية والمعلومات المحاسبية المقدمة من العميل بطلب تدقيقها من مدقق حسابات مستقل.					
3	يقوم المصرف بإجراء التحليل المالي لبيانات العميل ولعدة سنوات سابقة عند اتخاذ قرار منح الائتمان.					
4	تلتزم السياسة الائتمانية القيام بإجراء التحليل المالي لبيانات العميل عند اتخاذ قرار منح الائتمان.					
5	أدت الأزمة الحالية إلى زيادة الاعتماد على التحليل المالي عند اتخاذ قرار منح الائتمان.					
6	يتوفر لدى موظفي إدارة الائتمان الخبرات والمهارات الكافية في مجال المحاسبة والتحليل المالي.					
7	يقوم المصرف بتوفير برامج تدريب هادفة في التحليل المالي لتحسين مستوى موظفي الائتمان وتطوير قدراتهم.					

المحور الثاني: معرفة رأيكم حول "أدوات وأساليب التحليل المالي المستخدمة من قبل مصرفكم عند اتخاذ قرار منح الائتمان في ظل الأزمة الحالية".

الرقم	الأسئلة	موافق جداً	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق أبداً
8	يقوم المصرف باستخدام التحليل الرأسي للقوائم المالية للتعلم المقترض عند اتخاذ قرار منح الائتمان.					
9	يقوم المصرف باستخدام التحليل الأفقي للقوائم المالية للتعلم المقترض عند اتخاذ قرار منح الائتمان.					
10	يعتبر التحليل المالي باستخدام النسب المالية من أهم المصادر التي يلجأ إليها المصرف عند اتخاذ قرار منح الائتمان.					
11	تؤثر مؤشرات النسب المالية على قرار قبول أو رفض منح الائتمان.					
12	تؤثر مؤشرات النسب المالية في تحديد مبلغ الائتمان الممنوح وكيفية سدادها.					
13	يعتمد المصرف على قائمة التدفقات النقدية والنسب المشتقة منها عند اتخاذ قرار منح الائتمان.					

يرجى تحديد الأهمية النسبية للنسب المالية التالية عند اتخاذ قرار منح الائتمان في ظل الأزمة الحالية:

الرقم	النسبة	عالية جداً	عالية	عادية	منخفضة	منخفضة جداً
14	نسب السيولة					
15	نسب الربحية					
16	نسب الرفع المالي (نسب المديونية)					
17	نسب النشاط (نسب معدلات الدوران)					
18	نسب السوق					

المحور الثالث: معرفة رأيكم حول "دور التحليل الائتماني المالي في اتخاذ قرارات ائتمانية رشيدة تسهم في تخفيض المخاطر الائتمانية في ظل الأزمة الحالية".

الرقم	الأسئلة	موافق جداً	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق أبداً
19	يساعد قيام المصرف بتحليل القوائم المالية للعميل المقترض عند اتخاذ قرار منح الائتمان في توفير المعلومات اللازمة لاتخاذ قرارات ائتمانية رشيدة تسهم في تخفيض المخاطر الائتمانية.					
20	يعتبر توفر الخبرة والمؤهل العلمي في مجال المحاسبة والتحليل المالي لدى موظفي إدارة الائتمان عامل مهم يساعد على اتخاذ قرارات ائتمانية رشيدة تسهم في تخفيض المخاطر الائتمانية.					
21	يؤدي استخدام التحليل الرأسي إلى الحصول على فهم لمكونات القوائم المالية للعميل المقترض ومعرفة الأهمية النسبية لكل بند من بنود هذه القوائم، ويساعد ذلك المصرف على اتخاذ قرارات ائتمانية رشيدة تسهم في تخفيض المخاطر الائتمانية.					
22	يؤدي استخدام التحليل الأفقي إلى الحصول على مؤشرات تعبر عن واقع العميل المقترض واتجاهاته المستقبلية، ويساعد ذلك المصرف على اتخاذ قرارات ائتمانية رشيدة تسهم في تخفيض المخاطر الائتمانية.					
23	يساهم استخدام النسب المالية كأداة من أدوات التحليل المالي في تشخيص مواطن القوة والضعف لدى العميل المقترض، ويساعد ذلك المصرف على اتخاذ قرارات ائتمانية رشيدة تسهم في تخفيض المخاطر الائتمانية.					
24	تساعد النسب المالية في التنبؤ بالفشل المالي للعميل المقترض بعد منحه الائتمان، ويساعد ذلك المصرف في اتخاذ قرارات ائتمانية رشيدة تسهم في تخفيض المخاطر الائتمانية.					
25	توفر النسب المالية معلومات عن الملاءة المالية للعميل وقدرته على تسديد ما عليه من التزامات في تاريخ استحقاقها، وتساعد تلك المعلومات المصرف في اتخاذ قرارات ائتمانية رشيدة تسهم في تخفيض المخاطر الائتمانية.					

					26	توفر النسب المالية معلومات عن قدرة العميل على تحقيق الأرباح ومدى نجاح وكفاءة سياسته التشغيلية، وتساعد تلك المعلومات المصرف في اتخاذ قرارات ائتمانية رشيدة تسهم في تخفيض المخاطر الائتمانية.
					27	توفر النسب المالية معلومات عن المخاطر المرتبطة بالعمل وقدرته على الاستمرار، وتساعد تلك المعلومات المصرف في اتخاذ قرارات ائتمانية رشيدة تسهم في تخفيض المخاطر الائتمانية.
					28	توفر النسب المالية معلومات عن كفاءة العميل في إدارة أصوله والتزاماته، وتساعد تلك المعلومات المصرف في اتخاذ قرارات ائتمانية رشيدة تسهم في تخفيض المخاطر الائتمانية.

المحور الرابع: معرفة رأيكم حول "المشكلات والمعوقات التي تحد من دور التحليل الائتماني المالي في اتخاذ قرارات منح الائتمان في ظل الأزمة الحالية".

الرقم	الأسئلة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق أبداً
29	إعداد العميل للقوائم المالية وفق مبدأ التكلفة التاريخية.					
30	انخفاض عدد الموظفين المؤهلين وذوي الخبرة في التحليل المالي.					
31	عدم تحمل المحاسبين القانونيين لمسؤولياتهم وبالتالي انخفاض موثوقية القوائم المالية.					
32	عدم اصدار تعليمات من قبل المصرف المركزي تساعد في تفعيل دور التحليل المالي في اتخاذ قرارات منح الائتمان.					
33	عدم كفاية المعلومات التي يتم الإفصاح عنها من قبل العميل المقترض.					
34	ضعف النظام المحاسبي لدى العميل القادر على تزويد المصرف بالمعلومات الضرورية لإجراء التحليل المالي.					

الملحق رقم (2)

(أسئلة المقابلة البحثية)

1. توقف كثير من العملاء المقترضين عن سداد قروضهم منذ بداية الأزمة في سورية في 2011، برأيك ما هي أهم أسباب توقف العملاء عن السداد؟

- -
- -
- -
- -
- -
- -

2. هل اختلفت الاجراءات المتبعة في مصرفكم عند منح الائتمان قبل وبعد بدء الأزمة؟
- إذا كانت الإجابة نعم، لنتحدث قليلاً عن الإجراءات الحالية وماهي الإضافات التي فرضتها الأزمة.

- إذا كانت الإجابة لا، لماذا؟

3. هل تلعب العلاقات الشخصية بين المصرف والعميل دوراً في قرار منح الائتمان؟
- إذا كانت الإجابة نعم، لنتحدث قليلاً عن هذا الموضوع.
- إذا كانت الإجابة لا، لماذا.

4. ماهي أشكال الضمانات التي يطلبها المصرف من العميل؟ وهل اختلفت نوعية الضمان وحجمه قبل وبعد الأزمة؟

5. هل تعتقد أن الضمانات التي يقوم المصرف بطلبها تغني عن إجراء التحليل الائتماني للعميل؟ لنتحدث قليلاً عن هذا الموضوع.

6. في حال تخلف العميل عن السداد، هل ترى أن النظام القانوني البطيء وتعقد إجراءات التنفيذ على الرهن التي قد تمتد لسنوات هي من شجع العملاء على التخلف عن السداد؟ ماهي وجهة نظرك؟

7. هل يوجد في مصرفكم نظام مكافآت لتحفيز الموظفين على اتخاذ قرارات ائتمانية سليمة، ونظام عقوبات في حال تكرار اتخاذ قرارات ائتمانية سيئة؟

8. برأيك ما هو تأثير الأزمة الحالية على جدوى استخدام التحليل المالي عند اتخاذ قرارات منح الائتمان؟ لنتحدث قليلاً عن أدوات التحليل المالي المستخدمة في ظل الأزمة الحالية. وما هي الإجراءات المتبعة للحد من هذه تأثير الأزمة؟

9. هل تعتقد أن قرارات وإجراءات مصرف سورية المركزي تساعد على الحد من المخاطر الائتمانية؟
- إذا كانت الإجابة نعم، هل يمكن تطبيق هذه القرارات؟ ماهي المعوقات التي تحد من تطبيق هذه القرارات؟

Abstract

“Role of credit analysis in reducing the credit risks in light of current crisis”

“Field study in the Syrian private banks”

By: Mohammad Al Kerdi

Supervisor: Dr. Kais Othman

This study has aimed to identify the role of credit analysis in reducing credit risk in the Syrian private banks in light of the current crisis in Syria. By indicating to which extent these banks rely on financial analysis and use of its tools, and identify the most important financial ratios used when making the credit decision, and investigating the existence of statistical significance of the relationship between reliance on financial analysis and using its tools when making the credit decision and reducing credit risk in light of the current crisis.

In order to fulfil aims of this study, the researcher designed a questionnaire to survey the views of Employees and managers of Credit Management and Credit Risk Management, The researcher distributed eighty questionnaires to the workers in eight private Syrian banks that randomly selected. Sixty-eight questionnaires retrieved with a retrieval rate of 85%, and then we analyzed the data included in questionnaire using the **SPSS** program in order to reach conclusions support the study.

The result of this study showed that:

1. The Syrian private banks rely on financial analysis when they made credit decision, and the current crisis in Syria led to increased interest in financial analysis in order to rationalizing credit decision and reducing defaults risk.
2. There is a statistically significant relationship between reliance on financial analysis and using its tools when making the credit decision and reducing credit risk in light of the current crisis.
3. That the preparation of financial statements according to historical cost principle in light of high inflation during the current crisis and insufficient information disclosed by the borrower limit the role of financial analysis when making a credit decision in the current crisis.

**Ministry of High Education
Damascus University
Faculty of Economy
Accounting Department**



**“Role of credit analysis in reducing the credit risks in
light of current crisis”**

“Field study in the Syrian private banks”

By

Mohammad Al Kerdi

For master degree in Accounting

Supervised by:

Dr. Kais Othman

2017